وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

العنـــوان

آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر–واقع وحلول مقترحة–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبة :

✓ بوقلالة أميمة

تحت إشراف الأستاذ:

بوحبل عز الذين.

لجنة المناقشة:

بلال بوبلوطة	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
عز الدين بوحبل	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
كريم بودخدخ	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

العنـــوان

آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر–واقع وحلول مقترحة–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبة :

✓ بوقلالة أميمة

تحت إشراف الأستاذ:

بوحبل عز الذين.

لجنة المناقشة:

بلال بوبلوطة	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
عز الدين بوحبل	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
كريم بودخدخ	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

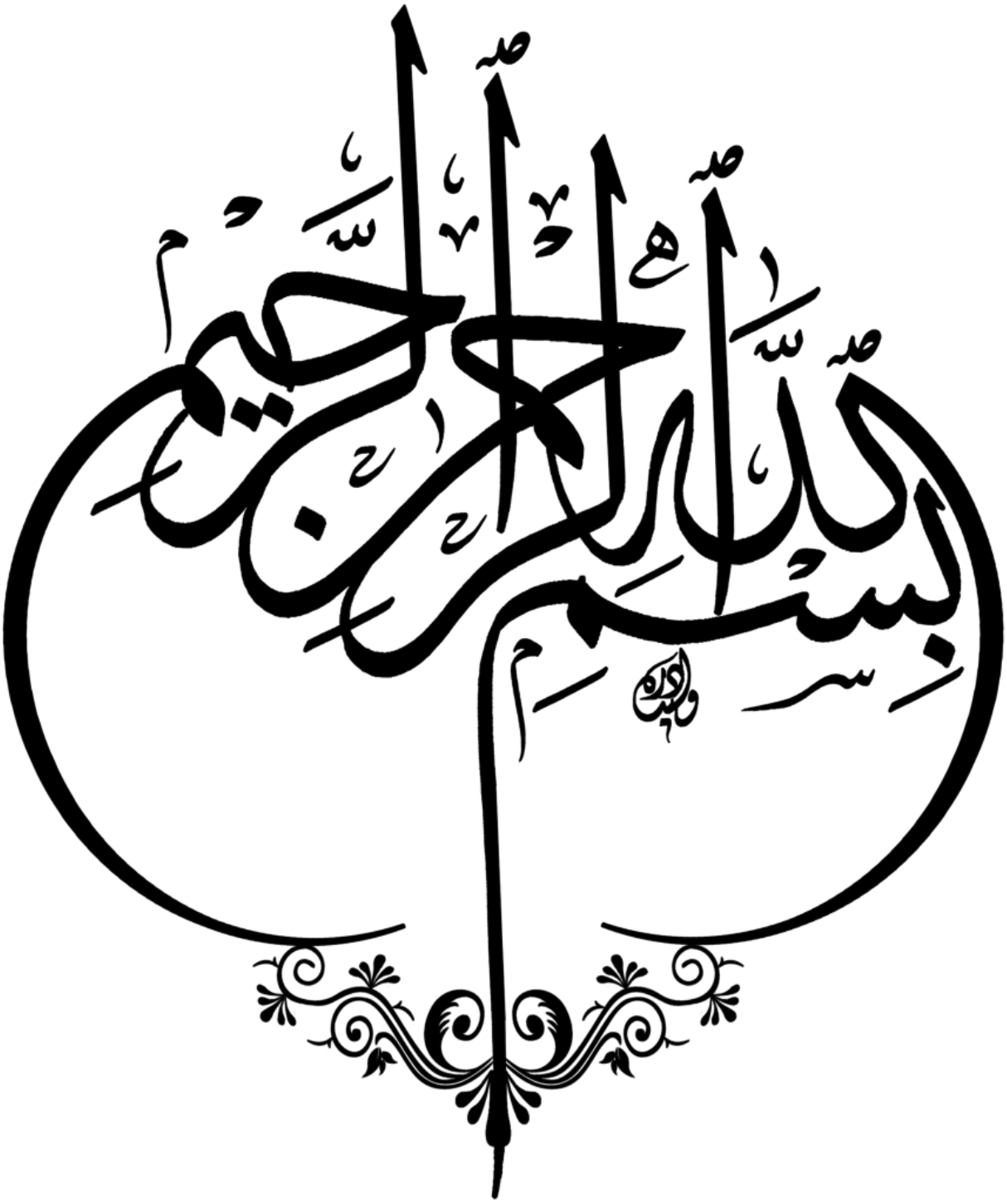
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الحمد و الشكر لله على كل النعم.....

عظيم الشكر و أسمى عبارات التقدير و الاحترام و
الامتنان للأستاذ المشرف الدكتور " **بوحبل عز الدين**"
رغم أنها لن توفي حقه.....
شكر خاص للأستاذ الدكتور" **مرابط محمد**" لك مني
كل الثناء.....
أتمنى لكما كل خير.....
شكرا لكل من ساعدني من قريب أو بعيد و لو بكلمة
طيبة.....

أميمـــة

الإهداء

إلى من لا تنتهي بذكرهم الكلمات و تعجز عن و صفهم العبارات

إلى أغلى ما أملك في الحياة عائلتي ... ♥♥♥♥♥

إلى" **الوالدين**" الكريمين العزيزين..... ♥♥♥♥♥

إلى" **أختي**" الغالية.....♥♥♥♥♥ .

إلى" **أخي**" الغالي..... ♥♥♥♥♥

حفظهم الله وأدامهم لي من خير النعم.....

شكرا على دعمكم لي .....

صغيرة البيت..

أميمة

✓فهرس المحتويـــات

الموضوع	الصفحة
✓ الشكر ✓ الإهداء ✓ فهرس المحتويات ✓ قائمة الجداول ✓ قائمة الأشكال ✓ المقدمة	أ-ج
❖ **الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر**	**7-53**
تمهيد.	**7**
✓ **المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر**	**8**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**8**
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه	**8**
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه	**12**
الفرع الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر	**14**
المطلب الثاني: أشكال و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	**14**
الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**17**
الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	**19**
المطلب الثالث: محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**22**
الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**22**
الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**23**
المطلب الرابع: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	**26**
الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	**26**
الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	**26**
✓ **المبحث الثاني: نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر**	**27**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكسية و النيوكلاسيكية	**27**
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكسة	**27**
الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	**28**
المطلب الثاني: النظريات القائمة على هيكل السوق	**29**

الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتوج	**29**
الفرع الثاني: نظرية عدم كمال الأسواق	**30**
الفرع الثالث: نظرية تدويل الأسواق المنتجات الوسيطية	**31**
المطلب الثالث: النظريات القائمة على المؤسسة و الحماية	**32**
الفرع الأول: نظرية المؤسسة	**32**
الفرع الثاني: نظرية الحماية	**33**
المطلب الرابع: النظريات التجميعية	**34**
الفرع الأول: نظرية الموقع	**34**
الفرع الثاني: نظرية الموقع المعدلة	**35**
الفرع الثالث: نظرية الانتقائية	**36**
✓ **المبحث الثالث: آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**	**38**
المطلب الأول: المناخ الاستثماري	**38**
الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري	**38**
الفرع الثاني: مقومات المناخ الاستثماري	**40**
الفرع الثالث:مؤشرات قياس المناخ الاستثماري	**42**
المطلب الثاني: الحوافز الاستثمارية	**47**
الفرع الأول: حوافز التنظيم	**47**
الفرع الثاني: الحوافز الضريبية	**48**
الفرع الثالث: الحوافز التمويلية	**48**
الفرع الرابع: حوافز أخرى	**49**
المطلب الثالث: الضمانات الاستثمارية	**49**
المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر	**50**
الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية و المالية	**50**
الفرع الثاني: معوقات المتعلقة بالبنية التحتية	**51**
الفرع الثالث:المعوقات الإدارية	**51**
الفرع الرابع: المعوقات القانونية	**51**
خلاصة الفصل	**53**

❖ الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	92-55
تمهيد	**55**
✓ **المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية**	**56**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	**56**
الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	**56**
الفرع الثاني:عناصر و مبادئ التنمية الاقتصادية	**60**
الفرع الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية	**60**
المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية و مستلزماتها	**62**
الفرع الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية	**62**
الفرع الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية	**63**
المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية و مراحلها	**64**
الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية	**64**
الفرع الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية	**65**
✓ **المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية و استراتيجياتها**	**66**
المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية	**66**
الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية	**66**
الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن	**67**
الفرع الثالث: نظرية النمو الغير المتوازن	**67**
الفرع الرابع: نظرية التغيير الهيكلي	**68**
الفرع الخامس: نظرية مراحل النمو	**69**
الفرع السادس: نظرية التبعية الدولية	**69**
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية و سياساتها	**70**
الفرع الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	**70**
الفرع الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية	**75**
المطلب الثالث: مؤشرات و عقبات التنمية الاقتصادية	**77**
الفرع الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية	**77**
الفرع الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية	**78**
✓ **المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية**	**80**
المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	**80**

الفرع الأول: مصادر التمويل المحلية	**80**
الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية	**84**
المطلب الثاني: عوائق تمويل التنمية الاقتصادية	**86**
الفرع الأول:عوائق مصادر التمويل المحلية	**86**
الفرع الثاني:عوائق مصادر التمويل الخارجية	**88**
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية.	**88**
الفرع الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية	**88**
الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية	**90**
الفرع الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	**91**
خلاصة الفصل	**92**
❖ **الفصل الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**	**145-94**
تمهيد.	**94**
✓ **المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**	**95**
المطلب الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**95**
الفرع الأول: قوانين الاستثمار في الجزائر	**95**
الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بالاستثمار في الجزائر	**97**
الفرع الثالث: الحوافز و الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر	**99**
المطلب الثاني: وضع الجزائر في المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار في الجزائر	**109**
المطلب الثالث: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**107**
الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	**109**
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**110**
الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**112**
✓ **المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر**	**113**
المطلب الأول: وضع الجزائر في مؤشرات التنمية الاقتصادية	**113**
المطلب الثاني: مجهودات الجزائر في التنمية الاقتصادية	**121**
الفرع الأول: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.	**121**

الفرع الثاني: توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	**126**
الفرع الثالث: برنامج النمو الجديد 2016-2030	**130**
المطلب الثالث: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر	**132**
الفرع الأول:مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر	**133**
الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي في الجزائر	**135**
الفرع الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان التجاري في الجزائر	**136**
الفرع الرابع: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المالية العمومية في الجزائر	**137**
الفرع الخامس: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين نوعية الخدمات في الجزائر	**137**
✓ **المبحث الثالث: مقترحات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر**	**138**
المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية و الاقتصادية في الجزائر	**138**
الفرع الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**138**
الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر	**140**
الطلب الثاني: سبل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر	**142**
الفرع الأول: سبل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**142**
الفرع الثاني: سبل انعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر	**144**
خلاصة الفصل	**145**
✓ الخاتمة	**147-149**
✓ قائمة المراجع	**151**
✓ الملخص	

✓قائمـــــــــة الجداول

رقم الجدول	عناوين الجدول	رقم الصفحة
(1)	الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي	59
(2)	اتفاقيات الجزائر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر	102
(3)	مكانة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2019)	103
(4)	مكانة الجزائر في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (2010-2019	104
(5)	مكانة الجزائر في مؤشر أداء الأعمال خلال الفترة(2010-2019)	105
(6)	مكانة الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة (2010-2019)	105
(7)	مكانة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2019)	106
(8)	نقاط القوة و الضعف و الفرص و التهديدات للمناخ الاستثماري في الجزائر	108
(9)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	109
(10)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)	110
(11)	أهم شركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)	111
(12)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)	112
(13)	مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	113
(14)	مؤشرنسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	114
(15)	مؤشر الذين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2019)	115
(16)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	116
(17)	مساهمة قطاع الزراعة و الصناعة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)	117
(18)	رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010-2019)	118
(19)	معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	119
(20)	تطور معدلات نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	120
(21)	توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج الخماسي (2010-2014) حسب القطاعات	123
(22)	تطور معدلات النمو الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)	126
(23)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016)	128
(24)	أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي (2015-2016)	130
(25)	حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرحة بها خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018	132
(26)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال سنتي 2018-2019	133
(27)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2014)	135

(28)	حجم الصادرات و الواردات خلال الفترة (2010-2019)	**136**

✓ قائمـــــــــة الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	مكانة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2019)	**103**
(02)	مكانة الجزائر في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (2010-2019)	**104**
(03)	مكانة الجزائر في مؤشر أداء الأعمال خلال الفترة(2010-2019)	**105**
(04)	مكانة الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة (2010-2019)	**106**
(05)	مكانة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2019)	**107**
(06)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	**109**
(07)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).	**114**
(08)	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	**115**
(09)	الذين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2019)	**116**
(10)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	**117**
(11)	مساهمة قطاع الزراعة و الصناعة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)	**118**
(12)	رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010-2019)	**119**
(13)	معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	**120**
(14)	تطور معدلات نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	**121**
(15)	توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج الخماسي (2010-2014) حسب القطاعات	**123**
(16)	تطور معدلات النمو الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)	**126**
(17)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016)	**128**
(18)	أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي (2015-2016)	**130**
(19)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال سنتي 2018-2019	**133**
(20)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2014)	**136**

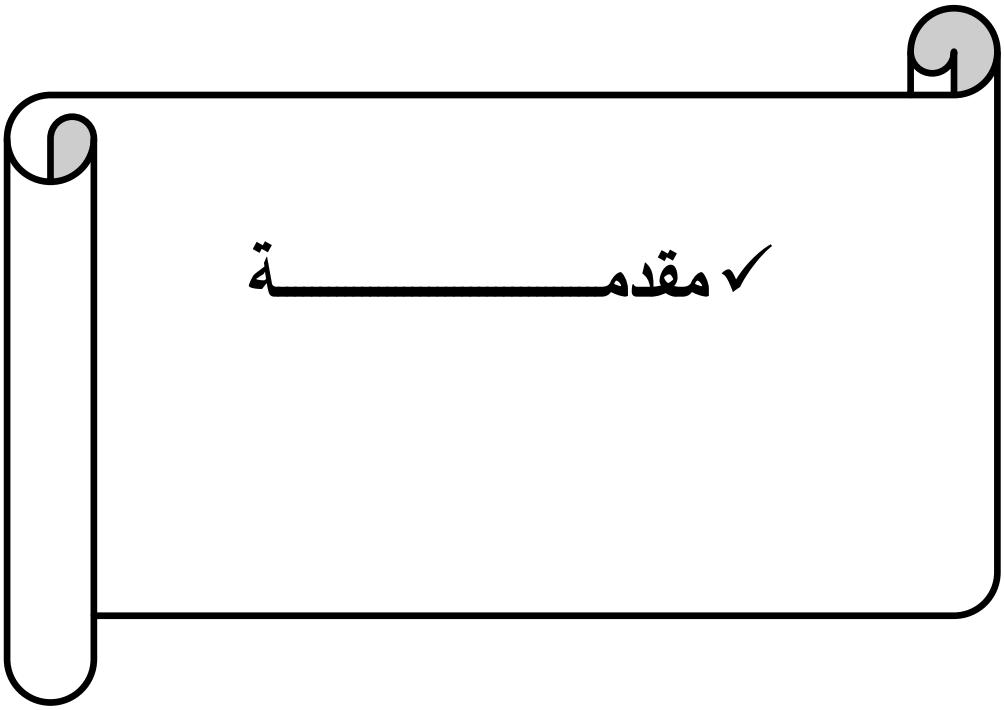
✓ مقدمـــــــــــــة

❖ **تمهيد**

عرف الاقتصاد العالمي منذ أواخر القرن العشرين جملة من التحولات والتغيرات الجذرية التي لم يعرفها من قبل، وذلك من خلال تنامي العولمة وما تفرضه من تفكيك للحواجز بين الدول وفتح الأسواق وإزالة مختلف القيود وتحرير التجارة الدولية والتدفقات المالية بمختلف أنواعها، التي نذكر منها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قد تعاظم دوره على الصعيد العالمي باعتباره أحد أهم المحركات الأساسية للتنمية في كل اقتصادات العالم، كما يعد أهم مصدر تمويلي خارجي للتنمية الاقتصادية، حيث تحظى هذه الأخيرة باهتمام كبير على المستوى المحلي والدولي لما لها من أهمية في النهوض باقتصاديات الدول ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية، وتأثيرها الكبير على كافة الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية....، ولأجل ذلك فإنها تحتاج إلى موارد مالية كافية وفي ضوء قصور رأس المال المحلي، الذي يعد عقبة كبيرة تحول دون انطلاق الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي والمستقل الذي تنشده مختلف الدول، فإنها تلجا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل بديل للتمويل.

وعليه ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية من بينها الجزائر التي ترى فيه أفضل ماهو متوفر من مصادر التمويل الخارجي لمساهمته الفعالة ودوره الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة والقابلة للاستمرار على المدى المتوسط والطويل وذلك من خلال رفع معدلات النمو وتوفير فرص العمل الدائمة ونقل التكنولوجيا الحديثة وتكوين الخبرات المحلية، وهي تسعى جاهدة لاستقطابه من خلال تحسين مناخها الاستثماري وإتباع سياسات اقتصادية مناسبة واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات بالإضافة إلى ما تملكه من ثروات طبيعية هامة وموقعها الجغرافي المتميز واليد العاملة الكبيرة .

❖ **إشكالية الدراسة:**

للوقوف على حيثيات هذا الموضوع يمكن طرح التساؤل الموالي:

مامدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- ✓ ماهي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ كيف يمكن سد فجوة تمويل المحلي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ✓ مامدى كفاية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل تنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ✓ كيف يمكن تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصادات النامية؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الأسئلة الفرعية للإشكالية المطروحة ارتأينا وضع الفرضيات الموالية:

- ✓ تعتبر حوافز الضريبية و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب كفيلة لاستقطابه؛

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الأنسب لسد فجوة التمويل في البلدان النامية؛
- ✓ رغم كل التدابير و التحفيزات و الامتيازات التي قدمتها الجزائر للمستثمرين الأجانب إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن في المستوى المأمول لتمويل التنمية الاقتصادية؛
- ✓ إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و توجيهه نحو القطاعات المنتجة كفيل بتنمية الاقتصاد الجزائري.

❖ **أهمية الموضوع**

تكمن أهمية الموضوع في:

- ✓ إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة في تغطية العجز التمويلي في الدول النامية، مقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي؛
- ✓ أهمية ما يحمله الاستثمار الأجنبي المباشر من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة إلى البلدان المضيفة، وما يصحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة ، وبالتالي زيادة فرص التشغيل وزيادة إنتاجيةالأفراد والمؤسسات ومنه تحسن الأداء الاقتصادي؛
- ✓ محاولة إيجاد بديل من ضمن البدائل التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها في زيادة مواردها المالية وللخروج من خطر الاعتماد على مصدر واحد ووحيد للتمويل؛
- ✓ تبيان الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر في استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ **أهداف الدراسة**

تتطلع هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الموالية:

- ✓ توضيح الجوانب النظرية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى إلقاء الضوء أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية؛
- ✓ توضيح أهمية تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال سنوات الدراسة؛
- ✓ التعرف على أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر واقتراح سبل التخلص منها.

❖ **المنهج المتبع**

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على:

- ✓ المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة حيث تم دراسة وتحليل الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر وتحليل كيف يؤثر المتغير الأول على المتغير الثاني.

✓ اعتمدنا في البحث على مراجع باللغة العربية والأجنبية بمختلف أنواعها تتمثل في: كتب،مقالات، مذكرات ،ملتقيات، نصوص قانونية، تقارير الهيئات المحلية و الدولية ومواقع الكترونية.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب أهمها:

✓ ارتباط موضوع البحث بتخصص الاقتصاد الدولي؛

✓ أهمية الموضوع وقيمته كونه من مواضيع الساعة التي تشغل الأوساط الاقتصادية العالمية والوطنية؛

✓ محاولة إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري؛

✓ ضرورة توفير مناخ ملائم لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نظرا لمشكلة تمويل التنمية الاقتصادية السائدة الآن.

❖ **حدود الدراسة:**

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين:

✓ **الحدود المكانية:** تم التركيز على الجزائر لإسقاط الدراسة عليها.

✓ **الحدود الزمانية:** تم تحديد فترة الدراسة بـ تسعة سنوات الممتدة من سنة 2010 إلى 2019 في أغلب العناصر.

❖ **الدراسات السابقة**

من بين الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أو بعض أجزائه الرئيسية، نذكر ما يلي:

✓ **الدراسة الأولى:** لـ"**مرابط محمد**" تحت عنوان " **تحليل محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية –دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)**-"حيث انطلق الباحث من الإشكالية الموالية"**ماهي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي جعلت الشركات الأجنبية تفاضل بين البلدان؟**" وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر التضخم وسعر الصرف والنمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للدور و الآثار التي تخلفها على الاقتصاد الوطني عموما والاستثمار المباشر الأجنبي خصوصا.
- تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الاستثماري وما مدى تأثيرها على مسار و قرار استثمارات الشركات الأجنبية.
- أثبتت البيانات الإحصائية الصادرة أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة.وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرتقي للمستوى المطلوب.

✓ **الدراسة الثانية:** لـ"**بوحبل عز الذين و آخرون**" تحت عنوان " **التمويل التضامني كجانب مكمل لتمويل التنمية الاقتصادية**" حيث انطلق الباحثون من الإشكالية الموالية" **فيما يكمن مساهمة التمويل التضامني ضمن آليات التمويل العادية؟**" و توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وضع إطار قانوني لعمل التمويل التضامني، بما يتضمن حقوق الأطراف المدخرة و الأطراف المستفيدة من التمويل.
- وضع آليات حكومية لتشجيع التمويل التضامني كونه يعد توجه ذو أهمية يكمل التمويل الحكومي، ومن ذلك منح تحفيزات ضريبية للمؤسسات والأفراد الذين يريدون استثمار أرباحهم في التمويل التضامني،
- ربط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل التضامني، لما يحتويه من آليات للرقابة وتحقيق الفعالية بعيدا عن أشكال التمويل التقليدية والتي أثبتت محدوديتها(المشاركة في الإدارة و الرقابة).

✓ **الدراسة الثالثة:لـ "علاوي محمد إحسن و آخرون"** تحت عنوان "**أهمية تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر (2000-2017)**". حيث انطلق الباحثون من الإشكالية الموالية:" **مامدى مساهمة المناخ الاستثماري الجزائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟**"، وتوصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة إذ تبنت الدولة إستراتيجية ترمي إلى ذلك.
- أظهرت المؤشرات المتعلقة بتقييم المناخ الاستثماري بأن المناخ الاستثماري الجزائري غير مشجع على الاستثمار وهو ما أدى إلى ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم تتجاوز ثلاث ملايين طوال فترة الدراسة.
- على الرغم من أن الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات والإجراءات الهادفة في مجملها إلى تحسين مناخ الاستثمار، إلا أن تلك الإصلاحات لم تؤتي أكلاها و ذلك راجع لعدم توفر الظرف أو البيئة المحفزة على الاستثمار.

✓ **الدراسة الرابعة:لـ " نسرين برجي"**تحت عنوان"**الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)**.حيث انطلقت الباحثة من الإشكالية الموالية :**ماهي آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية و الجزائر بصفة خاصة**".وتوصلت الباحثة إلى النتائج الموالية:

- إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات هي علاقة تغذية عكسية؛
- إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنقد الأجنبي هي علاقة اتجاه معاكس أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب النقد الأجنبي، في حين أن النقد الأجنبي يسبب الاستثمار الأجنبي ويعتبر محددا له؛
- لا توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة في الجزائر، أي أن الاستثمار الأجنبي لا يسبب العمالة.

تتشابه الدراسات السابقة مع دراستنا في أن الدراسات السابقة ركزت على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشرمن حيث تأثيره على متغيرات الاقتصاد الكلي، حين في دراستنا ركزنا على الدور التمويلي

للاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة الموارد المحلية وفعاليته مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى على غرار المديونية الخارجية والمساعدات الإنمائية، إلا إن الاختلاف كان في الفترة الزمانية محل الدراسة.

❖ خطة الدراسة

قصد الإلمام بموضوع هذه الدراسة والإحاطة بكافة جوانبها تم تقسيمه إلى ثلاث فصول اثنين منها نظري والثالث تطبيقي، تتمثل هذه الفصول فيما يلي :

✓ الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر،أما المبحث الثاني فتمحور حول النظريات المفسرة له، يليه المبحث الثالث الذي تضمن آليات استقطابه.

✓ أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان الإطار النظري للتنمية الاقتصادية، وقد تضمن أيضا ثلاث مباحث وهي كالتالي المبحث الأول تمحور حول ماهية التنمية الاقتصادية، المبحث الثاني تناول نظريات التنمية الاقتصادية و استراتيجياتها، أم المبحث الثالث فخصص لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.

✓ وأخيرا الفصل الثالث فقد خصص لتوضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث قسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث جاء في المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما الثاني فقد تضمن واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر، أما المبحث الثالث استقطاب الاستثمار الأجنبي وإنعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر.

✓ الفصـــــــــــل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية كانت ولا زالت تشكل أهم قنوات التمويل الدولي، وهو يعتبر أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في تحديد اتجاهات التنمية بصفة عامة في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، كما أنه يحتل مكانة في العلاقات الدولية الاقتصادية ومن خلال تأثيره على الاقتصاد العالمي و تأثيره على التدفقات رأس المال وتدفقات التجارية .

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهم النقاط المتعلقة بالجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال المباحث الموالية :

- **المبحث الأول:** ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثاني:** نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثالث:** آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

أدى الاهتمام الكبير بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى دراسة جميع جوانبه، مفهومه وتبيين أهميته وخصائصه، وتوضيح مبادئه ومكوناته، وأشكاله المختلفة، وكذا تحديد دوافع التي وراء قيامه، ومحددات التي تتحكم في حجم تدفقاته، والآثار المترتب عليه بالإضافة إلى تقييمه من خلال المزايا التي يحققها و السلبيات التي تشوبه .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لا يمكن تحديد مفهوم واحد وشامل للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك راجع إلى اختلاف وجهات النظر.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه

أولا :تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها :

- ✓ يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر وجود مصلحة دائمة بين كيان مقيم في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) وكيان مقيم في اقتصاد آخر(مؤسسة الاستثمار المباشر) وعادة ما تؤدي هذه المصلحة الدائمة إلى إعطاء المستثمر المباشر صوتا مسموعا في إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر[1].
- ✓ يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية أو ممارسة السيطرة (أو تأثير كبيير) على إدارة الشركة الأجنبية [2] .
- ✓ يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من الاستثمار الذي يحدث حينما يقوم المستثمر المستقر في البلد الأم بامتلاك أصل أو موجود في البلد المستقبل، مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل، وهذا يعني تدفق رأس المال للتصدير والذي يختلف عن تدفق رأس المال للتمويل والاقتراض، أو ما يسمى بالاستثمار في حوافظ الأوراق المالية (غير المباشر)، حيث يشير إلى قيام المستثمر في البلد الأم بشراء أسهم وسندات صادرة في البلد المستقبل، دون أن يرافق ذلك قيام المستثمر بإدارة الأصول التي امتلك أسهما فيها[3].
- ✓ تم تعريفه بواسطة صندوق النقد الدولي IFM " بأنه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة خلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروعات عن طريق امتلاك 10% من ملكية المشروع على الأقل "[4].

---

[1] طارق نوير، **تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر**، كتاب التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بدون طبعة، القاهرة، 2006، ص 2.

[2] ar.wikipedia.org/wiki/ /استثمار-أجنبي-مباشر (تاريخ الاطلاع يوم 2021/03/11 على الساعة18:20)

[3] كمال عبد حامد آل زيارة، **الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع و المساوئ**، أهل البيت، العدد 7، بدون تاريخ النشر، ص 3.

[4] اعتدال مصطفى عبد الحميد دياب، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدلات البطالة في السودان 1999-2013**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 215، ص 2.

- ✓ يعرفه البنك المركزي الأوروبي على أنه " استثمار عابر للحدود بهدف اكتساب مصلحة دائمة في شركة مقيمة في بلد آخر، وعمليا يكون حصة رأس المال على الأقل مساوية ل 10% من حقوق التصويت"[1].
- ✓ يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى يعكس مصالح دائمة للمستثمر الأجنبي الذي يقوم بإدارة مشروع خارج حدود دولته ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي دائم قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إليها "[2] .
- ✓ تعرفه الأدبيات الحديثة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر "بأنها التدفقات المالية الوافدة على دولة غير دولته الأصلية والمستخدمة مباشرة للغرض الذي تم التمويل من أجله، حيث ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يمتلك المستثمر الأجنبي جزءا من المشروع أو كله بالإضافة إلى المشاركة في إدارة المشروع المستثمر الوطني، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية والمهارات الإدارية والتسويقية والمالية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة. "

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر "هو قيام شخص ما (طبيعي أو معنوي) باستغلال أمواله واستثمارها في بلد ما غير بلده الأصلي، وذلك من أجل أن يحقق فائدة أو أن يتلقى عائد أكبر من الذي يمكن أن يحققه في بلده وأيضا من أجل الاستفادة من مزايا غير موجودة في بلده، سواء قام تأسيس مشروع جديد أو توسيع مشروع قائم، مع إمكانيته تملك المشروع بشكل كامل أو بشكل جزئي(تشترط نسبة10 %) " .

لابد من الإشارة إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهي كالآتي:

- **الاستثمار:** يقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي بأنه "مجموعة التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية [3] .
- **الاستثمار المباشر:** هو قيام إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، معدات، أرض...الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كالشركات المساهمة أو ضمن شركات التضامن، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله المشاركة بالإدارة أو التأثير على قراراتها، وبمعنى آخر شراء شيء ملموس[4].

---

[1] ميلود بوعيد، **الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات و دوره في التنمية الاقتصادية**، مجلة دراسات وأبحاث في الطاقات المتجددة، العدد2، جوان 2015، ص 8 .

[2] ماجد محمد يسرى الخربوطلي، **أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 40، عدد 4، ديسمبر 2020، ص 114 .

[3] حليمة عطية، **دور السوق المالية في تمويل الاستثمارات دراسة حالة بورصة عمان خلال الفترة 2008-2013**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2015 ، ص 110 .

[4] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية ،ط1**، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن، 2007، ص 36.

- **المستثمر**:هو شخص أو منظمة أو دولة تضع المال في شيء ما لتحقيق ربح أو تلقى فائدة [1].
- **المستثمر الأجنبي:** يعتبر كل شخص أجنبي طبيعي كان أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة المضيفة، يقوم بنقل رأسماله إليها في صورة مشروع استثماري صناعي كان أو زراعي أو خدماتي، يخضع لأحكام قوانينها الداخلية[2].
- **مؤسسة الاستثمار المباشر** : تعرف بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يمللك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر% 10 أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة مؤسسة المساهمة) ، أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة)[3]. وتشمل مؤسسة الاستثمار المباشر 3 أنواع وهي :

1) **المؤسسة التابعة:** حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية ، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارتها [4].

2) **المؤسسة الزميلة** : يشير هذا المصطلح إلى تحكم أو امتلاك إحدى الشركات لما لا يقل عن% 20 ولا يزيد عن 50% من رأس المال أو الأسهم التي تمتلك حق التصويت في شركة أخرى، فالشركة الزميلة هي شركة يكون لدى شركة أخرى(شركة قابضة) نسبة هامة لكنها ليست مهيمنة في الأسهم فيها (تحديد 20%) أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت ولا يزيد عن% 50 [5].

3) **الفروع** : وهي شركات أو مؤسسة غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من ظرف ثالث غير مقيم [6]، وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية[7] :

- ✓ فروع دائم أو مكتب دائم يمثل المستثمر الأجنبي؛
- ✓ شركة غير مساهمة مملوكة بين عدد من المستثمرين الأجانب؛
- ✓ أرضي و مباني سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة للمستثمر الأجنبي مقيم؛
- ✓ معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد الذي يقيم به المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (كالسفن ،الطائرات ، معدات التنقيب عن النفط والغاز).

---

[1]Dictionary.combridge.orge/dictionary/English/investor, Consulter le 12/03/2021 à 20.30h .

[2]عمور محمد، **أثر الحوافز التشريعية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباش**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، جامعة مستغانم ، الجزائر ، 2018، ص 19.

[3]مصطفى العبد الله الكفري، **الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل** ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة و العشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يوم 25 و 18 /2010/05 و يوم 2010/01/05، ص 2.

[4]حفاف وليد، **تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول الناميةدراسة حالة دول شمال افريقيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 5.

[5] Hbrarabic.com/ تاريخ الاطلاع 14 يوم /03 /2021 على ساعة 22:00 ، شرح معنى "شركة زميلة"/دليل مصطلحات هارفد نربس ريفيو .

[6]ولد حام الطالب مصطفى، **خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي**، جامعة نواكشط العصرية، بدون تاريخ، ص 183.

[7]با محمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تطبيق مقارنة oli**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص 6 .

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:

- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة بشكل موسع وبسهولة مما يعكس على سرعة توفير المعلومات الكاملة للمستثمر و توفير الأرضية المناسبة لاتخاذ القرار[1]؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لها يستعمله من موارد،حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خبراته إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع و كافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة [2]؛
- ✓ يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة له الولوج إلى أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية وأيضا بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية ، ورفعا لمستوى كفاءتها الإنتاجية مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي [3]؛
- ✓ انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدولة المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف؛
- ✓ يجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة و الاستثمار و منها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، و قواعد الشراكة التي أقضى بأن يتم في منطقة معينة وأن يكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتوج النهائي[4].

الفرع الثاني:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه

يرجع السبب وراء الاهتمام الكبير بالاستثمار الأجنبي المباشر للأهمية التي يتضمنها والأهداف التي يمكن تحقيقها من خلاله.

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية يوضحها التحليل الاقتصادي تتمثل في[5] :

- ✓ يقوم الاستثمار الأجنبي سد فجوة الادخار المحلي ويسهم في إضافة طاقة إنتاجية جديدة في الاقتصاد دون أن يضيف أعباء جديدة للذين الخارجي؛

---

[1]دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار و التحليل الاستثماري** ، بدون طبعة ،جامعة الزيتونة الأردنية ، بدون تاريخ ، ص 43.

[2]ماجد أحمد عطا الله ، **إدارة الاستثمار**، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع ،2011، ص 104.

[3]محمد خليل بوحلايس،**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2009، ص 16 .

[4]بلقاسم دواح، دور **الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر ،المغرب ، تونس ،الأردن ،مصر ، تركيا)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص5 .

[5]بلاسم جميل خلف، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة و إشكالية البيئة الاستثمارية العراقية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاد الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013، ص 52.

- ✓ تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي الوافد أيضا في مقدرته على خلق روابط ديناميكية مع النمو و التنمية و التجارة ومختلف الأطر المؤسسية والقانونية في الاقتصاد، وفضلا عن جلبه لرؤوس الأموال يقوم الاستثمار الأجنبي بنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية و المحاسبية والتسويقية الحديثة للاقتصاد وتنويع القاعدة الإنتاجية و تحديثها مع تعزيز نمو الناتج و توسيع فرص الوصول إلى الأسواق العالمية؛
- ✓ ويشكل الاستثمار الأجنبي الدفعة القوية نحو عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية إذ تحفز الاستثمارات المحلية عن طريق توفير مدخلات الصناعية الوطنية بأقل الكلف أو عن طريق استخدام منتجات الصناعية المحلية لمدخلات المشاريع الاستثمارية.

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأهداف لجميع الأطراف المشاركة فيه، سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة، نذكرها كما يلي :

أ. أهداف المستثمر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ الاستفادة من المواد الخام الموجودة في الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في الصناعة؛
- ✓ لاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ الاستفادة من أجرة الأيدي العاملة التي عادة ما تكون منخفضة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة
- ✓ الاستفادة من تكلفة النقل الضئيلة وتكلفة المواد الخام أيضا[1]؛
- ✓ الاستفادة من إمكانية تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير أرباحها التي يمكن أن تحققها في مواطنها؛
- ✓ الاستفادة من تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية حيث كلما توزعت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر؛
- ✓ الاستفادة من سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج و انخفاض الأسعار و أنواع الخدمة و ذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها[2]؛

ب. أهداف الدول المضيفة

تسعى الدول المضيفة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- ✓ الاستفادة من دعم حساب الجاري من خلال زيادة الصادرات و الحد من الواردات؛

---

[1] حاتم فارس الطعان، **الاستثمار و أهدافه و دوافعه**، كلية الإدارة و الاقتصاد ،جامعة بغداد، 2006، ص 8.

[2] موفق أحمد وحلا سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي و أثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)**، مجلة الإدارة والاقتصاد ،العدد 80، 2010، ص 142.

- ✓ الاستفادة من زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- ✓ الاستفادة من زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة؛
- ✓ الاستفادة من تنويع هيكل الإنتاج و الصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الإنتاج وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي؛
- ✓ الاستفادة من اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة؛[1]
- ✓ الاستفادة من الحفاظ على مستوى عال من الاستثمار، لأن البلدان المتخلفة ترغب في تصنيع نفسها في غضون فترة زمنية قصيرة، فيصبح من الضروري رفع مستوى الاستثمار بشكل كبير وهذا بدوره يتطلب مستوى عال من المدخرات، وغالبا ما تكون المدخرات منخفضة جدا في البلدان المتخلفة، وهذا يؤدي إلى ظهور فجوة في الموارد بين الاستثمار والمدخرات، حيث يجب سد هذه الفجوة من خلال رأس المال الأجنبي؛
- ✓ الاستفادة من تطور البنية التحتية الاقتصادية الأساسية ، بما أن رأس المال المحلي للبلدان النامية غير كاف فهي تحتاج إلى مساعدة رأس المال الأجنبي لذلك [2]؛
- ✓ الاستفادة من خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المضيفة؛
- ✓ الاستفادة من خلق أسواق جديدة للتصدير ، ومنه خلق و تنمية علاقات الاقتصادية بدول أخرى[3].

الفرع الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يوجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها وهي :

1) **رأس المال حقوق الملكية:** يشمل على حصص الملكية في الفرع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة بالإضافة إلى مساهمات في رأس المال مثل توفير الآلات والمعدات[4].
2) **الأرباح المعاد استثمارها:** هي حصة المستثمر الخارجي (بما يتناسب مع المشاركة المباشرة في رأس المال) من الأرباح التي لا يتم توزيعها كأرباح من قبل الشركات التابعة أو الزميلة وأرباح الفروع التي لا يتم تحويلها إلى المستثمر[5].

---

[1] عليان ندير و منور أوسرير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد2، بدون تاريخ، ص 99.

[2] www.management.com/threads/objedives-of-foreign-direct-investments-and-pi-200839/.Reviewedon (20/03/2021 a18:00 h).

[3] مسعى عبد الكريم وبودوش ياقوتة، **الآثار المحتملة لاتفاقية إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 252.

[4] World Invastmentreport ,definitions and sources-UNCTAD-,2007.p 245.

[5] www.fdi.finance/blog/what-are-the-compoments-of-fdi/ Reviewed on (12/03/2021 a16:42).

1) **رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الذين بين الشركات:** يغطي هذا الاقتراض وإقراض الأموال بما في ذلك سندات الذين وائتمانات الموردين بين المستثمرين المباشرين والشركات التابعة والفروع والشركات الزميلة [1] .

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عديدة وهي بمثابة الطرق التي تمكن الشركات عبر الوطنية من الدخول إلى الدول المضيفة، كما يترب عليه آثار مختلفة.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي صيغ مختلفة وذلك وفقا للمعايير التي تمت صياغته على أساسها نذكر منها :

أولا:الاستثمار حسب معيار القائم به

ونجد وفق هذا المعيار ثلاثة أنواع للاستثمار الأجنبي وهي :

1. **الاستثمار الحكومي:**هو استثمار يقوم به منشأة أو مجموعة من المنشآت تتبع ملكيتها للدولة ويكون ضمن شركة عامة [2].
2. **الاستثمار الخاص:** هو استثمار يتم العمل به من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين قد يتبعون لشركة خاصة أو قد يقومون بالاستثمار بمفردهم لغاية تحقيق العائد المالي و الأرباح من الاستثمار[3].
3. **الاستثمار المختلط:** وهو استثمار يقوم به شخص أو عدة أشخاص أو منشأة أو مجموعة منشآت ضمن أنواع المنشآت المختلفة التي تتوزع ملكيتها بين طرفين عام وخاص[4].

ثانيا:حسب معيار الملكية

ونجد وفق هذا المعيار أربعة أشكال وهي :

1.**الاستثمار المشترك:** هو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة في رأس المال الوطني وتحدد نسبة المشاركة في رأس المال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة ، وغالبا ما يأخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا، كما أنه يحقق فائدة كبيرة للظرفين[5].

2.**الاستثمار المملوك بالكامل:**تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، و تجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل

---

[1] www.shareyouresays.com/knowledge/3.basic-components-of-foreigsn-direct-investment-fdi/112172.Reviewed on (13/03/2021 a 16 :34h).

[2] ليلى جبريل، **تعريف الاستثمار و أنواعه**، متاح على الموقع:
https://mqaall.com/definition-and-types-investment/(تاريخ الإطلاع يوم 15/03/2020 على الساعة 18:00)

[3] www.bayt.sa/blog/(تاريخ الإطلاع يوم 17 /2021/030 على الساعة19:30).

[4] https://iqtesaduna.com/ (تاريخ الإطلاع يوم 2021/03/18 على الساعة 23:15),تعريف الاستثمار و أهدافه و أنواعه

[5] سفيان صالح خلف الجبوري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلاد العربية (المدة2004-2015)دراسةمقارنة بين العراق و الأردن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة النيلين ،مصر،2018، ص 16.

في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة [1].

3.**الاستثمار في المناطق الحرة:** المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابعة للدولة ما، حيث تعتبر جمركيا امتدادا للخارج في معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة نظر السياسية وفي داخل المنطقة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و بهدف إنشاء هذه المناطق التي تشجع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تعمل جل الدول على جعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات[2].

4.**الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:** وهي الاستثمارات التي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني بموجب قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الآخر بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لعمليات التشغيل والتخزين الصيانة والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي معين، وتأخذ استثمارات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من الطرف الأجنبي [3].

ثالثا: حسب معيار الغرض

ونجد وفق هذا المعيار أربعة أشكال :

1.الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية لاستثمارات (المحلية و المجاورة أو الإقليمية) ولا سيما تلك التي يتم التصدير إليها في فترات سابقة [4].

2.الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية: ينتقل هذا النوع من الاستثمارات من أجل الاستفادة من المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية [5].

3.الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يهدف هذا النوع إلى زيادة الربحية خاصة من خلال الاستفادة من انخفاض مستويات الأجور في العديد من الدول النامية بسبب ارتفاع الأجور في الدولة الأم أو ارتفاع سعر

---

[1] علي عماد أزهر، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان الإصلاحات الاقتصادية (دراسة بحثية للأعوام 2014-2018)**، مجلة الأكاديمية للأبحاث و التسيير العلمي ، الإصدار السادس عشر،2020/08/05، ص15 .

[2] بن ياني مراد، **سعر الصرف و دوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 62.

[3] أحلام زواوية، **جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة و أثره على النمو الاقتصادي المستدام –دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1980-2014)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر 2018، ص 6.

[4] عيسى محمد الغزالي، **الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف و قضايا – سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،السنة الثالثة، 2004، ص6.

[5] Bellossotirios ,**InvestitutionalEconomicand Regional deterninats of foreign direct investments in the balkamcentral European and esc soviet transition economies** ,thesis submitted for the degree of doctor ofphilosophy,university of bath ,Baitain ,united kingdom ,2010, p:9.

صرف عملتها، ويتميز هذا النوع بأن له آثار توسعية على تجارة دولة المضيفة كما يؤدي إلى توسيع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استراد أكثر من مدخلات الإنتاج [1].

4.الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية : يتم هذا النوع عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع ذا تأثير توسيعي على التجارة من زاويتي الإنتاج و الاستهلاك ، كما أنه يعتبر أيضا بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية و يزيد من صادرات الخدمات والمعدات في البلد المصدر للاستثمار[2].

رابعا:حسب معيار هدف الدول المتلقية

ونجد وفق هذا المعيار سبعة أشكال :

1.**الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات:** وتتمثل في إنتاج السلع التي كانت تستوردها الدولة المضيفة من قبل ، وبالتالي تنخفض واردات الدولة المضيفة ، ويتوقف هذا النوع من الاستثمار على عوامل حجم السوق الدولة المضيفة و تكاليف النقل والقيود التجارية.

2. **الاستثمار الهادف إلى زيادة الصادرات** : و يكون بدافع الرغبة في البحث عن مواد خام ومدخلات إنتاج جديد وهذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المضيفة من المواد الخام والسلع الوسيطية إلى المستثمر الأجنبي (الدولة الأم) ودولة أخرى (فروع الشركة متعددة الجنسيات).

3. **الاستثمار المحفز عن طريق الحكومات** : تعني قيام حكومة ما بتقديم حوافز للمستثمر الأجنبي من أجل القضاء على العجز في ميزان المدفوعات[3] .

4.**عمليات الاستحواذ و الاندماج** : تتم عندما يتم نقل الأصول الحالية من الشركات المحلية إلى الشركات الأجنبية ، وبعبارة أخر دمج الشركات من مختلف البلدان لإنشاء كيان قانوني جديد، يفترض أنه في البلدان ذات المستويات المنخفضة من التنمية فيه فرص أقل لسلوك الاندماج والاستحواذ ، كما أن عمليات الاندماج والاستحواذ لا تقدم فوائد كبيرة للاقتصاد المحلي لأنه في معظم الصفقات يتم الدفع لمالكي الشركة الملية في الأسهم من الشركة المقتناة ، مما يعني إن الأموال المتأتية من البيع لا يمكن أن تصل إلى الاقتصاد المحلي، ولكن الفائدة الأكثر تأكيد من هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هي زيادة إنتاجية القوة العاملة، ولكن لا يمكن إثبات الكثير من حيث زيادة العمالة[4].

---

[1]بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التبعية الاقتصادية –دراسة حالة الصين**، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر 2012 ، ص ص 20-21 .

[2]AlasragHussien**, foreign direct investment developmemt policies in the arabcountries** ,MARA Paper, no 2230, posted 13 mar 2007, p 12.

[3]بلال بوجمعة، **سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 12 .

[4]NazniZeqini ,HykmeteBajranl ,**foregin direct investment (FDI) types theories: the significance of human**capital,International conference on Management Businees and Economics , oct 28th and 30th 2016 ,p 48.

5. **استثمار المجال الأخضر:** هو إنشاء استثمار بدون سابق إنذار، لشركة تابعة في الخارج من خلال إنشاء وسائل إنتاج جديدة وتوظيف موظفين جدد في الموقع وإرسال بعض المدربين التنفيذيين والفنيين من قبل الشركة الأم، حيث يتميز هذا النوع من الاستثمار بالحكم الكامل في عملية التدويل مما يسمح للشركة بالتحكم في التوظيف وظروف التصنيع والتوزيع الخاصة بها ، كما يسمح هذا بحرية اختيار موقع الشركة التابعة في الدولة أو المنطقة ، ومن الممكن أيضا تحديد الموقع الذي يلبي احتياجات الشركة على أفضل وجه [1].

6.**الاستثمار الأفقي:** يشير هذا النوع إلى المستثمر الذي ينشئ نفس النوع من العمليات التجارية في بلد أجنبي كما كان يعمل في بلده[2].

7.**الاستثمار العمودي:** هو الاستثمار الذي يختص فيه كل فرع من فروع الشركة بإنتاج جزء معين من أجزاء المنتوج أو المنتجات، إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي يقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأصلي[3]، و ينقسم إلى :

- ✓ **استثمار أمامي عمودي:** يكون عندما تقوم الشركة الأجنبية بتسويق إنتاج شركة محلية.
- ✓ **استثمار خلفي عمودي:** يكون عندما تقوم الشركة الأجنبية بتوفير عوامل إنتاج لشركة محلية[4].

كما توجد أشكال أخرى أيضا للاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- **استثمار الشركات متعددة الجنسيات:** هي مؤسسة تشارك في الاستثمار الأجنبي المباشر وتشارك أو تتحكم في الأنشطة ذات القيمة المضافة في أكثر من بلد واحد ،أي يجب أن يكون لها أولا استثمارا مباشر كبير في البلدان الأجنبية وليس مجرد أعمال تصدير، علاوة على ذلك يجب أن تشارك في إدارة الأنشطة لهذه الشركات التابعة[5].
- **عقود الترخيص:** يقوم هذا النوع على أساس منح المرخص حق استخدام أصول غير ملموسة للمرخص له ، هذه الأصول مثل (براءة الاختراع – اسم التجاري – المعرفة الفنية – اسم الشركة)، ويقوم المرخص له

---

[1]Bekihalmohammed, **les Inestissements directs errangers en Algerie essai d' evaluationenpirique de soninpactsur la croissancé économique entre 1990 et 210** , Mémoire de magister en économe ,universite d'Oran , p 23.

[2] Donny susilo,**the Impact of foreign direct investment on economic grouth (a causal study in the united states)**,jurnalpendidikambisnsis dan ekononi ,volume 4, nomor 1, 2018, p 53.

[3] Kamel tukcan ,**out-ward foreign direct investment and internediate goods escport evidence the USA**, economice international, n 112 , 2007 , p 54.

[4]منى بسيسو، **تأثير سياسات الترويج لاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافهاالتنموية**، المعهد العربي للتخطيط ،سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 29، الكويت، ص 8 .

[5]DinhthithanhBinh,**Investment Behavior by foreign firnsin transition economices the case ofvietnam** ,a dissertation submittes to the doctoral school of economics and management in partial fulfillment of therequirements for the doctoral degree,university of Trento, Italy,Italy, 2009 ,p 8.

نظير ذلك بدفع مبالغ للمرخص، و تعد عقود الترخيص من أسهل الطرق للنفاذ للأسواق الدولية، وفي نفس الوقت تتميز بقلة التكاليف وانخفاض درجة المخاطرة، وهي لا تناسب المنظمان الصغيرة فقط، وإنما ملائمة أيضا للمنظمات الضخمة إذا وجدت الشروط الصحيحة [1].

- **عقود تسليم المفتاح** : هي تعهد شركة بإكمال مشروع بكامله أو جزء منه على حسب الاتفاق وينفذ ذلك المشروع من مراحله الأولية حتى مرحلة التشغيل (يشمل هذا تشييد مطار – طريق – مستشفى – مصنع – مجمعات عقارية..)، تسلم الشركة المتعاهدة المفتاح بمعنى أن المشروع جاهز للتشغيل وطبعا يتم ذلك بمقتضى اتفاق وهنالك ضمانات تشغيل وعقود صيانة، لكن التزام الشركة الأكبر عادة ينتهي بالتشغيل[2].
- **عقود التصنيع** : هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامة وخاصة) بالدول المستقبلة تتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة .
- **عقود الإدارة** : هي اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية تتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل جزء من العمليات أو الأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح [3].
- **عقود الامتياز**: هو من استراتيجيات بديلة للصادرات، أي هو إستراتيجية لتسويق السلع و الخدمات يسمح لصاحب الامتياز باستخدام العلامة التجارية أو الاسم التجاري لبيع السلع والخدمات، وإن الامتياز بشكل منظم يسمح للوكيل بلامركزية العمليات، كما أن صاحب الامتياز معني بنجاح العمل لأنه يخاطر برأس المال الأولي، أو هو استخدام المعرفة المملوكة في ظل عقد[4].
- **عقود الوكالة**: هي من الأشكال التي تطهر في مجال التجارة، تتمثل بعقد اتفاق بين المستثمر الأجنبي و البلد المضيف يقوم بموجبه أحد الطرفين بتوظيف طرف لآخر يسمى الوكيل لتسهيل إبرام اتفاقيات بيع السلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي[5].

---

[1] مصطفى كامل و عبد الغني حامد، **إدارة الأعمال الدولية**، بدون طبعة، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص20.

[2] عرفات إبراهيم فياض، **الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية** ، ط 1، دار البداية ناشرون و موزعون، 2013، ص 62.

[3] خالد أحمد فرحان المشهداني و آخرون ، **التمويل الدولي**، الطبعة العربية، دار الأيتام للنشر و التوزيع ، 2014، ص 152.

[4] حسام الذين علي فارس داود، **آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعات التحويلية الأردني (1990-2006) دراسة تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية ، الأردن، 2010، ص 31.

[5] قتيبة محمد صالح، **الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في الاقتصاد الصين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص 25 .

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار على بعض المتغيرات الاقتصادية نذكر منها[1] :

أولا: آثاره على ميزان المدفوعات و التجارة :

تتطلب دراسة ما يلي :

1.**التدفقات الداخلية:** وتتضمن العناصر الموالية :

- ✓ مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار المساهمة في المشروع و ذلك على حسب حجم المشروع؛
- ✓ مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومات الأم؛
- ✓ مقدار الوفرة من النقد الأجنبي في شكل القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية في الخارج؛
- ✓ مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في تطوير أو زيادة حجم المشاريع؛
- ✓ مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة؛
- ✓ مقدار الأرباح التي أعيد استثمارها سنويا (تكلفة الفرصة البديلة)؛
- ✓ التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب؛
- ✓ حجم القروض التي تتحصل عليها تلك الشركات الأجنبية من البنوك المحلية و دورها في توسيع الأداء؛
- ✓ عوائد ضرائب و الرسوم على الصادرات و الواردات؛

2.**التدفقات الخارجية :** و تتمثل في :

- ✓ مقدار النقد الأجنبي إلى الخارج من أجل استراد مواد الخام الأولية أو مستلزمات الإنتاج؛
- ✓ مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب التي يتم تحويلها إلى الخارج، حجم الأرباح المحولة إلى الخارج بعد البدء في عملية الإنتاج والتسويق؛
- ✓ فروق الأسعار المتعلقة بتحويل المواد الخام والمواد الأولية وذلك من خلال العملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة؛
- ✓ فروع العملة و معدلات التضخم و أسعار الفائدة.

ثانيا : آثاره على البطالة

من الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء فتح المجال أمام الاستثمارات القضاء على البطالة أو التقليل منها، و يمكن ذكر ما يلي :

- ✓ إنشاء مشاريع موجهة للتصدير والاستيراد من بينها المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف ونقل العمالة بكل حرية؛

[1] بوشمال عبد الرؤوف، **التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر ،2012، ص ص 73 -77.

- ✓ وجود علاقة تكامل من التكنولوجيا المستخدمة ونوعية العمل حيث تسمح بالقضاء على اليد العاملة غير المؤهلة و توفير طبقة عاملة ذو كفاءة و خبرة؛
- ✓ الإيراد الناجم عن تحصيل الربحي التجاري والصناعي للنشاطات الاستثمارية؛
- ✓ يمكن من التوسع وكبر المشاريع وبالتالي خلق فرص عمل جديدة أخرى؛
- ✓ إن توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستغلال المناطق النائية والمعزولة وتنميتها وخاصة المناطق الريفية المتميزة بالنشاط الفلاحي الذي يسمح بخلق مناصب عمل؛
- ✓ إن الشركات الأجنبية تكون مطالبة بدفع ضرائب على الأرباح المحققة ، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة وهذه الأخيرة يكون بإمكانها التوسع في إنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة التي بدورها تخلق فرص شغل جديدة؛
- ✓ إن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها وفي مختلف مناطق محافظات الدولة المضيفة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة؛
- ✓ الإنتاجية و المردودية بالشركات متعددة الجنسية تكون أكثر مقارنة مع مؤسسات الدولة المضيفة، وبالتالي فإن مقدار دفع الأجور أعلى من الأجور المحلية؛
- ✓ سياسة رفع الأجور التي تمنحها الشركات الأجنبية قد تؤدي إلى طاهرة نزوح أو مغادرة الإطارات المؤهلة من المؤسسات المحلية الأمر الذي قد يحدث مشاكل في الوسط العام للعمالة (إضرابات، مطالب جديدة، توقف عن الإنتاج ..).

ثالثا: آثاره على المنافسة و الوضع التكنولوجي

تتمثل في:

- ✓ إن التباين الواضح بين دول العالم يتجلى من خلال الفجوة التكنولوجية، والتطور التكنولوجي والثورة العلمية والمعلوماتية؛
- ✓ اهتمام الحكومات بتحقيق تكنولوجيا ذاتية وذلك في شكل تحويل تكنولوجيات دول المركز (المتقدمة) وذلك تماشيا مع الكم الهائل من المعارف العلمية والتقنية، مواد تجهيزية ،يد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الخبرات المتراكمة ، البحوث والتطوير...الخ؛
- ✓ إن المؤسسات الأجنبية تمتلك على غرار المؤسسات المحلية التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الأكثر نجاعة في التسيير والتسويق وكما تحتاز على العلاقات الدولية المعروفة؛
- ✓ إن توفير الإمكانيات المالية الكثيرة للشركات الأجنبية يمكنها من تقديم إنتاج ذو جودة عالية وبذلك دفع بعجلة التطور و النمو و الاستفادة من اقتصاديات الحجم؛
- ✓ إن بمجرد قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف من أجل إنتاج سلع يتم استرادها من الخارج أو إنتاج سلع جديدة لا يوجد في الأسواق المجلية يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية؛

- ✓ إن التحول التكنولوجيا المتطورة إلى الدول المضيفة هي جد مكلفة، كما توجد شروط أو قيود لاستخدام هذه التكنولوجيات؛
- ✓ قد تتعارض التكنولوجيا المحولة مها هداف و خصائص الدول المضيفة، إذا ما تجسدت في الاستثمارات كثيفة للعمل، أو في الامتصاص النسبي للبطالة؛
- ✓ قد يعود السبب في تحويل التكنولوجيات من طرف الشركات الأجنبية إلى سلوك إستراتيجي كمثل التقنيات التي تتخلى عنها بعدما تقضي بها زمن طويلا و لقدمها.

رابعا: آثاره على التنظيم و الإدارة

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى تحقيق آثار ايجابية على مستوى التنظيم والإدارة وتتمثل فيما يلي :

- ✓ تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل ومن طرف الدول الأم؛
- ✓ تقديم أو إدخال أساليب دولية حديثة و متطورة؛
- ✓ خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية؛
- ✓ استفادة الشركات المحلية من تنمية مهاراتها الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة الأجنبية، وذلك بإعداد تربصات و إعادة رسكلة العمالة في مركز أجنبية مؤهلة؛
- ✓ استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية، بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة.

خامسا: آثاره على مستوى التنمية الجهوية

إن التحفيزات المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الدول المضيفة قصد الاستثمار في المناطق المحرومة أو النائية لها أثر إيجابي على التنمية الجهوية من خلال تقليل الفوارق بين المناطق المختلفة إلى جانب تهيئتها وإنعاشها من خلال تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ..الخ.

المطلب الثالث: دوافع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى الدول المضيفة يرتبط بدوافع ومحددات .

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد دوافع عديدة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط سواء بالدولة المضيفة أو بالمستثمرين الأجانب فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

أ.دوافع الدول المضيفة

يمكن تلخيص دوافع الدول المضيفة فيما يلي[1] :

- ✓ تمويل التنمية الاقتصادية، إذ إن الحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية يمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية ؛
- ✓ تساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ؛
- ✓ زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني، وتوفير و تقديم منتجات وسلع جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين؛
- ✓ يساهم في حل مشكلة البطالة و تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والمساهمة في نقل التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ توفي عوامل الإنتاج مثل رؤوس الأموال، التكنولوجيا، والمهارات الإدارية اللازمة لأغراض التنمية الشاملة.

ب . دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن تلخيص دوافع المستثمر الأجنبي فيما يلي[2]:

- ✓ طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري لها دور مهم في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، وزيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر؛
- ✓ البحث عن أسواق جديدة لزيادة المبيعات، وتخفيض المخاطر من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معمل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيف؛
- ✓ تحسين وضمان توفير الموارد والاستفادة من المزايا المكانية؛
- ✓ حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع؛
- ✓ السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة.

---

[1] إلياس حناش، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الواقع و المأمول دراسة تحليلية في الفترة (2001-2015)**، مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد 5 العدد1 ،2019، ص 429.

[2] أمال تخنوني و بلال ملاخسو، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي و الدولي و أثره على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول :الإطار القانوني لاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعائر كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية ، يومي 18 و19 نوفمبر 2015، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، الجزائر، جامعة نيس فرنسا، ص 8.

الفرع الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر محددات تؤثر على حجم تدفقاته، نذكر أهمها :

أ.المحددات البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية لبد ما محددا هاما للاستثمار، حيث يعتبر تطور البنية التحتية والاتصالية ذو تأثير ايجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والبنية التحتية تتمثل عموما في الطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات ومن الواجب على البلد المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كما ونوعا،قد تساهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار، وتضمن الانطلاق للمشاريع الاستثمارية [1] .

ب.المحددات البيئية

وتتمثل هذه المحددات في المعايير البيئية التي تضعها الدول من أجل الحفاظ على سلامة بيئتها والتي على الدول الأخرى الالتزام بإتباعها، ومنه فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بمدى تشدد الدول المضيفة لهذه المعايير .

ج.المحددات الاجتماعية و الثقافية

ويقصد بالمحددات الاجتماعية والثقافية المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي والثقافي في الدولة المضيفة ، حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في هذا المحيط هو من أهم الاعتبارات في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة، ويعتبر الجانب الاجتماعي والثقافي محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثمارها ،حيث تركز على نمط المعيشة ، نمط التعليم ومستوياته، معدلات نمو السكان،عادات والتقاليد ،التفرقة و العنصرية داخل الدولة .....الخ .

د.المحددات البشرية

يعتبر رأس المال البشري محدد رئيسي من محددات الميزة التنافسية للدولة التي يجعلها قبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توفر اليد العاملة المدربة والماهرة ذات الكفاءة العالية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة،وحتى أيضا توفر اليد العاملة الغير المدربة ذات الكفاءة المنخفضة يعتبر عامل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تهتم العديد من الدول في العالم بالاستثمار في العنصر البشري من خلال الاهتمام بتنمية المهارات والتعليم والتدريب، وذلك لكونه أهم عناصر الإنتاج وله دور أساسي في زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ،أي له أهمية كبيرة في العملية الإنتاجية ككل .

[1] سفيان قعلول، **جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس المحددات الاستثمار**، صندوق النقد العربي، العدد 36، أبريل 2017، ص 17 .

هـ. المحددات الطبيعية

وتتمثل في الموارد الطبيعية وهي تعتبر من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر،حيث توفر هذه الموارد القابلة للاستغلال كمواد أولية تمثل ميزة نسبية تمتلكها الدولة، وما يزيد من الأثر الإيجابي لهذا المحدد هو وجوده بوفرة ، وبأسعار منخفضة ، مما يخفض من تكاليف الإنتاج ومن ثم يخفض أسعار المنتجات مما يرفع من القدرة التنافسية للشركات .

و. المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية من بين أهم المحددات التي تؤخذ بعين الاعتبار في اتخاذ القرار بالاستثمار في الخارج، ولها أيضا تأثير كبير على اختيار المستثمر لدولة دون أخرى، ففي ظل الاطمئنان على استقرار الدولة المضيفة سياسيا وقانونيا ، يتم النظر إلى مدى الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، ويتم الاعتماد في ذلك على مدى استقرار المتغيرات الاقتصادية التي تتطلب استقرار في السياسات الاقتصادية ويتم توضيح أهم هذه المتغيرات الاقتصادية المؤثر في قرار المستثمر الأجنبي، فيما يلي :

و.1. الانفتاح الاقتصادي: كلما كانت درجة الانفتاح عالية كلما أدى ذلك غلى تحسين مواءمة الظروف العامة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن تبقى نسبة الانفتاح تختلف حسب نوعية الاستثمار، وأهمية هذا المحدد مرتبطة بأهداف الشركات الأجنبية في الاستثمار خارج الدولة الأم.

و.2. حجم السوق و احتمالات النمو: كبر حجم السوق واحتمالات نمو عامل مشجع على دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة، لتأثيره على الطلب في تلك الدولة وبالتالي تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار.

و.3. السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة: إن وجود سياسة اقتصادية واضحة وتتمتع بالاستقرار يعتبر شرطا لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسات النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الأجنبي الخاص بشرط التشغيل والتأمين .

و.4. معدل التضخم: معدلات التضخم تشوه النمط الاستثماري، حيث أنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم يفضل المستثمر الأنشطة الاستثمارية قصيرة الأجل ويتجه إليها، ويصبح متحفظ بل ويبتعد ويهرب عن الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل.

و.5. سعر الصرف الأجنبي: يعتبر متغير مهم من المتغيرات التي تساهم في خلق مناخ استثماري مناسب فاستقراره يعتبر في المؤشرات المهمة على الاستقرار النقدي و بالتالي الاستقرار الاقتصادي ، هذا مما يعزز في البيئة الاستثمارية ، كما أن استقراره يؤدي إلى استقرار تكاليف الإنتاج ، وكذا استقرار حصيلة الأرباح عند تحويلها إلى البلد الأم .

و.6. القطاع المالي: إن الدولة التي تتمتع بمؤسسات مالية محلية وأجنبية قادرة على توفي ما يحتاجه المستثمر من تمويل، و شروط مناسبة [1].

ز. المحددات السياسية و القانونية و التشريعية

يتعلق الأمل بدرجة الاستقرار السياسي ، وكذا استقرار القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ، والتي تجسد مدى الانفتاح على الاستثمار الأجنبي ودرجة الترحيب به من خلال تسهيل الإجراءات القانونية و الإدارية وكذا الخدمات المقدمة للمستثمرين[2] .

ح. سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، وبالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، خاصة إن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر .

ط . معدل العائد على الاستثمار

يعتبر أحد العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فردا أو شركة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائد أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار[3].

---

[1] عبد الحق طير، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و جدواه في الجزائر دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية (1995-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، 2018، ص ص 31 -38.

[2] صفيح صادق، **الاستثمار الأجنبي المباشر و الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 43.

[3] جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائر دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي و اوريدو**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2018 ، ص 14.

المطلب الرابع: مزايا و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر بين مزايا و سلبيات .

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا عديدة نذكر في:

- ✓ الاستثمار الأجنبي يقدم للبلدان النامية التكنولوجيا الجديدة والمهارات الحديثة والابتكارات والأفكار الجديدة؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر إضافة حقيقية للقدرة الإنتاجية للبلد المستورد لرأس المال [1]؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يدفع الحكومات في الدول النامية لعمل مشروعات تنموية لرفع كفاءة البنية التحتية، وذلك عبر إنشاء شبكة طرق تجارية تربط جميع أجزاء الدولة ببعضها البعض من أجل توزيع الإنتاج وتطوير النقل الدولي بينها وبين الدول المجاورة ودول العالم لتسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية ، ومنه فإن اقتصاد الدولة يتحسن بشكل عام ويظهر ذلك جليا في رفع مستويات الأجور والخدمات التي تقدمها الدول لمواطنيها[2]؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يسهل الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام والأولية اللازمة للشركة الأم؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تخفيض الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة (في حالة استثمار المشترك)؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من الوسائل تغلب على القيود الجمركية المفروضة في الدول المضيفة وبالتالي سهولة عملية تحول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكالة [3]؛

الفرع الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم المزايا التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يشوبه بعض السلبيات، نذكر منها:

- ✓ تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود للدول النامية بصورة حرة قد تخلف آثار كبيرة على تركيبة الاقتصاد وتوجهاته القطاعية ؛
- ✓ يمنح المستثمرين الأجانب معلومات داخلية حاسمة عن إنتاجية المؤسسات الموجودة تحت سيطرتهم وبالتالي تمكنهم من إبقاء أو الاحتفاظ بالمؤسسات الإنتاجية العالية ، وبيع المؤسسات المنخفضة الإنتاجية إلى المدخرين الذين لا تتوفر لهم المعلومات وهذا النوع من العمليات يؤدي إلى زيادة الاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب المباشرين؛

---

[1] https://qr.triqngleinnovationhus.com/merits-foreign-direct-investment.Reviewed on (16/03/2021 a 00:05 h).

[2] https://www.almaal.org/the-importance-of-fdi-in-developing-countries. Reviewed on(16/03/2021 a00:16 h).

[3] شمة ياسين، **مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في محاسبة و مراقبة التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، 2018، ص 91.

- ✓ التبعية الاقتصادية المتزايدة للعالم الخارجي وخضوع الاقتصاديات النامية لسيطرة اقتصاد آخر؛
- ✓ قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في النمو والاستقرار في السوق ؛
- ✓ تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية و الفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة و القصيرة الأجل[1].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من الاقتصاديين الذي قاموا بتقديم تفسيرا له من خلال مجموعة من النظريات تبين أسباب قيامه ، وسنتناول في هذا المبحث أهم النظريات على النحو التالي :

المطلب الأول :النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية

تعتبر هاتين النظريتين من أبرز النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

يعتمد الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من العوامل التي تبسط من مبادئ الفكر الكلاسيكي والمتمثل في عدم وجود تدخل الدولة والمنافسة التامة في السوق وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال أو عناصر الإنتاج.

ويفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها هو الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظرهم في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي نذكر منها:

- ✓ تحويل الشركات المتعددة الجنسيات أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة؛
- ✓ إن بعض أهم انتاجات الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا يلائم متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
- ✓ خلق الطبقة الاجتماعية التي تترتب عن اتساع الفجوة بين ما تقدمه شركات المتعددة الجنسيات من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية؛

[1] وهيبة خلوفي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات و أثره على التنمية المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2016، ص 29 .

- ✓ وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستغلالها من خلال خلقها للتبعية الاقتصادية والتنمية السياسية .

❖ وجهت لهذه النظرية انتقادات عدة أهمها :

عدم توضيحها للأسباب التي تؤدي إلى اختلاف البنية النسبية لعوامل الإنتاج (نفقات العمل) أو عوامل الإنتاج المجتمعة فيها وذلك على الرغم من تفسيرها للاستثمار في الخارج باختلاف النفقات البينية بين البلدين وأنها مبنية على فرضية المنافسة التامة و هي فرضية غير واقعية [1] .

الفرع الثاني :النظرية النيوكلاسيكية

تقوم على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا بما أن أسواق المال ليست بالقدر الكافي من التطور بالنسبة للعديد من الدول خاصة النامية منها، وبالتالي فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، ومعنى ذلك أن رأس المال يتدفق إلى المناطق أو الدول التي تتحصل عليها فيها على أعلى عائد ممكن.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الاستغلال والاستفادة من المواد الطبيعية وهذا ما يساهم في تدريب اليد العاملة المحلية ويقلل من مشكلة البطالة ويساهم في خلق أسواق جديدة للتصدير[2].

❖ وجهت لهذه النظرية انتقادات يمكن عرض أهمها في :

- ✓ لم تميز النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر كون أثر كل منهما يختلف عن الآخر؛
- ✓ لم تأخذ النظرية بعين الاعتبار رأس المال المالي (الاستثمار المالي) دون إدخال مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أي الاستثمار الحقيقي و دوافعه؛
- ✓ لم تشرح النظرية لماذا تتوجه شركات معينة للاستثمار في الخارج دون شركات أخرى؛
- ✓ لم تشرح النظرية كذلك لماذا تختار الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن التصدير .

---

[1] سيعفاف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حسب نموذج الجاذبية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2 ، الجزائر، 2016 ، ص ص 49 – 50.

[2] قارة إبراهيم، **أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية و نمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019، ص ص 116 – 118.

المطلب الثاني: النظريات القائمة على هيكل السوق

وتتمثل النظريات القائمة على هيكل السوق في ثلاث نظريات وهي كما يلي:

الفرع الأول : نظرية دورة حياة المنتوج

نموذج دورة حياة المنتج يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ترى هذه النظرية إن الاستثمار الأجنبي يعتبر عملا دفاعيا يقصد به حماية أسواق التصدير من الشركات المنافسة المحتملة، كما إن تفسير التوطنات المباشرة للعديد من الشركات وخاصة الشركات الأمريكية، يبين الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص المعرف التكنولوجية والإبداعات والمهارات الإدارية التي تتمتع بها .

حسب النظرية هناك مجموعة من المراحل التي يمر بها المنتج الدولي منذ طرحه في السوق إلى غاية أن تستطيع الدول النامية إنتاجه و تصديره وهي[1] :

المرحلة (1): تبدأ المرحة عندما تتوفر مجموعة من الشروط التي تجعل الدول المخترعة تتميز بإحدى الميزات التي تمكنها من إنتاج منتج جديد، حيث نجد من بين هذه الشروط توفي اليد العاملة المؤهلة (العلماء و الخبراء) ورؤوس الأموال الكافية بالإضافة إلى وجود طلب فعال نتيجة اتساع رقعة السوق الداخلي، ففي هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الدولي يفوق مستوى الطلب المحلي، هذا ما يدفع الشركات المنتجة إلى محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير هذا الفائض من المنتج إليها.

المرحلة (2): في هذه المرحلة يبدأ التوسيع الحقيقي بحيث يتم تسويق المنتج في اغلب الأسواق العالمية، نتيجة الطال المتزايد للمستهلكين الأجانب على هذا المنتج ، وهذا ما ينجم عنه تحقيق أرباح طائلة .

المرحلة (3): في هذه المرحلة تبدأ الدول المتقدمة الأخرى بإنتاج في الدول الأجنبية وذلك نتيجة طهور منافسين جدد حيث يتم اختيار هذه الدول على أساس توفر تكاليف إنتاج أقل.

المرحلة (4):في هذه المرحلة تسود المنافسة الكاملة حيث تبدأ صادرات الدول المخترعة من الانخفاض وتضعف قوة الشركات الأم على الاستمرار نتيجة انخفاض التكاليف في الدول الأخرى ومنه تبدأ دول الشركات الأصلية في استراد نفس السلع من الدول الأخرى .

تميزت هذه النظرية بأنها ساهمت بشكر كبير في توسيع الإدراك والفهم لأسباب حدوث طاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها ألقت الضوء على عناصر هامة كالتوقيت العامل الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الشركات بالاستثمار في دولة غير الدولة الأم، وكما أنها أيضا أخذت بعين الاعتبار كل من العوامل الراجعة إلى مميزات وتفوق الشركة و العوامل الراجعة للموقع في شرحها للاستثمار الأجنبي المباشر، وأنها نظرية دينامكية من حيث تعاملها مع المتغيرات عبر الزمن أو من وقت إلى آخر [2].

---

[1]Ferry Ardiyanto,**Foreign Direct Investment and corruption**, dissertation submitted in partial fulfillment of therequirement for the degree of doctor of philosophy, colorado state university , fort coins k colorade ,2012, p 18.

[2]رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** ، ط 1 ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر، 2007، ص 51 .

❖ وجهت لهذه النظرية انتقادات نذكر منها [1]:

- ✓ ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية؛
- ✓ تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى التي قد يكون لها أثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف و فلسفة الشركة، وخصائص متخذي القرارات...الخ؛
- ✓ لم تبين الشركة كيف يمكن تحسين مستوى أداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها؛
- ✓ ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرتها النظرية في نموذج دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.

الفرع الثاني : نظرية عدم كمال الأسواق

تفترض هذه النظرية عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة منها[2]:

- ✓ تفرض حالة غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية؛
- ✓ تفترض عدم قدرة الشركات الوطنية في الدولة المضيفة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توافر المواد المالية، الشركات متعددة الجنسيات تمتع بقوة نسبية بالمقارنة مع الشركات الوطنية، وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تملك جوانب القوة الإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم؛
- ✓ ومن هذا المنطلق تفرض النظرية ، وجود علاقة عكسية في المنافسة بين الأسواق الأجنبية وبين اتجاهات استثمارات تلك الشركات، وتأكد وجود ارتباط وثيق بين كل من تدفق الاستثمارات الأجنبية من الشركات متعددة الجنسيات ، وبين توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة مع الشكات الوطنية في الدول المضيفة ، فالدافع إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الاستفادة منها؛

و حسب هذه النظرية فإن تدفق الاستثمارات أجنبية المباشر على الدول المضيفة تعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية:

- تفوق الشركات المتعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا؛
- ✓ اعتماد الشركات المتعددة الجنسيات على وفرات الإنتاج بحجم كبير؛

---

[1] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، ط 2013 ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2013، ص115 .

[2] عز الذين مخلوفي، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص، 40 -41 .

- ✓ تميز الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقا؛
- ✓ توفر المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية في الشركات متعددة الجنسيات بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها من الشركات الوطنية؛
- ✓ وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية؛
- ✓ وجود تسهيلات وامتيازات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من طرف حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات؛

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات منها :

- ✓ تفترض النظرية إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار بجميع دول العالم ، ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية؛
- ✓ لم تقدم هذه النظرية أي تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل شركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق.

الفرع الثالث : نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطية

يقصد أولا بالمنتجات الوسيطية(المعرفة، الترخيص، العلامات ..الخ)، هذه النظرية هي امتداد لنظرية الأسواق، فالميزة التي تنفرد بها الشركات التي تقود الاستثمار الأجنبي هي اختراع منتوج أحسن طريقة من أجل الحفاظ على تلك الميزة هي المحافظة على مراقبة الرأسمال الأجنبي عند إنشاء الفروع .

فقبل الحرب العالمية الثانية كان سبب توجه الشركات نحو الخارج هو نقص في المواد الأولية، وهي ما تفسر الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية، مناجم ، النحاس و بالبترول ...الخ، أما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت هذه الشركات لديها ميزة في التقدم التكنولوجي و المعرفي ، فأصبحت تغزوا أسواق التكنولوجيا وأسواق المنتجات الوسيطية الأخرى وتستثمر هذه الشركات في الخارج من أجل المحافظة على تلك الميزة من اجل انفرادها بملك المعلومات ، الرأسمال الأجنبي و التكنولوجي .

تم توضيح لماذا تبقى المعومة ملك لأصحاب الاستثمار المباشر، من خلال اعتبارها هي المنتج الوسيط ولا يوجد سوق لبيع هذه المعلومات، كما لا يوجد لها ثمن، وإذا كان تدويل فإنه يكون بين الشركة الأم وفروعها ولا تصل إلى المؤسسة المستقلة[1].

- ❖ وجهت لهذه النظرية انتقادات نذكر منها :
- ✓ تعد هذه النظرية مكملة لنظرية دورة حياة المنتج؛

[1] فيصل زمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2004 ، ص ص 19- 20.

- ✓ تأخذ النظرية بعين الاعتبار وضعية الشركة المتعددة الجنسيات التي تعمل على إدخال العديد من المنتجات في سوقها المحلي و أسواق الأجنبية؛
- ✓ تناولت النظرية الشركات المتعددة الجنسيات كظاهرة لتجسيد الاستثمار المباشر و لم تهتم بشكل دقيق بعملية التدويل في قطاع الخدمات.

المطلب الثالث: النظريات القائمة على المؤسسة و الحماية

سنتطرق في هذا المطلب إلى النظريات القائمة على المؤسسة و الحماية.

الفرع الأول: نظرية المؤسسة

تنص هذه النظرية هذه أن هناك من يبني نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على موقف وتصرفات مسيري المؤسسات من حيث رغبتهم أو إعراضهم عن تدويل عمل المؤسسات التي يسيرونها ، وهناك من بين النظرية على إستراتيجية المؤسسة ذاتها في الأمد المتوسط والطويل، ومن ثم يقع تدويل نشاط المؤسسة أو عدم تدويله على الإستراتيجية المتبعة .

❖ **من حيث نظرة أو منظور المسييرين**

برز دور المسيرين في قرار الاستثمار في الخارج منذ مدة طويلة حيث يعتبر نمو المؤسسة يتحقق باستغلال منتجات جديدة وفتح أو غزو أسواق خارجية جديدة، لكن التوقف في بلد أجنبي ينظر إليه من خلال تملك نسبة 10 % أو خلق مؤسسات جديدة ، وهنا يبرز دور كبار المسيرين من ناحيتين :

أ.**1. الناحية الأولى** : وتتمثل في قدراتهم العلمية والتيسيرية ومدى إدراكهم لمختلف فرص الاستثمار المتاحة في الخارج والمخاطر التي تحيط بها من جهة ، وبراعتهم في إيجاد الحلول والطرق المناسبة لتجنب تلك المخاطر المحتملة من جهة أخرى .

أ.**2. الناحية الثانية** : تكمن في الميول النفسي والخيارات الذاتية لهؤلاء المسيرين ومدى سعة آفاقهم، ومن ثم رغبتهم في تدويل نشاط المؤسسات التي يسيرونها أو اكتفائهم بالسوق المحلي فقط بغض النظر عن المزايا التي يمكن أن ينتفعوا بها نتيجة الاستثمار في الخارج .

تعود أسباب قرار التوطين في بلد أجنبي المتعلقة بالمؤسسة في مجموعتين هما:

المجموعة الأولى : الاقتصاديات الهادفة ، التي تفضل تحقيق ربح متوسط في الأجل الطويل .

المجموعة الثانية : التفصيلات الواسعة المتعلقة بالآفاق الربحية للمستثمرين.

❖ **من حيث منظور إستراتيجية المؤسسة**

وفق هذا المنظور هناك سلسلتين من الدوافع تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

ب.**1. دوافع خارجية:** تخوف من فقدان سوق ما، منافسة أجنبية تطرد من السوق الخاص بالمؤسسة ..الخ.

ب.2. دوافع خارجية :رغبة بعض المسيرين في التوطين الأجنبي، وهنا من الضروري أن تأخذ المديرية العامة البعد الدولي و تبدي رغبتها في التحول إلى مؤسسة متعددة الجنسية .

لهذا تبني المؤسسات الإستراتيجية الدفاعية أو الإستراتيجية الهجومية ، حيث تختار الإستراتيجية الأولى بهدف المحافظة على حصتها في السوق و الاستفادة من مزايا التكاليف و التكنولوجيا و اقتصاديات الحجم ..الخ ، ويقع الاختيار على الإستراتيجية الثانية (الهجومية) بالنسبة للمؤسسة التي تمتلك مهارات عالية حيث تتوطن في الخارج بعدما تستقر جيدا في بلدها الأصلي .

❖ وجهت لهذه النظرية انتقادات نذكر منها[1]:

- ✓ النظرية لم تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج ، وإنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم لإستراتجية الهجومية أو الدفاعية، لكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض فروع الشركات المتعددة الجنسيات متشابهة بتصرفات الشركات الأم ، وهو الأمر الذي لم تتناوله هذه النظرية .
- ✓ النظرية أغفلت بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسيات والتي لا تسمح باستخدامها لدواعي متنوعة، إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: نظرية الحماية

تختص هذه النظرية بالمقاربات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب المعرفة أو الخبرة أو الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى عبر الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج أو أي شكل آخر من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأطول فترة ممكنة ، ومن ناحية لكي تستطيع هذه الشركات كسر حد الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول المضيفة النامية وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات داخل أراضيها .

فالشركات متعددة الجنسيات وفق هذه النظرية تستطيع تعظيم فوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث و التطوير والابتكار وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها، ويجب على تلك الشركات، لكي تحافظ على أنشطتها الخاصة، القيام بتلك الأنشطة في المراكز أو الفروع التابعة للشركة بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.

فالأفضل لتلك الشركات الاحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها التمييز المطلق بدلا من أن تبيعه للشركات الأخرى بالدول المضيفة، ومن ثم بلوغ الأهداف التي ترغب في التوسع في أنشطتها، و تحقق عائد.

[1] فيصل زمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2004، ص ص، 19- 20.

❖ وجهت لهذه النظرية انتقادات نذكر منها:

- هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة إن يكون عملية إتخاد القرارات داخليا ، وبذلك هي تعطي اهتماما أقل للإجراءات ،الضوابط ، السياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات؛
- لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط ، لأن في الواقع يثبت ضوابط لحماية براءات الاختراع في أي نشاط تمارسه هذه الشركات على مستولى العالم تضمنها مواثيق متفق عليها و تقوم بتنفيذها منظمات دولية[1].

المطلب الرابع: النظريات التجميعية أو التركيبية

تتمثل النظريات التجميعية أو التركيبية في ثلاث نظريات وهي كما يلي:

الفروع الأول: نظرية الموقع

جوهر هذه النظرية يكمن في ارتباطها بالأسس التي يتم على أساسها اختيار الدولة المضيفة للاستثمار والتي ستصبح مقر الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا يعني أن قرارها الاستثماري مرتبط بوقع الدولة المضيفة بالإضافة إلى المتغيرات الدولية المحيطة بها وبحث الشركات المتعددة الجنسية إلى نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية.

تركز هذه النظرية على المتغيرات البيئية في البلد المضيف التي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر في الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والبحث والتطوير للشركات الأجنبية، وكما تؤكد هذه النظرية أيضا على العوامل ذات الصلة بالتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية .

❖ وجهت لهذه النظرية انتقادات نذكر منها:

- ✓ إن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها العديد من النظريات التي سبقتها؛
- ✓ هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشرعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية و تسويقه في الدول المضيفة[2].

---

[1] خاطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر،2013، ص ص 21-28 .

[2] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حلة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شاهدة دكتوراه علوم في علوم الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، الجزائر، 2015، ص ص62 - 65.

الفرع الثاني:نظرية الموقع المعدلة

هذه النظرية امتداد و تطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحيث يقترح أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بمجموعة من العوامل :

- **المجموعة (1):** المتغيرات الشرطية؛
- **المجموعة (2):** العوامل الدافعية ؛
- **المجموعة (3):** بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة.

و تتمثل هذه العوامل فيما يلي

- ✓ عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيفة غير الكاملة؛
- ✓ عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها في الدول المضيفة؛
- ✓ عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي، سواء من جانب التكاليف أو الأرباح ؛
- ✓ عوامل تتعلق بأهداف الدول (الدولة الأم) ؛
- ✓ عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات متعددة الجنسيات؛
- ✓ عوامل تتعلق بما تملكه البلدان النامية من مواد أولية؛
- ✓ عوامل تتعلق بأهداف الشركات متعددة الجنسيات غزو أسواق الدول النامية و ذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية.

تميزت هذه النظرية بأنها أشارت إلى العوامل الدافعة بشركات متعددة الجنسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث ترجع هده العوامل للدولة الأم وتتمثل في الضمانات و الحوافز التي تقدمها.

❖ وجهت لهذه النظرية انتقادات نذكر منها :

- تعتبر هذه النظرية ملخص لبعض النظريات وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع شركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية ؛
- إن كثرة هذه العوامل في هذه النظرية قي يصعب للشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار و ممارسة نشاطاتها الإنتاجية و التسويقية في الدول المضيفة [1] .

[1] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص ص 40 – 42 .

الفرع الثالث: النظرية الانتقائية

هده النظرية هي مزيج لثلاث نظريات للاستثمار الأجنبي المباشر (O–I–L):

1) "O " من مزايا الملكية :

تشير هذه إلى الأصول غير الملموسة المملوكة حصريا للشركة ويمكن نقلها داخل الشركات غير الوطنية بتكاليف منخفضة ،مما يؤدي غما إلى ارتفاع الدخل أو انخفاض التكاليف، لكن عمليات الشركات عبر الوطنية التي يتم إجراؤها في بلدان مختلفة تواجه بعض التكاليف الإضافية ، وبالتالي دخول السوق الأجنبية بنجاح ، يجب أن تتمتع الشركة بخصائص معينة من شأنها أن تتغلب على تكاليف التشغيل في السوق الأجنبية ،هذه المزايا هي كفاءات الملكية أو القواعد المحددة للشركة ، تحتكر الشركة مزايا أعلى أو تكلفة هامشية أقل من المنافسين الآخرين .

هناك ثلاث أنواع من المزايا المحددة:

- مزايا الاحتكار في شكل امتياز الوصول إلى الأسواق من خلال ملكية الموارد الطبيعية المحددة وبراءات الاختراع و العلامات التجارية؛
- التكنولوجيا و المعرفة على نطاق واسع بحيث تحتوي على جميع أشكال أنشطة الابتكار؛
- الاقتصادات الكبيرة مثل اقتصاديات التعلم و وفرات الحجم و النطاق ، وزيادة فرص الوصول إلى رأس المال المالي .

2) "L"من مزايا الموقع:

عندما يتم استفاء الشرط الأول، يجب أن يكون أكثر فائدة للشركة التي يمكنها أن تستخدمها بنفسها بدلا من بيعها أو تأجيرها لشركة أجنبية، تعتبر مزايا الموقع لمختلف البلدان عوامل أساسية لتحديد من سيصبح من البلدان المضيفة لأنشطة الشركات الأجنبية أو غير الوطنية ، ويمكن تقسيم المزايا المحددة لكل دولة إلى ثلاث فئات :

- **المزايا الاقتصادية:** عوامل كمية ونوعية للإنتاج وتكاليف النقل والاتصالات و حجم السوق وما إلى ذلك؛
- **المزايا السياسية:** سياسات حكومية عامة و محددة تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- **المزايا الاجتماعية:** تشمل المنافسة بين الوطن والبلد والتنوع الثقافي و الموقع تجاه الغرباء.

3) "I" من المزايا الخاصة بالتدويل :

بافتراض انتقاء التوطين الأولي، يجب أن تكون من المفيد للشركة استخدام هذه المزايا بالتعاون مع بعض العوامل على الأقل خارج البلد المنشأ.

توفر هذه الخاصيات الثلاثة في النموذج الانتقائي"OLI"لتقييم الطرق المختلفة التي تستغل بها الشركة صلاحياتها من بيع السلع و الخدمات إلى الاتفاقيات المختلفة التي قد يتم توقيعها بين الشركات .

نظرا لأن فوائد التدخل الداخلي في السوق عبر الحدود، أعلى كلما زادت رغبة الشركة في الانخراط في الإنتاج الأجنبي بدلا من تقديم هذا الحق بموجب ترخيص، امتياز ، يظهر النموذج الانتقائي "OLI"أن معايير "OLI"تختلف من شركة إلى أخرى وتعتمد على السباق وتعكس الخصائص الاقتصادية والسياسية للبلد المضيف ، لذلك فإن أهداف واستراتيجيات الشركات وحجم الإنتاج ونمطه تعتمد على التحديات والفرص التي توفرها أنواع مختلفة من البلدان[1] .

❖ وجهت لهذه النظرية انتقادات نذكر منها:

- النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية و التدويل ومزايا التمركز في السوق المضيف وتطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض؛
- تعرض العناصر لكل عنصر من العناصر السابقة الذكر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير فيما بينهما؛
- كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية عللا انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لان فكرة التدويل أي جعل السوق دولية قادرة وكافية لشرح الطاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية [2].

[1]VintilaDanisia ,**foreign direct investment theories :an overview of the main fdi theories** ,European journal of interdisciplinary studies, Issue 3, december 2010, p p ,56 -58.

[2]كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011، ص 20.

المبحث الثالث: آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسعى الدول المضيفة وخاصة النامية منها إلى استقطاب المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري، وتكثيف الحوافز الاستثمارية الممنوحة للمستثمرين، ورغم كل المحاولات و المجهودات المبذولة من قبل الدول المضيفة لتحسين البيئة الاستثمارية إلا أنها لا تستطيع التخلص بشكل نهائي من المعوقات التي تواجهها بخصوص الاستثمار.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري

يمثل المناخ الاستثماري بالدول المضيفة محددا رئيسيا للقرار الاستثماري ، وكلما كان هذا الأخير ملائما ساهم ذلك في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

أولا: تعريف المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف من بينها ما يلي :

- ✓ يقصد بمناخ الاستثمار انه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب مما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني [1].
- ✓ و يمكن تعريفه على" أنه مجموعة القوانين والسياسات و المؤسسات الاقتصادية والأوضاع السياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه وتوجه استثماراته إلى بلد دون آخر" [2].
- ✓ كما تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " المناخ الاستثمار هم مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و تأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والآمنة ، كما تشمل الأوضاع القانونية و الضمانات الإدارية " [3].

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن المناخ الاستثماري "هو كل ما يمكن أن توفره الدولة من عوامل تسمح بالسير الحسن للاستثمار ، حيث لهذه العوامل تأثير على قرارات المستثمرين ".

---

[1] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبي المباشر و دورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 13 .

[2] Almerja.com/reading.php ?idn=118904(تاريخ الاطلاع (يوم 2021/04/05 على الساعة17:33)

[3] العارف خديجة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات النابل من 1996-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018، ص 117 .

ثانيا: أهمية المناخ الاستثماري

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر الأجنبي وزيادة عامل الآمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة [1] .

و تكمن الأهمية في توفير و تهيئة منا الاستثمار الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر التالية [2]:

- ✓ توفر بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلاس الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- ✓ إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة و القدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة؛
- ✓ التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل تهيئة القوى البشرية لكونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسية إضافة إلى العمل على توفير قاعدة بيانات و معلومات متطورة ومواكبة للمتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة المستثمرين؛
- ✓ أهمية أن تكون للدولة دور رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد الدخل الحكومي، وعدم تغيير السياسات المتبعة عند تغيير الحكومات.

ثالثا: مبادئ المناخ الاستثماري

تتمثل مبادئ المناخ الاستثماري في:

أ. **مبدأ الحركية:** يتعلق أساسا برأس المال و يستلزم مبدأين هما[3]:

- ✓ مبدأ آلية أو تلقائية التحويل؛
- ✓ مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الأجنبية.

ب.مبدأ الاستقرار: بمعنى ضمان الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و القانوني؛

---

[1] شريط صلاح الذين وبن وارث جميلة، **فعالية المناخ الاستثماري و أثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 17، 2017، ص364 .

[2] مصطفى الكاظمي النجف ابادي و محسن عبد الرضا عبود، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي و النمو في العراق للمدة (1990-2014)**، مجلة جامعة بابل، المجلد 26، العدد 6، 2018، ص 258 .

[3] بوخاري بولرباح ومداح لخضر، **دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر ،مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEC)**، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2019، الجزائر، ص 37 .

ج. مبدأ ضمان الشفافية: تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالات عدم اليقين و الخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية و القطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق الثقة بين المستثمرين و السلطات العمومية .

د.مبدأ التقييم الدوري و المستمر لآثار المتخذة على تطور المناخ الاستثماري : الهدف من التقييم المستمر هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين ومهما كان حجم المؤسسة كبير أو صغير، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار،أخذا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع [1].

الفرع الثاني: مقومات المناخ الاستثماري

لجذب رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية يجب أن يرتكز المناخ الاستثماري على عدة مقومات، نوجز أهمها في:

أولا: المناخ السياسي الأمني

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمن يؤدي إلى خفض معدلات توافر الادخار وبالتالي خفض الاستثمار، وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم ، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرار و آمنا.

ويتأثر المناخ السياسي الأمني بمجموعة من العوامل نختصر أهما في :

- ✓ النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا؛
- ✓ موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- ✓ دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف و درجة الوعي السياسي لديها و مدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

ثانيا:المناخ الاقتصادي

يتمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر وعلى نشاط المشروع، وهي كاللاتي[2]:

---

[1] زغبة طلال، **مناخ الاستثمار في الجزائر واقع و آفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة 207-2011** ، رسالةمقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 55- 56 .

[2] منصوري الزين، **آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة تمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006، ص ص 82- 83 .

- ✓ مقدار المواد الطبيعية المتاحة داخل البلد؛
- ✓ مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها ؛
- ✓ درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛
- ✓ مرونة السياسات المالية و النقدية و ما تحتويه من تحفيزات ؛
- ✓ درجة وضوح ز استقرار قوانين الاستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر ؛
- ✓ مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة؛
- ✓ مدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم؛
- ✓ درجة حماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

ثالثا:المناخ الاجتماعي و الثقافي

يشمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية ومقدار التعاون المطلوب ونبرر ذلك من خلال:

- ✓ دور السياسات التعليمية و التدريسية و التكوينية المعتمدة ؛
- ✓ درجة الوعي بعناصر ومعلومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية ؛
- ✓ درجة الوعي الصحي و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة ؛
- ✓ القيم الأخلاقية و الاجتماعية والدينية ؛
- ✓ وسائل الإعلام المرئية و المسموعة والمقروءة ؛
- ✓ هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية؛
- ✓ العادات و التقاليد و أذواق المستهلكين؛
- ✓ درجة الكثافة السكانية توزيعها و مستوى ظروف معيشة السكان .

رابعا: المناخ الثقافي

وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار (قانون الاستثمار– قانون العمل – قانون الجمارك – قانون التجارة – قانون حماية المستهلك – قانون الإشهار – النظام الضريبي – الحوافز والضمانات– الامتيازات – رخص الاستثمار – رخص الاستيراد – الإجراءات الإدارية – البيروقراطية – عدالة القضاء – وجود اتفاقيات كاتفاقية عدم الازدواج الضريبي).

حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية ، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الاقتصادية مثل التأميم ، والمصادرة ، حق المستثمر في تحويل أرباحه أي دولة في أي لحظة ، يزيد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للإشهار يفوق

الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى ، بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة و مكانة الدولة المضيفة [1].

الفرع الثالث: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

من أجل الحكم على طبيعة بيئة الأعمال بالدول المضيفة يتم تقييمها من خلال المؤشرات الدولية، وتوجد مؤشرات عديدة نذكر أهما:

أولا : مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر سنويا عن المعهد "هيرتاج" بالاشتراك مع صحيفة "وول ستريت جورنال" منذ عام 1995 ، ويعتمد المؤشر على اختبار 50 متغيرا اقتصاديا مدرجة في 10 مجموعات تشمل ما يلي :البيانات التجارية، العبء المالي للحكومة،التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسات النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل و النظام المصرفي ، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية أنشطة السوق الموازية ، التشريعات والإجراءات .

❖ **دليل المؤشر**

يمنح العوامل أوزانا متساوية بالأخذ بالمتوسط و يمكن تقسيم هذا المؤشر كما يلي[2] :

- ✓ الفئة (1): من 1 إلى 1.90 تدل على حرية اقتصادية كاملة ؛
- ✓ الفئة (2): من 2 إلى 2.90 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة ؛
- ✓ الفئة (3): من 3 إلى 3.90 تدل على ضعف الحرية الاقتصادية ؛
- ✓ الفئة (4): من 4 إلى 5 تدل على انعدام الحرية.

ثانيا:مؤشر التنمية البشرية

يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة دورية سنويا منذ عام 1990، هو قياس يختصر الانجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في ثلاثة أبعاد، ويعتبر الدليل المتوسط الهندسي مجموعة من الأدلة المعروفة التي تقيس الإنجازات المحققة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة ، وتتمثل هذه الأبعاد في:

1) **الحياة المديدة و الصحية:** وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة و تتراوح ما بين 25 و 85 سنة؛

---

[1] خيالي خيرة، دور **الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بالعوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2016، ص ص 16- 17 .

[2] أسماء بن طراد وشريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصادية بحوث اقتصادية عربية ، العددان v2و3، خريف 2015/ شتاء 2016، ص 205.

2) **اكتساب المعرفة:** وتقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين و نسب الالتحاق في المراحل العلمية المختلفة وتتراوح ما بين 60 %و 100 %.

3) **مستوى المعيشة اللائق** : ويقاس بمعدل دخل الفرد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و يتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.

❖ **دليل المؤشر**

تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين القيمة صفر والواحد، وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها حيث ترتفع التنمية البشرية وتنخفض كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى وتنخفض كلما اقترب من القيمة الصفرية ولذلك تم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يلي [1]:

1) الدول ذات التنمية البشرية العالمية: من 0.80 فما فوق؛

2) الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة: بين 0.5 و أقل من 0.8؛

3) الدول ذات التنمية الضعيفة: تحت 0.5 .

ثالثا: مؤشر أداء الأعمال

يصدر البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي تقريره السنوي حول أداء الأعمال، ويحلل من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال عشرة جوانب تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي:

تأسيس الكيان القانوني للشركة والبدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص، توظيف العملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، أنفاد العقود، تصنيف النشاط التجاري .

❖ **دليل المؤشر**

تستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواتج الاقتصادية و استعراض تجارب الإصلاح الناجمة وأسباب النجاح ، كما يتكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات[2] :

- ✓ **مؤشر تأسيس المشروع** :عدد الإجراءات ،المدة الزمنية ، التكلفة(نسبة من الدخل الوطني للفرد) ؛
- ✓ **مؤشر استخراج التراخيص:** عدد الإجراءات ،المدة الزمنية ، التكلفة(نسبة من الدخل الوطني للفرد) ؛
- ✓ **مؤشر توظيف العاملين** :مؤشر صعوبة التوظيف ، مؤشر صرامة ساعات العمل ، مؤشر صعوبة الفصل من العمل ، مؤشر كلفة التعيين (نسبة من الراتب) ، مؤشر كلفة العمل تتحقق منها؛
- ✓ **مؤشر تسجيل الممتلكات:** عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم عمل) ، الكلفة (نسبة من قيمة الممتلكات)؛

---

[1] نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،2011، ص 35 .

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، الكويت، 2006، ص ص 86- 87.

- ✓ **مؤشر الحصول على الائتمان:** مؤشر الحقوق القانونية ، مؤشر معلومات الائتمان ، تغطية المكاسب العمة و تغطية المكاسب الخاصة؛
- ✓ **مؤشر حماية المستثمر:** مؤشر مدى الإفصاح ، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، و مؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين و الموظفين بسبب سوء الإدارة) ؛
- ✓ **مؤشر دفع الضرائب:** عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة و مجموعة الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية؛
- ✓ **مؤشر التجارة على الحدود:** مستندات التصدير، مدة التصدير، تكلفة التصدير، مستندات الاستيراد ، مدة الاستيراد، وتكلفة الاستيراد؛
- ✓ **مؤشر انفاد العقود:** الإجراءات و مدة و تكلفة حل النزاعات التجارية؛
- ✓ **مؤشر إغلاق المشروع:** المدة، التكلفة (نسبة من الأموال بعد الإفلاس و نسبة الاسترداد)؛

رابعا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية[1] :

1) مؤشر تقويم المخاطر السياسية؛
2) مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية؛
3) مؤشر تقويم المخاطر المالية.

❖ **دليل المؤشر**

يقسم الدول إلى خمسة مجموعة حسب درجة المخاطر كما يأتي :

- ✓ درجة من 0 إلى 49.5 درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- ✓ درجة من 50 إلى 59.5 درجة مخاطر مرتفعة؛
- ✓ درجة 60 إلى 69.5 درجة مخاطر معتدلة؛
- ✓ درجة من 70 إلى 79.5 درجة مخاطر منخفضة؛
- ✓ درجة 80 إلى 100 درجة مخاطر منخفضة جدا.

وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه.

خامسا : مؤشر الشفافية

يصدر المؤشر منذ عام 1995 عن منظمة الشفافية الدولية ، لعكس درجة التحسن في ممارسة الغدارة الحكومية و الشركات العلمية ، يعرض تقرير الشفافية و جهود محاربة الفساد ، و يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في المناخ

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، الكويت، 2005، ص 64 .

الاستثماري كأحد المعوقات داخلها ، و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني ، ومدى وجود تشريعات قانونية و إجرائية داخل البلد للحد من الفساد و إقرار مبدأ المحاسبة والمكاشفة و تحديد أساليب مراجعة البيانات غير المسجلة لرصد الرشاوى والإنفاق غير المبرر.

❖ **دليل المؤشر**

يستند ال مؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا قامت به 7 مؤسسات دولية متنقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية و الخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذيها، ولابد لقبول الدولة في المؤشر أن تكون تم فيها إجراء 3 مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل[1].

و تتراوح قيم المؤشر بين 0 و10:

- 0 تعني درجة فساد عالية؛
- 10 تعني درجة شفافية عالية؛
- و ما بين 0 و10 فتعني مستويات مندرجة من الفساد.

سادسا: مؤشر الأداء و الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCED) منذ 2001، ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مستوى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد ، يحاول مقرنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وطائف في سوق العمل وقد طور هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2002 ليصبح مؤشرين هما :

1) مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد؛
2) مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

يقاس مؤشر الأداء بقسمة (حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي / تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا) / (حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ، ويأخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية و التطورات الطارئة .

أما مؤشر الإمكانات فيستند إلى عوامل الموالية هي :

- ✓ معدل نمو الناتج الداخلي المحلي؛
- ✓ متوسط دخل الفرد؛
- ✓ نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام؛

[1] جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر 2015 ، ص 67.

- ✓ عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة؛
- ✓ حجم استهلاك الطاقة التجارية؛
- ✓ نسبة الإنفاق على البحث و التطوير إلى الدخل الوطني؛
- ✓ نسبة الملتحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان نصف القطر السيادي .

❖ **دليل المؤشر**

1. **وفق مؤشر الأداء**:حصول الدولة على معدل واحد (01) فما فوق، يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، ومادون ذلك يعني أن وضعها صعب من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. **وفق مؤشر الإمكانات**:يتراوح الرصيد بين صفر و واحد (0-1) و تحسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في البلد و أدنى قيمة له على الفرق بين أعلى قيمة للمتغير و أدنى قيمة له .

و بمقارنة وضع البلد وفق مؤشر الأداء و الإمكانات فإنه يكون ضمن إحدى المجموعات الأربعة التالية :

- ✓ **مجموعة الدول التنافسية**:وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع ؛
- ✓ **مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها**: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض؛
- ✓ **مجموعة الدول دون إمكاناتها**: و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع؛
- ✓ **مجموعة الدول متدنية الأداء**:وهي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض[1] .

سابعا: التنافسية العالمية

يصدر ضمن تقري التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 وهو يصدر عن المنتدى الاقتصادي العامي ويعتبر بمثابة أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح و خريطة سلط الضوء على نقاط الضعف و القوة [2]،مؤشر مركب يقيس القدرة التنافسية لكل دولة من خلال (12) محور يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية، تشمل: المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، فعالية السوق، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التقنية، حجم السوق، تطور الأعمال والابتكار[3]، ويعتمد المؤشر على 70% من وزن المؤشرات المبنية على بيانات إحصائية و30% على الاستبيانات[4].

---

[1] مختار بونقاب و زواويد لزهاري، **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2018، الجزائر ص 969.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، الكويت ،2008، ص 128.

[3] Vision2021.ae/202-الوطنية-الأجندة/list/card/العالمي-التنافسية-مؤشر-,(22:12 الساعة على 2021/04/17 يوم) الإطلاع تاريخ

[4] المركز الاتحادي للتنافسية و الإحصاء، متاح على الموقع :

https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Competitiveness/Reports/Global-Competitiveness-Report-by-WEF.aspx?rid=15

تاريخ الاطلاع يوم 2021/04/17 على الساعة 22:15 .

❖ **دليل المؤشر**

تتراوح قيمة دليل المؤشر من 1 إلى 7 حيث:

- ✓ 1 يعني درجة تنافسية صعبة؛
- ✓ 7 يعني درجة تنافسية مرتفعة جدا؛
- ✓ مابين 1– 7 مستويات من التنافسية [1].

المطلب الثاني : حوافز الاستثمارية

تتمثل الحوافز الاستثمارية في حوافز التنظيم والحوافز الضريبية والتمويلية ، بالإضافة إلى حوافز أخرى، وهي كما يلي:

الفرع الأول: حوافز التنظيم

تتمثل في إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي، حيث تقوم الدولة المضيفة بصفة عامة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية تكون مهمتها الأساسية هي تخطيط وتنظيم وتوجيه لاستثمارات الأجنبية.وتتمثل الأنشطة الرئيسية والأدوار العمة للهيئات والأجهزة القومية لاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة فيما يلي[2] :

- ✓ تخطيط لاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة؛
- ✓ تنظيم و توجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ المساهمة والرقابة على انجازات وممارسات الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات؛
- ✓ تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية للمشروعات؛
- ✓ حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب؛
- ✓ اختيار مستويات التكنولوجيا و أنواعها ووضع الضوابط اللازمة ؛
- ✓ تصميم السياسات الخاصة بتحفيز و جذب المستثمرين الأجانب؛
- ✓ وضع الضوابط و الإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات ؛
- ✓ تنمية وتطوير المناطق أو المحافظات الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي؛
- ✓ توفير المعلومات و البيانات المختلفة للمستثمرين الأجانب؛
- ✓ إعداد القوائم الخاصة بمشروعات الاستثمار المطلوبة و إجراء البحوث و تقديم دراسات الجدوى التمهيدية لهذه المشروعات مجانا أو المساهمة في إعدادها؛

[1] سعدية هلال حسن التميمي، **تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية،جامعة كربلاء ، العراق ، 2015 ، ص 21.

[2] عبد السلام أو قحف، **إدارة الأعمال الدولية** ،بدون طبعة، الدار الجامعية طبع نشر توزيع ، لبنان، 2001، ص 332 – 335.

- ✓ القيام بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد دراستها في ضوء الأهداف العامة للدولة ؛
- ✓ حصر و تسويق فرص الاستثمار المختلفة (المتاحة و المرتقبة) و ترويجها في الداخل و الخارج؛
- ✓ التنسيق بين الوزارات و الهيئات الحكومية و بين المستثمرين الأجانب فيم يخص المشروعات المقترح إقامتها.

الفرع الثاني: الحوافز الضريبية

تعتبر سياسة التحفيز الضريبي سياسة حديثة النشأة ، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التجهيزي تتخذه الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم، أي أن الدولة تتنازل عن جزء من حقها والمتمثل في إيرادات ضريبية ، وذلك بتقديم مساعدات مالية غير مباشرة لبعض الأعوان الاقتصادية، بغية إحداث سلوك معين لدى هذه الفئة بشرط تقييدهم بشروط معينة تضعها الدولة .

وتتمثل هده الحوافز الضريبية في[1] :

1) **الإعفاء الضريبي:** هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزام بممارسة نشاط معين في ظروف معينة ؛
2) **الخفض الكمي لمبلغ الضريبة:** أي إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات خاصة بدل المعدلات النظام العام مقابل الالتزام ببعض الشروط القانونية؛
3) **الأسعار الضريبية التمييزية :** تعتبر من أشهر صور التمييز في المعاملة الضريبية ، حيث يفرض على المشروع ضريبة بأسعار مختلفة وفقا لنوع المشروع أو حجمه أو مدى مساهمة في أهداف خطة التنمية ؛
4) **نظام الاهتلاك :**كلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل؛
5) **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات القادمة:** تشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيقي خسائر خلال سنة معينة ، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس المال المؤسسة.

الفرع الثالث : الحوافز التمويلية

تتمثل الأنواع الأساسية للحوافز المالية فيما يلي[2] :

1) الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف البشرية المرتبطة بالمشروع الاستثماري؛

---

[1] زبير عياش وسمية عبابسية، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد 4 ديسمبر 2015، ص ص 166- 167 .

[2] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 ، ص 17.

2) الائتمان الحكومي المدعم؛

3) مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة ؛

4) تأمين حكومي بمعدلات تفضليه لتغطية أنواع معينة من المخاطر كالمخاطر غير التجارية (التأميم و المصادرة) و مخاطر تغيير أسعار الصرف.

الفرع الرابع: حوافز أخرى نذكر منها [1]:

- ✓ عدم فرض قيود على التملك الجزئي أو الكلي للمشروعات؛
- ✓ السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي و العقارات؛
- ✓ السماح بتحويل جزء من الأرباح و أجور الأجانب إلى الخارج، وفق نسب معينة؛
- ✓ تقديم مساعدات خاصة للبحوث و الدراسات الهادفة إلى توسع المشروعات القائمة؛
- ✓ إقامة أنظمة المناطق الحرة؛
- ✓ إعفاء مشروعات الاستثمار الأجنبي من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في نظيرتها الوطنية.

المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار

هناك مجموعة من الحوافز المرتبطة بالضمانات تقدمها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي، وتتمثل أهم هذه الحوافز في[2] :

أ. **الضمانات المادية:** وتشمل ما يلي:

– ضمانات حرية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها إلى الخارج؛

– ضمان التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمار والناتجة عن الإخلال بالالتزامات المتفق عليها.

ب. **الضمانات القانونية:** تتمثل في ضمانات التعويض عن التأميم ونزع الملكية وباقي الإجراءات المماثلة له، ويجب توضيحها وتحديدها في قوانين الاستثمار الأجنبي من حيث:

– شروط اللجوء إلى التأميم أو نزع الملكية أو الحجر أو التدابير المماثلة؛

– طبيعة التعويض الذي يكون عاجل وعادل وفعلي خلال مدة محددة.

ج. **الضمانات القضائية:** تنص هذه الضمانات على توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات والهيئات التي يمنح لها الحق في فض النزاعات.

لتقوم الدول المضيفة بمنح الحوافز للمستثمرين الأجانب تعتمد على مجموعة من الأسس، يمكن اعتبارها بمثابة شروط نذكر منها[3] :

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية** ، إدارة الجامعية للطباعة و النشر، بدون طبعة ، لبنان، بدون تاريخ، ص ص 336–337.

جابر سطحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 21– 20.[2]

[3] عبد السلام أبو قحف، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية (الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية)**، ط 2، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003 ، لبنان، ص ص 350 –351 .

- ✓ مدى إسهام المشروع في تطوير و تنمية المناطق الجغرافية النائية؛
- ✓ مدى مساهمة المشروع في خلق اكبر عدد ممكن من فرص العمل؛
- ✓ مدى جدة و حداثة و تمييز المنتج أو نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي و المحلي؛
- ✓ حظر الدخول أو الاستثمار في بعض أنواع معينة من النشاطات (إنتاج الأسلحة، الخدمات أو المرافق العامة)؛
- ✓ ضرورة استخدام الموارد المادية المحلية طالما لأنها متوافرة بالكم و الجودة اللازمين؛
- ✓ تحديد نسبة معينة من الإنتاج لأغراض التصدير؛
- ✓ يجب ألا يترتب على مشروعات الاستثمار الأجنبي خروج أي شركة أو مشروع وطني من السوق.

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

لا توجد أي دولة تخلو بيئتها الاستثمارية من المعوقات والتي قد تكون سببا في تذبذب تدفق الاستمارات إليها أو زيادة تدفق الاستثمارات منها، وذلك رغم ما تقدمه من حوافز للمستثمرين إلا أنهم يبقون متخوفين من المعوقات التي قد يواجهونها.

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية و المالية

يندرج في إطار المعوقات الاقتصادية والمالية عدد من المعوقات التي يمكن أن تؤثر بعضها البعض على الاقتصاد العام للدولة ومن هذه المعوقات :

- ✓ عدم و وضوح الرؤية الاقتصادية أو استقرار إستراتيجية الدول المضيفة في تعاملها في الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي في الدولة ، وتظهر ذلك في عدم استقرار بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي؛
- ✓ ضعف شركات المناولة ؛
- ✓ ضعف المنظومة المصرفية و المالية في الدولة المضيفة يؤدي إلى صعوبة حصول المشاريع العاملة على التمويل اللازم لهذه المشاريع ؛
- ✓ عدم و جود مناطق حرة أو ضعفها و عدم تنوعها بالإضافة إلى ضعف إقبال المستثمرين على المنطقة الحرة بسبب تقصير الجهات القائمة عليها في الترويج لها ؛
- ✓ تقصير الجهات الوطنية في توفير المعلومات المتعلقة بالاستثمار بلغات متعددة و بوسائل مختلفة.

الفرع الثاني : معوقات المتعلقة بالبنية التحتية

ترتبط هذه المعوقات بافتقاد الدولة المضيفة للبنية التحتية التي تلبي الحاجات المتزايدة للمشاريع الاستمرارية،

ويمكن أن نلخص أهمها فيما يلي [1].:

- ✓ تدني المستوى التعليمي و الفني للكوادر البشري بالدولة ؛
- ✓ عدم توفر التيار الكهربائي المستقر و صعوبة الحصول على مياه كافية و نظيفة ؛
- ✓ صعوبة التواصل مع الداخل و الخارج بوسائل اتصال سلكية و لاسلكية متطورة؛
- ✓ عدم قدرة الطرق في الدولة على استيعاب حرية النقل الناتجة عن طريق نمو قطاع التجارة والاستثمار والافتقار إلى الموانئ البحرية والجوية ، متطورة تستجيب للمعايير الدولية ؛
- ✓ عدم توفر المراكز التحتية الكافية ، انخفاض مستوى الإنفاق على البحث العلمي والتطور.

الفرع الثالث: المعوقات الإدارية

تتمثل أهم المعوقات الإدارية فيما يلي:

- ✓ قيام الدولة المضيفة بتصرفات و سلوكيات تؤثر سلبا على المستثمرين ، كقيامها بإجراء تامين؛
- ✓ (كحق الشفعة مثلا) أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية،
- ✓ وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة على أموالهم (رأس المال جبان) ، وتتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة؛
- ✓ تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار و ازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد؛
- ✓ تسبب البيروقراطية الإدارية و الإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر وتأخير انجاز مشروعه؛
- ✓ الفساد الإداري و افتقار العملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة؛
- ✓ غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار وانعدام الاتساق والتفاهم فيما بينهم ، فيما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات .

[1] مختار بونقاب و زواید لزهاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر كطوق نجاة للخروج من الأزمة المالية و التبعية للمحروقات(دراسة حالة الجزائر –المعوقات و الحلول)** ، الملتقى الوطني الثاني حول " انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر (بحث في السياسات البديلة) "،جامعة عمار تليجي، الأغواط ، الجزائر ، يومي 11/10 أكتوبر 2017 ، ص ص 6-7 .

الفرع الرابع: المعوقات القانونية

تتمثل المعوقات القانونية في :

- ✓ تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها وتضاربها أحيانا ، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون و يفتح المجال الاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار ، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير المستثمرين ؛
- ✓ عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر ؛
- ✓ قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار بعض القيود القانونية، التي تحد من إنشاء مشاريع استثمارية كاشتراط وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة من المشروع (قاعدة 51/49 مثلا) ، و اشتراط توظيف الأكثر من الأيدي العاملة في المشروع من مواطني الدولة [1]؛

[1] بونقاب مختار ولزوايدي لزهاري، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات :المعوقات القانونية و الإدارية المطروحة و الحلول المقترحة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، العدد الثالث، مارس 2018 ، ص 109- 110 .

خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، والاستثمار الأجنبي المباشر هو أن يمتلك القائم به نسبة 10% من المشروع مع الحق في الإدارة ، والاستثمار المملوك بشكل كامل هو المفضل لدى الشركات الأجنبية والاستثمار المشترك هو المفضل لدى الدول المضيفة، و الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق العديد من المنافع لأطراف المشاركة فيها و بالخصوص الدول المضيفة التي عادة ما تكون الدول النامية لما يوفره لها من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل تكنولوجيا الحديثة... و غيرها .

وأنه على هذه الدول المضيفة التي تريد استقطاب حجم أكبر من الاستثمار أن تضاعف مجهوداتها لتحسين البيئة الاستثمارية بكل جوانبها لأنها تؤثر على قرارات المستثمرين، و ذلك من خلال ملائمة المناخ الاستثماري وما يتضمنه من حوافز التي تزيد من إغراء المستثمرين، كما أن أهم ما يجب أن تركز عليه هو القضاء على المعوقات التي تواجههم.

وفي الأخير للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير و أهمية عظمى في الاقتصاد العالمي ككل، لأن العالم قد شهد تطورات كبيرة منذ بداية ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر ولازالت مستمرة .

✓ الفصـــــــــــل الثاني:

الإطـــار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد

لقضية التنمية الاقتصادية بعدا مجتمعيا على مستوى العالم، حيث تسعى كل الدول إلى أن تصبح في مقدمة الاقتصاد العالمي، الذي من خلاله تستطيع أن تتحكم في العالم بأكمله، وهذا ماجعل الدول في حالة تنافس، وقد نجد دولة تصعد في مقدمة الدول من حيث التنمية الاقتصادية في مجال وقد تكون في آخرالصف في مجال آخر وهناك بعض الدول التي تتفوق في العديد من المجالات .

فالتنمية الاقتصادية تعتبر إحدى المعايير التي تضعها الدول حول العالم من أجل تطورها، ولتعزيز اقتصاد الدول وتقدمها وجعلها أكثر تطورا تعتمد على استراتيجيات اقتصادية عديدة من أجل الاستفادة من الثروة المالية والموارد الاقتصادية الموجودة في الوطن واستغلال جميع الإمكانات المتاحة .

ومن خلال هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على أهم الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال المباحث الموالية:

- **المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.**
- **المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية واستراتجياتها.**
- **المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية.**

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

احتلت التنمية الاقتصادية مكانا مرموقا وحيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى مختلف جوانبها من المفهوم، الأهمية والأهداف، متطلبات و مستلزمات، وأبعادها ومراحلها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

قبل التطرق لتعريف التنمية الاقتصادية لابد من توضيح مفهوم النمو الاقتصادي أولا، لأن مصطلح " النمو والتنمية" يستخدمان كمرادفين لبعضهما البعض، وهذا لأن مفهوم كل منهما يتضمن زيادة الدخل القومي، هذا يعني أنهما يشتركان في نقطة مهمة، لكنهما يختلفان في نقاط أخرى .

أولا: النمو الاقتصادي

- ✓ هو عملية زيادة أحجام الاقتصادات الوطنية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه تصاعدي ولكن ليس بالضرورة خطيا مع تأثيرات ايجابية على القطاع الاقتصادي والاجتماعي [1] .
- ✓ ويعرف النمو الاقتصادي بأنه " الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها، من أجل تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية[2].
- ✓ ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم يتعين التأكيد على ما يلي[3]:

1) النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني وبالتالي فإن:

معدل النمو الاقتصادي = نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

2) إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية وحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية وعلى ذلك لا بد من استبعاد أثر التغيير في قيمة النقود ومنه:

---

[1] Alima haller ,**concepts of economic growth and development challenges of crisis and knowledge** ,economy transdisciplimarity cognition ,vol 15 , march 2012 , p 66 .

[2] بن الذين أمحمد ، عنوان المداخلة **: الازدواج الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي**، المحور: الإطار النظري للضريبة و التحفيز الضريبي، اليوم الدراسي حول التحفيز الضريبي و علاقته بالواقع الاستثماري في ولاية أدرار، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية ، أدرار، ص 7 .

[3] بوحبل عز الذين، **المؤسسات المالية الدولية و إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية – دراسة حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ، جيجل ، الجزائر ،2010 ، ص ص 3 – 4 .

معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

3) أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي أن تكون على المستوى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي بصفة عامة هو "عبارة عن زيادة التي تعود بفوائد عدة على المجتمع ككل"

والنمو الاقتصادي يمكن أن يكون على إحدى الحالات الموالية:

- **النمو التلقائي:** ويمثل الزيادة المستمرة للدخل القومي الحقيقي بمعدلات أكبر من معدل زيادة السكان، ويكون ذلك نتيجة طبيعية لتفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على تخطيط.
- **النمو العابر:** ويتنج هذا النمو نتيجة لوجود ظروف طارئة، وينتهي بزوال تلك الظروف وهو نمو غير مستمر.
- **النمو المخطط:** ويكون هذا النمو نتيجة تخطيط اقتصادي تتدخل الدولة في وضعه وهو يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله مثل النمو التلقائي ولكنه يكون بوتيرة أسرع[1].
- **النمو الاقتصادي الموسع:** يمثل هذا النمو في كون الزيادة في الدخل تتم بنفس معدل الزيادة في السكان.
- **النمو الاقتصادي المكثف:** يمثل هذا النوع في كون نمو الدخل تفوق نمو السكان ينجم عنه ارتفاع الدخل القومي الفردي والمرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف، فتتحسن الظروف الاجتماعية[2].

ثانيا: التنمية الاقتصادية

وضعت لها عدة تعريفات نذكر منها:

- ✓ تعني التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي بالنسبة للدول النامية بمفهومها الشامل " زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى الزمن بمعدلات لا تسمح فقط بزيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وإنما تعمل على أيضا على تطبيق أو سد فجوة التخلف الاقتصادي بين المجتمع والمجتمعات الأخرى الأكثر تقدما "[3].

---

[1] حمد علي غدير محمد الكني، **دور الاستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية –دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة عجمان للعلوم و التكنولوجيا ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2013 ، ص ص 34 –35.

[2] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، 2018 ص 20 .

[3] أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، دار العلم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر، 2014 ، ص 191.

- ✓ تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي تتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك نقض إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية[1].
- ✓ تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المكتملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه[2].
- ✓ كما تعرف أيضا بأنها " تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[3].

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن" انتقال المجتمع من مستوى إلى مستوى أعلى منه في جميع جوانبه "

وتتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص منها[4] :

- هي تهدف إلى الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب؛
- هي توجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة وتطويرهما؛
- هي تعتمد على الجهود الاقتصاد الذاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار؛
- هي تحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة والزراعة و التجارة المحلية حسب ما يتطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة؛
- هي تمكن من الاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الإلكترونية المتطورة فهي تقدم دعما مناسبا للتنمية الاقتصادية عن طرق الاستثمار في الإمكانات والطاقات العلمية ولمعرفة المتنوعة مما يساهم في تطوير العديد من المجالات أهمها الأبحاث و العلم.

---

[1] حسن عالي ، **استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية** ، ص 13، مقال متاح على الموقع :
(تاريخ الإطلاع 2021/04/25 على الساعة20:00) www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-1-n2.pdf

[2] أحمد حسن أحمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين –دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2011 –** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2004 ، ص 39.

[3] رحالي حجلة و بوخالفة رفيقة، **التنمية في مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر** ، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع ، مجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2016، ص 3 .

[4] أنس يحي أحمد علي، **معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة السودان** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، السودان ، 2018 ، ص ص 33– 34 .

يمكن التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية من خلال الجدول الموالي :

الجدول (1):الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
✓ مفهوم كمي و نوعي.	✓ مفهوم كمي فقط.
✓ تشمل جميع المجالات والأبعاد السياسية والاجتماعية و الثقافية؛	✓ تركز على البعد الاقتصادي فقط ؛
✓ عملية واعية وهادفة وتحتاج إلى تخطيط وجهد؛	✓ عملية قد تحدث بمجرد الصدفة أو نتيجة معطيات عرضية وطارئة ؛
✓ تحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى تطهر نتائجها وملامحها والأجل المتوسط والطويل.	✓ لا تحتاج إلى فترة زمنية طويلة وقد تحصل في سنة واحدة (الأجل قصير) .

المصدر: التخلف و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،متاح على الموقع :

تاريخ الإطلاع يوم 2021/04/26 على الساعة 16:00))hama-univ-edu-sy/newsites/economy/wp-content/uploads/2018/09/1-2pdf(

الفرع الثاني: عناصر و مبادئ التنمية الاقتصادية

تشتمل التنمية الاقتصادية على مجموعة من العناصر، كما أنها ترتكز على مجموعة من المبادئ.

أولا: عناصر التنمية الاقتصادية

تتمثل عناصر التنمية الاقتصادية في [1]:

- الشمولية؛
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة؛
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة؛
- ضرورة التحسن في نوعية السلعو الخدمات المقدمة للأفراد.

ثانيا: مبادئ التنمية الاقتصادية

لايوجد مبدأ واحد معتمد يصلح لجميع بلدان العالم، ويمكن أن نجمل هذه المبادئ في النقاط الموالية[2] :

- ✓ الثروة الزراعية؛
- ✓ الضغط السكاني؛
- ✓ الاستثمار في رأس المال المادي؛
- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري؛
- ✓ المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة؛

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية ، بدون طبعة** ، الدار الجامعية 2002 ، ص17-18، ص25.

[2] عيسى بن لخضر، **سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس، 2019، ص 166.

- ✓ المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل و تلك التي تعتمد على رأس المال؛
- ✓ المفاضلة بين الربح الخاص والأجنبي؛
- ✓ تنوع الصادرات .

الفرع الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية في أي بلد أهمية كبيرة تتمثل في[1] :

- التغيير في هيكل الإنتاج إدخال منتجات جديدة وتقنيات جديدة و عمليات الإنتاج الجديدة والمواد الخام ومصادر الطاقة؛
- التغيير في عوامل الإنتاج ، أي موقعها الجديد وليس فقط العمالة ولكن في الإمكانات التقنية بأكملها؛
- بالنسبة للأصول التشغيلية ، فيتم إعادة تخصيص الأصول الفنية المحتملة من خلال إشراك تراكم النقد من أجل بناء قدرة توليد جديدة؛
- تسمح بمشاركة أكبر وأكثر فعالية لاقتصاد بلد ما في الاقتصاد الدولي .

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

إن أهداف التنمية الاقتصادية لبد ما تتغير بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحة الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد ،كما إن هذه الأهداف قد تختلف من بلد لآخر ،إلا انه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول المختلفة و التي من أهمها ما يلي[2] :

1) **زيادة الدخل القومي الحقيقي:** الدول النامية تعطي الأولية لزيادة الدخل القومي الحقيقي ومعظمها تعاني من الفقر وانخفاض من مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص منه وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية و التعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية .
2) **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية تحقيقيها في الدول النامية وذلك أنه من المعتذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من هياكل ومسكن وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم ترتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات وإن تحقيق هذا الأخير لاتقف عنده خلق زيادة في الدخل القومي وحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المعتذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض

---

[1] MladenM.Ivic**, economic growth and drvelopment** , journal of process management new technologies , international ,vol 3 , no 1 ,2015 ,p 56.

[2] خلاوي إيمان نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2012 ، ص ص 20-22.

مستوى المعيشة، إضافة إلى ذلك تحقيق الاكتفاءالذاتي والانفتاح عن العالم الخارجي وزيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد ويتضمن هذا الهدف الأخير الذي يعتبر هدف رئيسي أهداف تفصيلية أخري :

- استثمار الموارد الطبيعية و استغلالها؛
- تنويع مصادر الدخل و العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول؛
- تعزيز و زيادة فعالية القطاع الخاص و من بينها الشروع في انتهاج سياسة الخوصصة؛
- زيادة و تنويع الصادرات؛
- تحسين مستويات المناطق الريفية أو المناطق الأقل تقدما.

3) **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات وهذا التفاوت يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، هذه بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه.

4) **التوسيع في الهيكل الإنتاجي:** تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادةالدخل القومي زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها:

تخلف القاعدة الإنتاجية – ضعف التشابك بين القطاعات – هيمنة قطاع واحد و ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته – بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط .

5) **تحقيق السيادة و الاستقرار الاقتصادي:** تعبرهذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفته دول العالم النامي ومنها الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية ومستلزماتها

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى متطلبات ومستلزمات لتحقيق النتائج المرجوة منها.

أولا: متطلبات التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة تمثل هذه المتطلبات تغيرات في بعض المجالات، يمكن توضيحها كما يلي[1]:

أ.المجال السياسي: تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرطا هاما وأساسيا والمتمثل في السيطرة الوطنية على المواد المتاحة للمجتمع و بالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم ، أي أن التنمية الاقتصادية تتطلب خلق حماية قوية وتلاحم قوي من أجل إنجاح عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتنظيم السياسي هو الهيئة التي توكل إليها خلق هذا التكامل.

ب.المجال الثقافي: تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم ، وتتمثل هذه التغيرات في ثورة ثقافية وتغيير هذا النظام من جذوره لتجعله قادرا على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، بمعنى أن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملائمة نظام التعلم مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع ، تهدف هذه الثورة الثقافية إلى خلق جو من التحدي من طرف الإنسان للطبيعة بروح المغامرة والملاحظة بدلا من روح التغييب والتجريد وتهدف هذه الثورة إلى خلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد، وذلك أن التنمية الاقتصادية لاتتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان إلى آخر، بل لكي تنجح عملية النقل التكنولوجي لابد من خلق العقل الذي يديرها و يسيرها ، كما تتطلب أيضا تغيرا جوهريا في مناهج العلم السائد إذ من شأنها خلق العقلية العلمية والنقدية المتسائلة و الراغبة في فهم واقعها ومحيطها وتغييره .

ج.المجال الاجتماعي: التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في القيم والعادات السائدة، إضافة إلى سلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية، وهذا يقتضي تغييرا جذريا في الجو الفكري العام وإدخال أفكار جديدة و قيم جديدة ، فالعلاقات الاجتماعية والانماءات السلبية والسياسات تؤثر على اختيار المديرين فإن ذلك سوف يؤثر على التنمية العلمية التنموية ويجب إزالة كافة النظم الاجتماعية مثل نظام الوظائف التي تعوق عملية المرونة الرأسية أي قدرة الإنسان على الانتقال من مهنة إلى مهنة أخرى .

د.المجال الإداري : تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغيير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة، وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية.

---

[1] بن جمو فايزة و دريس رشيد، **المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي "تحولات الاقتصاد الزراعي و الصناعي و بيئة المجتمع"**، متاح على الموقع : univ-chlef-dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-17-n3.pdf. (تاريخ الإطلاع يوم 2021/04/30 على الساعة 17:00).

ثانيا: مستلزمات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي :

أ.الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما عملية التنمية ووسيلتها ، فمن المستحيل حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا، وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج و تبادل و استهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات المرغوب فيها، تتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان وما تتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإدارة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية[1].

ب.الموارد الطبيعية: امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعدن والثروات التي تحتويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في التنمية الاقتصادية ، ولذلك فإن استثمارها بشكل اقتصادي وكفؤ يجعل منها أداة في نجاح التنمية [2] ، لكن اختلفت الآراء حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية الاقتصادية فهنالك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما ، فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، أما الأقطار النامية فهي لاتعاني من المواد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها ، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية و نقص رأس المال و انخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية ، ويجب توفر شرطين في الموارد هما[3]:

1. أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجها و استخدامها؛
2. أن يوجد طلب على الموارد ذاتها أو على الخدمات التي تنتجها.

ج.تراكم رأس المال: إن تراكم رأس المال دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ويتم ذلك من خلال الاستثمار والذي يتطلب وجود حجم مناسب بين من الادخارات الحقيقية ليتم توجيه هذه الموارد للاستثمار بدلا من الاستهلاك وهو يمكن من أن يضيف موارد جديدة (مثل استصلاح الأراضي غير المستغلة) أو نرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلا (مثلا نظام الري – الأسمدة –و المبيدات الحشرية)، ولكن التنمية الأساسية التي ينبغي

---

[1] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

[2] عدنان مناني صالح ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة خاصة للتجربة الصينية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 363.

[3] ابتهال أحمد قابلي، **الاقتراض الخارجي و دوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، جامعة تشرين ، سوريا، 2014 .ص 22.

أن تؤخذ بعين الاعتبار هي وجود حالة من التفاوت بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل، فتقليل حجم الاستهلاك الحالي (أي زيادة حجم الادخار و الاستثمار) يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الآجل[1] .

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية و مراحلها

أولا: أبعاد التنمية الاقتصادية

تتضمن التنمية الاقتصادية أبعاد مختلفة تتمثل في مايلي[2] :

أ.البعد المادي:يتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع، حيث أن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يتعلق بتراكم رأس المال الذي يسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية ، و تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعات الآلية ، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق القومية.

ب.البعد الاجتماعي: تتمثل في التغيرات في الهيكل الاجتماعي واتجاهات السكان والمؤسسات القومية، وتقلل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق الذي أصبح ينظر إليه على أنه مرتبط بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية ، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان .

ج.البعد السياسي: يتضمن التحرر من التنمية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة فإن كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية .

د.البعد الدولي: إن فكرة التنمية والتعاون الدولي قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وهذا ما أدى إلى طهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ إلا أن مساعي هذه المنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية ، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن .

هـ.البعد الحضاري: إن مفهوم التنمية يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة وتغيير البعض أن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 23.

[2] بوحبل عز الذين ، مرجع سبق ذكره .ص ص 7 – 8 .

ثانيا: مراحل التنمية الاقتصادية

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في الأربعة المراحل الموالية[1]:

أ.المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفر المهارات الفنية الأساسية لذلك لابد من التركيز في هذه المرحة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو التنمية السريعة.

ب.المرحلة الثانية: تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ ، وقد تتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأخطار .

ج.المرحلة الثالثة: تتميز بين برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد نجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة .

د.المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الإستراد على أسس تجارية .

المبحث الثاني :نظريات التنميةالاقتصادية و استراتيجياتها

وضعت نظريات تفسر التنمية الاقتصادية والاستراتجيات والسياسات التي تعتمد عليها ، ويستعمل لقياسها عدة مؤشرات، كما أنها تواجه عوائق عديدة .

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

توجد العديد من النظريات التي تعالج مختلف قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا،حيث تبحث هذه النظريات عن طرق تحقيق التنمية في هذه البلدان، والتي نوضح منها ما يلي:

الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية

تتضمن فكرة هذه النظرية في إن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على التنمية ووضع الاقتصاد مسار النمو الذاتي[2]، وتتطلب هذه النظرية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي :

1) **عدم التجزئة في دالة الإنتاج** : بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاجأو العمليات الصعبة التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الأجنبي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات تتطلب فترة إنجاز طويلة المدى ،مما يجعل تجزئة تخفض من العوائد.

[1] بن لخضر عيسى، مرجع سبق ذكره ، ص 166.

[2] أنس يحيى أحمد علي ، مرجع سبق ذكره ،ص49

2) **عدم التجزئة في الطلب:** إن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية .

3) **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات** : تتطلب استثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي ، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

وجهت لهذه النظرية انتقادات نذكر منها [1]:

- ✓ تتطلب نظرية الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية ، ولا تتوفر في البلدان النامية؛
- ✓ تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة ومتنوعة اقتصادية و إدارية ومحاسبية و هندسية وهي لا تتوفر في البلدان النامية؛
- ✓ أكدت نظرية الدفعة القوية على ضرورة تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في البلدان النامية؛
- ✓ تطبيق نظرية الدفعة القوية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع و المواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن

تعتقد هذه النظرية أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل، الذي يقود غلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق، ولكن لتخرج هذه البلدان من هّذا الإشكال عليها توجيه استثمارات ضخمة لكافة القطاعات مع ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة حتى لا يكون تخلف أحدها عقبة في تقدم الآخر، وتحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب ، وأن هذه الإنتاج هو إتباع حاجات السوق المحلية لضعف المنافسة فيها .

تشترط النظرية جبهة عريضة من الاستثمارات تقود إلى التكامل الأفقي والعمودي للصناعات القائمة، وهم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام و مهارة فيه وتوسع أكبر للسوق، واستغلال أحسن للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

نظرية النمو المتوازن لا تعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد وهي تتضمن نموذجين للنمو المتوازن بشكل كامل ،**أحدهما** يخص الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري، **أما الآخر** فيخص حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، فنظرية الدفعة القوية تركز فقط على حجم الاستثمارات الضخمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

[1] كبداني سيدي أحمد ، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدخل مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2013 ، ص 64.

وجهت لهذه النظرية انتقادات نذكر منها[1]:

- ✓ إن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للعمل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية؛
- ✓ يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفرض توفر الموارد الضخمة لتنفيذ برنامجها ، وهذا غير متوفر في البلدان النامية؛
- ✓ هناك من يفرض أن نظرية النمو المتوازن سوف تنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل و حديث على قيمة اقتصاد تقليدي و أكيد لا يرتبط أحدهما بالآخر؛
- ✓ انتقدها البعض بأنها تؤدي إلى عزل البلدان النامية عن الاقتصاد الدولي لتركيزها على التنمية من اجل السوق المحلي .

الفرع الثالث : نظرية النمو الغير المتوازن

تأخذ نظرية النمو الغير متوازن اتجاهات مغايرة لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وأن إقامة مشروعات جديدة تعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفرات خارجية جديدة ، يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى، يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي [2]:

- ✓ تشجيع الاستثمارات التي تجلب المزيد من الوفرات الخارجية؛
- ✓ الحد من الوفرات التي تستخدم الوفرات الخارجية أكثر مما تخلق منها .

وجهت لهذه النظرية انتقادات نذكر منها[3]:

- ✓ أنها تهمل المقاومة التي تنشأ من جراء عدم التوازن وتركز فقط على المحفزات للتوسيع والتنمية؛
- ✓ أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب و اتجاه و توقيت النمو الغير متوازن؛
- ✓ إنها تفرض وجود مرونة عالية في عرض المواد و هذا غير واقعي؛
- ✓ إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية وفي ضوء الشح في المواد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات في ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

الفرع الرابع: نظرية التغيير الهيكلي

تتعامل هذه النظرية مع السياسات التي تركز على تغيير هياكل الاقتصاد للدول النامية، من كونها اقتصادات تتألف من نشاط زراعي تعتمد على الكفاف إلى اقتصادات أكثر تطورا ونموا تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة والخدمات .

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات** ، ط 1، دار وائل للنشر ،2007، الأردن ، ص ص 221-224.

[2] أنس يحيى أحمد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

[3] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

تتطلب في تحليل هذه النظرية على أن الرأسمالي هو أساس التنمية وأن الاستثمار بواسطة الأرباح التي يحققها الرأسماليون هي أساس التمنية لأنها تشكل أكبر جزء من الاستثمارات .

تعتمد هذه النظرية في تفسير التنمية على العرض الغير محدود للعمالة في الاقتصاد ، وترى أن وجود فائض من العمالة في القطاع الزراعي التقليدي الذي يكون إنتاجية العمال فيه قريبة من الصفر أين يمكن سحب عينة من العمالة من هذا القطاع دون أن تتأثر إنتاجيتهم ، إذ يمكن الاستفادة من هذا الفائض ونقله إلى قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد وهو قطاع الصناعي الذي يمتاز بارتفاع الإنتاجية وبنفس الوقت تزيد أجور العمال فيه بينما لا تقل عن 30% عن القطاع الزراعي كل ذلك يؤدي إلى إنتاجية القطاع الصناعي وزيادة حجم التشغيل فيه بسبب انتقال فائض العمالة إليه و النتيجة هي حدوث التنمية من خلال التغيير الهيكلي في الاقتصاد[1] .

الفرع الخامس: نظرية مراحل النمو

تنص هذه النظرية على أن التنمية الاقتصادية تتضمن خمسة مراحل متتالية لابد ولأي دولة أن تمر بها خلال تنميتها الاقتصادية، و تتمثل هذه المراحل في[2]:

1. **مرحلة المجتمع التقليدي** :وهي المرحة الأولى من مراحل النمو يكون المجتمع فيها تقليديا بعمل معظم أفراده في النشاط الزراعي، لذا فإن السلطة السياسية تتركز في أيدي ملاك أراضي ويمر المجتمع في هذه المرحة بدائية وسائل الإنتاج، انخفاض الإنتاجية، وعدم استخدام العلم و التكنولوجيا.
2. **مرحلة ما قبل الانطلاق**:هي مرحلة انتقالية يحدث فيها تغيرات جذرية في قطاعات الزراعة، الصناعة والتجارة حيث يبدأ المجتمع بالإقبال على إدخال التكنولوجيا الجديدة وتعتمد هذه المرحلة على رغبة الأفراد المجتمع في المساهمة بإحداث نقلة نوعية لإحداث التنمية المطلوبة.
3. **مرحلة الانطلاق:** تمر هذه المرحلة بقصرها بسبب خسائر يقع فيها الناتج الحقيقي للفترة ويحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة، كما يرتفع الاستثمار فيها إلى ما يزيد عن 20 % من الدخل القومي، إضافة إلى ظهور اقتصادات رائدة تقود عملية التنمية الاقتصادية من خلال تمويل التجارة و الصناعة ، مما يؤدي إلى ظهور مؤسسات اجتماعية وثقافية جديدة في المجتمع.
4. **مرحة النضوج:** في هذه المرحلة يتحقق نمو اقتصادي المنشود للمجتمع بسبب المتغيرات الهيكلية المرافقة في القطاعات الاقتصادية و المجتمعية، ومن أهم مميزات هذه المرحلة تطور التجارة ، ارتفاع الاستهلاك ، زيادة تطبيق التكنولوجيا الحديثة و زيادة المعرفة و التنظيم .

---

[1] موري سمية، **أثر تقلبات البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بلقايد أبو بكر، تلمسان ، الجزائر ، 2015 ، ص ص 118 – 119 .

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 117– 118 .

5. **مرحلة الاستهلاك الواسع:** يمكن الوصول إلى هذه المرحلة بمجتمع تم إكماله من التطور التقني واستخدام التكنولوجيا ففي هذه المرحلة يرتفع الدخل الحقيقي للفرد ويصبح أمر التقدم التقني أمرا سهلا، كما تتميز هذه المرحلة بنمط استهلاكي عالي من قبل أفراد المجتمع من السلع المعمرة والتحول من الاهتمام بمشاكل الإنتاج إلى الاهتمام بمشاكل الاستهلاك .

الفرع السادس: نظرية التبعية الدولية

وصفت هذه النظرية الدول النامية بأنها دول تابعة اقتصاديا و سياسيا لدول أخرى قوية ومتطورة ، حيث أن الدولة التابعة محكوم بالتطور والتوسيع في اقتصاد الدولة المهيمنة، فشخصت عوائق التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية وليست داخلية و تشمل هذه النظرية على ثلاث نماذج [1]:

1. **نموذج التبعية الاستعمارية** : يقصد به إن عدم وجود التنمية الاقتصادية في دولة ما راجع إلى تعمد الدول المتقدمة إجبار الدول النامية على الخضوع لها والتبعية الكاملة لها ، بمعنى أن هذه الدول هي في وضع متخلف عن الدول المتقدمة بسبب عوامل خارج عن إرادتها، وإن هذا التخلف مسؤولية الدول المتقدمة وليست مسؤولية الدول النامية التي تدور في فلكها .
2. **نموذج المفهوم الخاطئ** : يقصد به إن تخلف الدول النامية راجع إلى تقديم نصائح وخبرات غير مناسبة لظروف هذه الدول من قبل الخبراء الدول المتقدمة العملين في مؤسسات الدولة والتي لها مهمة تقديم الإرشاد للدول النامية ما يؤدي إلى تبني استراتجيات وسياسات اقتصادية غير ملائمة لهذه الدول ما يساهم في تعميق تخلفها .
3. **نموذج الاعتماد الثنائي** : يعتمد هذا النموذج في تفسيره للتنمية على ثنائية من الظروف تشكل ظاهرة اقتصادية في آن واحد وبنفس المكان ، وتشكل هذه الثنائية من قطاعين أحدهما متقدم و الآخر متخلف، ولعل تجانس القطاعين يشكل البنية الأساسية لهذا المجتمع.

وجهت لهذه النظرية عدت انتقادات نذكر منها[2]:

- ✓ غموض مفهوم التنمية في النظرية، حيث لم تقدم النظرية تفسيرا واضحا لكيفية تحقيق التنمية في دول العالم، بقدر ما استعرضت الأسباب التاريخية وما حدث في الماضي؛
- ✓ وجود دول تعاني من التخلف الحاد رغم أنها لم تكن من الدول المستعمرة؛
- ✓ إن مفهوم التنمية اقتصرعلى التبعية الخارجية و التي ما هي إلا جزء من التبعية الكلية التي تشمل أيضا على التنمية الداخلية.

[1] المرجع السابق ، ص 119.

[2] نمديل وحيد ، **أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة الجزائر و تونس و مصر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2019 ، ص 135.

المطلب الثاني : استراتجيات التنمية الاقتصادية وسياساتها

الفرع الأول : استراتجيات التنمية الاقتصادية

توجد العديد من الاستراتجيات التنموية التي تعتمد عليها الدول من أجل تحقيق التنمية نذكر منها :

أولا: إستراتيجية التنمية الزراعية

هي إستراتيجية تعتمد على تطوير القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الأساليب و التقنيات[1]، حيث يقصد بالتنمية الزراعية العمل على زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الأرض الصالحة للزراعة نتيجة لاستصلاحها أو عن طريق الزيادة في إنتاجية الأرض المستخدمة في الزراعة ، نتيجة تحسين ظروف زراعتها ، من حيث المدخلات الفلاحية المختلفة وذلك من خلال استخدام كل الظروف الحديثة المستخدمة في هذا المجال ، فيه عملية مميزة من التغيير في مختلف الهياكل الخاصة بالقطاع الزراعي ، ويوجد نوعين من التنمية الزراعية :

1) **التنمية الزراعية الأفقية:** تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل ، في المناطق الريفية.
2) **التنمية الزراعية الرأسية:** تهدف إلى استغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية .

يعتبر القطاع الزراعي أداة فريدة في التنمية، لكن تفاوت أسلوب عمل الزراعة من أجل عملية التنمية من بلد إلى آخر تبعا لكيفية اعتماد البلدان على الزراعة ، و دفع عجلتها في معظم دول العالم ، وذلك باعتبارها مصدرا من مصادر تحقيق نمو الاقتصادي[2] ، و ذلك من خلال مساهمة القطاع الزراعي بما يلي[3] :

- **توفير الاحتياجات الغذائية:** يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في توفير مختلف الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع المتزايدة عن طريق زيادة تنمية القطاع الزراعي بمختلف الطرق الحديثة لاستغلال الإمكانيات المتاحة.
- **توفير الموارد المالية :** إن توفير مختلف المنتوجات الفلاحية لأفراد المجتمع ، يعمل على الحد من استراد كثير من السلع الغذائية التي تعمل على توفير كثير من الأموال، كما أن تحقيق فائض في المنتوجات الزراعية الذي توجه إلى تصدير حتما يجلب أيضا مبالغ مالية هامة من العملة الصعبة كلما زاد التصدير، حيث أن هذه الأموال توجه إلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

---

[1] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1 ،باتنة ، الجزائر ، 2017 ، ص 71 .

[2] محمد بونهي، **إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية و التنمية الزراعية المستدامة** ، مجلة علوم الاقتصاد و التيسير و التجارة ، العدد 26 ، 2012 ، ص ص 195- 196.

[3] نفس المرجع السابق ، ص ص 199 - 200 .

- **توفير المواد الأولية لبعض القطاعات:** تلعب الزراعة دورا هاما في مجال التنمية الصناعية لما تقدمه لكثير من الصناعات، من محاصيل زراعية كمدخلات في العملية الإنتاجية الصناعية الكبيرة .
- **القطاع الزراعي سوق للسلع الصناعية:** إن زيادة الإنتاج الزراعي يترتب عنه زيادة المداخيل لدى المزارعين ،وإن زيادة الدخل تؤدي بهم إلى زيادة الطلب على الكثير من المنتجات الصناعية ، ومن ثمة العمل على زيادة تنمية القطاع الزراعي بهدف توفير الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية الناشئة عن الزيادة في دخل المزارعين .
- **تحقيق الأمن الغذائي:** إن مفهوم تحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفير الموارد الغذائية بكميات كافية للطلب عليها من جهة، ونوعية هذه المواد وسلامتها من جهة أخرى.
- **استخدام المنتجات الصناعية:** يقوم القطاع الزراعي باستخدام كثير من المنتجات الصناعية كمدخلات إنتاج كصناعة الأسمدة والمبيدات و الجرارات ومختلف الآلات الفلاحية ومن ثمة فإن تنمية القطاع الزراعي تتبعه تنمية معظم الصناعات خاصة ما تعرف بالقطاعات الزراعية.

ثانيا: إستراتيجية التنمية الصناعية

تعتمد هذه الإستراتيجية على تطوير القطاع الصناعي[1]، حيث أن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية ، وهو شرط ضروري للتنمية وهو أيضا مرافق لعملية التنمية الاقتصادية حيث أنه ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع ، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع [2]، ويوجد العديد من استراتيجيات التصنيع ومن أبرزها :

أ.**إستراتيجية إحلال الواردات:** وهي أن يقوم المجتمع بإنتاج ماكان يستورده من الخارج ولنجاح هذا لابد من حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية(هذه الإستراتيجية تعرضت لعدة انتقادات وفشلت العديد من الدول النامية من تحقيق النتائج المرجوة منها)[3].

ب. **إستراتيجية التصنيع للتصدير:** يقصد بها القيام بإنشاء صناعات تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها إلى الخارج (هذه الإستراتيجية حققت عدت منافع) [4].

[1] جميلة معلم، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 169 .

[3] جميلة معلم مرجع سبق ذكره، ص 75.

[4] نفس المرجع السابق، ص 78.

ثالثا : إستراتيجية تدخل الدولة في عملية التنمية

لعبت ولازالت تلعب الدولة دورا مميزا في إحداث عملية التنمية، إلا أن هذا الدور قد يختلف في امتداده وفي طبيعته من دولة إلى أخرى حسب نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها، حيث أن الظروف والأوضاع التي تعيشها الدول تختلف بحسب اختلاف نظامها .

عموما نجد أن الدول تزداد درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية في عملية توسعها، حيث أن هناك نظام تبرز فيه الحاجة الكبيرة إلى زيادة درجة تدخل الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وفي توسعها بالشكل الذي يمكن من القيام بالأعباء الكبيرة التي يتطلبها القيام بعملية سريعة وفعالة نظرا لأن عملية التنمية تتضمن إجراء تغيرات واسعة و جذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، ولذلك يتعين على الدولة أن تتصدى لمهمة وواسعة ومعقدة وهي العمل من أجل تحقيق التنمية [1].

في حين هنالك نظام آخر تزداد فيه درجة تدخل الدولة من خلال الخطة وعن طريق امتلاك الدولة للجزء الأساسي من المشروعات وخاصة الحاكمة منها ، أي تلك التي تحكم عمل النشاطات الاقتصادية، وبالشكل الذي يعطي للدولة قوة التأثير والتدخل في النشاطات الاقتصادية بغية توجيهها نحو الاتجاهات المرغوبة ، وما يحقق الأهداف الموضوعة [2].

رابعا:إستراتيجية الحاجات الأساسية

هي تشكل الصلة بين إستراتيجية التنمية والاحتياجات البشرية الأساسية ، حيث تركز هذه الإستراتيجية على الحاجات الأساسية كمحور أساسي لتنمية وذلك لمعالجة العديد من المشاكل ذات الطابع الاجتماعي كالصحة والتعليم والسكن وغذاء، وهي تساهم في تحقيق التنمية من خلال مجموعة من أهداف :

- ✓ تعزيز التشغيل وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان؛
- ✓ التخفيض التدريجي للبطالة و لعمالة الناقصة وخلق عدد كاف من الوظائف؛
- ✓ تعزيز التنمية الريفية بالمشاركة الفعالة والواسعة لسكان الريف في العملية السياسية ؛
- ✓ اندماج الأفراد في الحياة الاقتصادية والمدنية لبلدهم من خلال توفير فرص عمل منتجة وتكافؤ فرص وتدريب مهني و ظروف أفضل لهم؛
- ✓ البحث عن توازن عادل بين الفئات ذات الكثافةالعمالية العالية لرأس المال بهدف تعظيم النمو و التشغيل دون إهمال إشباع الحاجات الأساسية؛
- ✓ تقديم الدعم للإصلاحات الاقتصادية الدولية من أجل تعزيز وتقوية البرامج على المستوى القطري جزئيا.

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، ط 1 ، جدار للكتاب العالمي و عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن ،2006 ،ص ص 239- 240.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 243.

إن إستراتيجية الاحتياجات الأساسية يمكن أن تكون بالضرورة ذات طبيعة ديناميكية مع المراحل المتسلسلة المخصصة لتحسين إجمالي المكونات مع الاستراتيجيات الأخرى، وليس بالضرورة أن تعرقل أهدافها النمو الاقتصادي، وعدم ملائمة الاستهلاك على تراكم رأس المال، حيث يوجد تعارض طفيف بين إستراتيجية الحاجات الأساسية واستراتجيات النمو[1] .

خامسا: إستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري

وتتضمن هذه الإستراتيجية أساس الاعتماد على الإنسان وقدراته المعرفية لأجل تحقيق التنمية ، ومع تطور مفهوم التنمية تطورت معه استراتجيات التنمية حيث ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يعني تحقيق التنمية البشرية مع الحفاظ على البيئة و ظهور هذا المفهوم ينتج عنه طهور إستراتيجية التنمية المستدامة.

حيث أنه يقصد بإستراتيجية التنمية المستدامة " أنها عملية منسقة و تشاركية ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد على تحقيق أهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بطريقة متوازنة على المستويين الوطني والمحلي"، كما أن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق أمرين مهمين هما **التنمية و الحفاظ على البيئة.**

كما أنه يجب أخذ مجموعة من التدابير عند وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة نذكر منها:

- ✓ توضيح الدور الذي لابد أن يؤديه كل قطاع ومؤسسة؛
- ✓ خلق ثقافة التنمية المستدامة ؛
- ✓ وضع آليات قانونية مناسبة لتنظيم العلاقات بين الناس وبيئتهم؛
- ✓ التنسيق الفعال بين القطاعات؛
- ✓ الاتصال بالجمهور عن طريق إقامة منتديات على المستوى المحلي والوطني؛
- ✓ تعبئة القدرات والمهارات اللازمة.

أما فيما يخص إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة فيقصد بها "تنمية متكاملة يضعها الإنسان وتعود بالمنافع عليه، فهي عملية لتوسيع خيارات الناس وقدراتهم عن طريق تكوين رأس المال الاجتماعي واستخدامه بطريقة عقلانية تلبي حاجات الأجيال الحاضرة دون تعريض فرص إشباع حاجات الأجيال القادمة للخطر ودون الإضرار بالمواد الطبيعية من خلال حمايتها من التلوث".

وتقوم إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة على الاستثمار في رأس المال البشري أي توفير مستوى معيشي لائق للأفراد وتعليمهم وتكوينهم بطريقة تؤهلهم لتحقيق التنمية في أوطانهم، كما تتضمن هذه

[1]Beggacherif**, la strategie des desoins essentiels peut –elle se substituer aux stratégies de croissance** ;économique,social and human sciences review , volume 2 , n 3 p 25 -28.

الإستراتيجية الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال توعية الأفراد بضرورة ترشيد استهلاكهم لكافة الموارد الطبيعة وحمايتها من التلوث والتآكل .

سادسا : إستراتيجية التنمية المستدامة

هي تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتنمية الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها ولتحقيق ذلك يجب أن [1]:

- ✓ ضرورة تدخل الدول في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال و يكون القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج إلا بحدود؛
- ✓ السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بالحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك ؛
- ✓ أهمية توفير الحجم الكبير و الإمكانات الواسعة ؛
- ✓ عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة و طبيعة العلاقات التي تربطها بها؛
- ✓ التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات الأساسية و تحقيق العدالة في توزيع الدخل و تغيير نمط الاستهلاك بما يلائم و متطلبات كل مراحله.

الفرع الثاني : سياسات التنمية الاقتصادية

في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتم الاعتماد على مجموعة من السياسات المختلفة، يتم الاقتصار على البعض منها :

أولا: سياسة الاستثمار

إن سياسة الاستثمار تعني تحديد الأولويات التي يتم استناد إليها اختيار المشروعات الاستثمارية في إطار عملية التنمية، بما يتضمنه ذلك من تحديد حجم الاستثمار وتوزيع هذا الاستثمار على مجالاته المختلفة ولاشك أن وضع سلم للأولويات تحكمه أساسا قدرة المشروعات على تحقيق التنمية من خلال إسهامها لمباشر في ذلك ، وإن التنمية تختلف من اقتصاد لآخر ومن وقت لآخر والظروف والأوضاع والإمكانات التي تحكم عمل نشاطاته الاقتصادية [2].

ثانيا: سياسة الادخار

إن سياسة الادخار تمثل أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، لأن هذه السياسة ترتبط بتمويل هذه العملية أو تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية. وبما أن الادخار هو امتناع عن الاستهلاك ، فهذا ما

[1] نمديل وحيد مرجع سبق ذكره ، ص 135.

[2] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 245.

يجعل سياسة الادخار سياسة تتصل بالاستهلاك،وضمن هذه السياسة يتم إتباع إجراءات لزيادة الادخار والتي يمكن أن يتصل بالعديد منها بالسياسات الأخرى ذات العلاقة[1].

ثالثا: السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي و المصصمة للتأثير على المتغيرات النقدية كل من النقد وأسعار الفائدة ، وتلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دورا مهما في تعجيل التنمية من خلال التأثير على توفير تكاليف الائتمان والسيطرة على التضخم و المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وهي تعمل في الاتجاهات الموالية[2] :

- ✓ **تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة:** أي إتباع سياسة سعر الفائدة المنخفضوتسمى أيضا " سياسة النقود الرخيصة " والتي تساهم في تقليل الاقتراض، و كذلك تخفض تكلفة خدمة الدين العام ومنه تسهيل عملية تمويل التنمية.
- ✓ **تحقيق التوازن المطلوب بين الطلب والعرض على النقود** : يؤدي نقص في عرض النقود إلى عرقلة النمو ومنه عرقلة عملية التنمية .
- ✓ **توفير الائتمان للتوسع الاقتصادي:** تهدف السياسة النقدية إلى توفير الائتمان و ذلك من أجل التأثير على الاستثمار والإنتاج، والهدف الرئيسي من ذلك هو السيطرة على الضغوط التضخمية.
- ✓ **إقامة وتوسيع المؤسسات التمويلية** : تهدف السياسة النقدية في البلدان النامية التي تحسن نظام العملية والائتمان ولتحقيق ذلك ينبغي إقامة العديد من المؤسسات المالية المعنية بتقديم الائتمان من أجل تمويل الصناعات الصغيرة و الكبيرة.
- ✓ **إدارة الذين العام:** تهدف السياسة النقدية من خلال إدارة الذين العام إلى خلق الظروف المواتية لزيادة الإقراض العام .

رغم كل الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية إلا أنها لا تعمل بشكل جيد في البلدان النامية وذلك راجع إلى عدة عوامل.

رابعا :السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية كيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية، حيث أن حكومات البلدان النامية قد بدأت حديثا في استخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، من خلال التعجيل في معدل التكوين الرأسمالي ، تستخدم البلدان النامية وسائل السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي والمحافظة على التوازن الداخلي، وتوزيع الدخل، و ضبط الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات ، وحماية الإنتاج المحلي و السيطرة على التضخم.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 253.

[2] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 221 -224.

وتسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف أهمها: زيادة معدل الاستثمار– زيادة فرص العمل – تشجيع الاستقرار الاقتصادي – مواجهة مشكلة التضخم – إعادة توزيع الدخل القومي . ولتحقيق هذه الأهداف تتبع مجموعة من الأدوات تتمثل في الضرائب والإنفاق العام [1].

خامسا: السياسة التجارية

السياسة التجارية هي عبارة عن إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات التصدير الإستراد مع الخارج، ولها أهمية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي والعوائد من العملات الأجنبية للإبقاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية ، وعلى هذه البلدان أن تصمم سياساتها الخارجية بالشكل الذي يعمل على توسيع عوائد الأجنبية من الصادرات والتقليل من آثار السلبية للتجارة الخارجية وعلى البلدان النامية أن توجه التجارة بالشكل الذي يجعلها مكملة للجهود التنموية المحلية .

ومن الأحسن أن تتضمن السياسة التجارية مجموعة من الوسائل المحلية والدولية لتعزيز التجارة الخارجة:

- **من بين الوسائل المحلية**
  - ✓ توسيع الصادرات والسعي لتقليل التكلفة وتحسين نوعية السلع؛
  - ✓ زيادة الادخار المحلي من خلال زيادة الدخل وتقليص الاستهلاك .
- **أما الوسائل الدولية:** فتشمل
  - ✓ العمل على إلغاء القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة على صادرات البلدان النامية ؛
  - ✓ العمل على ضمان استقرار السلع الداخلة في التجارة الدولية من خلال الاتفاقيات الدولية للسلع؛
  - ✓ العمل على إصلاح المؤسسات الدولية وتغيير محتوى المساعدات لتكوين مساعدات حقيقية للبلدان النامية؛
  - ✓ العمل على توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية نفسها.

في مجال اختيار السياسة التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يبرز إستراتجيتين هما:

أ. إستراتجية ترويج الصادرات أي التوجه إلى الخارج ؛

ب. إستراتيجية تعويض الاستراد أي التوجه إلى الداخل .

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 225– 231.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية وعقباتها

الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية عرفت تطورا كبيرا واكب التطورات التي عرفها مفهوم التنمية، إضافة إلى تنوعها بما يتناسب مع الجوانب المتعددة للتنمية غير أنه لا يوجد مؤشر واحد بإمكانه أن يوضح كل جوانب التنمية، ندرس منها ما يلي :

أولا : مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو تعبير لقيمة السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، ويساوي مجمل الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان، فكلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على نمو الاقتصادي بشكل أفضل .

ثانيا : مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

هذا المؤشر يقيس مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فإن ارتفاع المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا: مؤشر الذين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

هذا المؤشر عبارة عن نسبة الذين الإجمالي لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي ، ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

رابعا : مؤشر مستوى التضخم

هو مؤشر لارتفاع أسعار السلع بشكل واضح، مما يؤثر على الظروف المعيشية، وكلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلا على تقدم الاقتصاد، حيث يعرف مستوى التضخم بأنه المعدل السنوي للتغيير في أسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بأسعار المستهلك في السنة السابقة [1].

خامسا: مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة ،الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر زيادة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما على تحقيق التنمية الاقتصادية.

سادسا: مؤشر الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

هذا المؤشر يشير إلى قدرة الدولة على تحقيق فائض نقذي في صادراتها عن وارداتها مما يدل على وجود تحقيق للتنمية الاقتصادية و ارتفاع حقيقي لهذه التنمية في الدولة .

سابعا :مؤشر مستوى الفقر

هذا المؤشر يعكس الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية و كلما ارتفع مستوى خط الفقر كانت الدولة تبتعد عن التنمية الاقتصادية.

---

[1] خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الأردن** –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،2015 ، ص ص 60- 61.

ثامنا : مؤشر مستوى البطالة

هذا المؤشر يعتبر مقياس قريبا من مقياس الفقر فكلما تحققت نسبة أعداد العاطلين عن العمل كلما تحققت التنمية الاقتصادية.

تاسعا: مؤشر معدل نمو السكان

هذا المؤشر يعد ضغطا اقتصاديا على الدولة من الداخل والخارج من خلال الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تشكيل عبء حقيقي للتنمية الاقتصادية[1] .

الفرع الثاني:عقبات التنمية الاقتصادية

تعتبر تبعات التخلف مجموعة من العقبات التي تواجه الدول وخاصة دول النامية وهي تختلف من مجتمع لآخر، وتوجد عقبات عديدة ومختلفة، نذكرها كما يلي :

1) **العقبات الاقتصادية:** تعاني الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها قلة رأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى انخفاض مستوى إنتاجية الفرد العامل ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الأخير على مستوى الدخل، ما يزيد من أسباب انخفاض الإنتاجية تخلف أساليب الإنتاج المتبعة، تدني مستوى التكنولوجية المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات [2].

2) **العقبات السياسية و الاجتماعية:** من العوامل التي تساعد على قيام التنمية يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية. وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للتنمية، وبالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فنذكر في:

- ✓ الانفجار السكاني وعلاقته بالتنمية ؛
- ✓ ضعف مستوى التعليم و التدريب ؛
- ✓ ندرة المهارات الفنية و الإدارية ؛
- ✓ عدم عدالة توزيع الدخل ؛
- ✓ عدم كفاءة و كفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي و الإنتاجي .

3) **العقبات التنظيمية و التكنولوجية:** تحتاج عملية التنمية إلى التنسيق و التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة ،دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها ، فضلا عن نقل التكنولوجيا

[1] صدام يوسف جميل دغش، **أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990– 2015** ، رسالة مقدمةلنيل شهادة الماجستير في اقتصاد المال و الأعمال ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2019 ، ص ص 40– 41.

[2] عيسى بن لخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 173– 175.

المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم. والدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة معقدة بما يتناسب مع طبيعة وظروف كل دولة[1].

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشرفي تمويل التنميةالاقتصادية

لتحقيق مبتغيات التنمية الاقتصادية والخطط التي تعمل على تحقيقيها يستلزم توفير أموال لذلك، فمنها ما تتحصل عليها من مصادر محلية، ومنها ما تتحصل عليها من مصادر خارجية، وتربط التنمية الاقتصادية علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال الدور الذي يمثله فيها وكذلك من خلال مساهمته في تمويلها حيث أنه يتميز بالعديد من الخصائص مقارنة بمصادر تمويلها الأخرى.

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مصادر التمويل المحلية

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية. تتعدد مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية ،ويمكن توضيح أهمها كما يأتي :

أولا: المدخرات المحلية

تتمثل المدخرات المحلية في الادخار وهذا الأخير يعرف بأنه " هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل الشخصي و الذي يستخدم بأغراض التوسعات المستقبلية "[2]، والادخار ينقسم إلى نوعين هما الادخار الاختياري والادخار الإجباري حيث لا يوجد فرق بينهما من وجهة نظر تكوين رأس المال ، ولكن يختلفان في مدى تأثير كل منهما بإتباع سياسة معينة [3].

أ. **الادخار الاختياري:** وهو ما يقوم به الأفراد و الهيئات و المؤسسات طواعية و اختياريا وبمحض رغباتهم ، دون تدخل قوة خارجية تجبرهم عليه [4]، وتتمثل المدخرات المحلية في :

---

[1] سامي زعباط ،**عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر و آليات علاجها**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،عدد خاص ، مجلد رقم 02 ، أفريل 2018 ، ص 263.

[2] مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-20111)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية ،الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2012 ، ص 45.

[3] جمعون نوال ، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر –** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005، ص 40.

[4] نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

أ.1. مدخرات القطاع العائلي :

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي[1]، ويأخذ ادخار العائلات عدة أشكال كأقساط التأمينات، المعاشات ، الودائع المودعة في البنوك وصناديق التوفير، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر في شراء الأراضي والعقارات والمساكن[2] .

أ.2. مدخرات قطاع الأعمال: هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي أي كلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معه المدخرات و العكس صحيح، ونميز بين مدخرات القطاع الخاص و القطاع العام[3]:

أ.2.1.مدخرات القطاع الخاص: تتمثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها، وكلما زاد ما يتحقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها و تعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا.

ب.2.2 مدخرات القطاع العام : تؤول مباشرة للحكومة أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف و الضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية .

ب. الادخار الإجباري: وهو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، وبعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجية عن إرادتهم[4]، و تتمثل في :

ب.1. الادخار الحكومي : يتمثل الادخار الحكومي في" فائض الإيرادات الحكومية العادية على المصروفات الحكومية العادية"، و تتمثل أهم الإيرادات الحكومية في الضرائب و لرسوم و الغرامات والتراخيص المفروضة في الدولة ، أما أهم مصروفات القطاع الحكومي تتمثل في مصاريف المؤسسات و الوزارات و المرافق الحكومية كالرواتب و المصارف الإدارية المختلفة ، و الفرق بين هذه الإيرادات والمصروفات يمثل ادخار أو عجز القطاع الحكومي[5].

ب.2. الادخار الجماعي: يقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكل أنواعها، وبالمقابل فإن المساهمين

---

[1]أحمد سلامي، **مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع و الوضوح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)** ، المجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية، عدد 2 ، جوان 2015 ، ص 44

[2]وشاش فؤاد و سماعين نسيبة ، **القطاع المصرفي و دوره في تمويل التنمية الاقتصادية** ، مجلة بحوث الاقتصاد المقدمة ، مجلد 4 ،مارس 2020 ، ص 86.

[3]جمعون نوال ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 40- 41.

[4]نفس المرجع السابق، ص 41.

[5]أحمد حسن أحمد المشهراوي ، مرجع سبق ذكره،ص 48.

في هذا الادخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية و التعويضات و المعاشات...الخ ، ويتميز هذا الادخار بأنه أكثر قبولا لدى الأفراد و الهيئات إذ أنه يعمل على تأمين حياتهم و مستقبلهم و ضمان حقوقهم[1] .

ثانيا : التمويل بواسطة الفائض الاقتصادي

يمكن التمييز بين نوعين من الفائض هما[2]:

1) **الفائض الاقتصادي الفعلي:** يقصد به الفرق بين الناتج المحلي الجاري والاستهلاك (وهو بذلك يتطابق مع مفهوم الادخار التقليدي).
2) **الفائض الاقتصادي الإجمالي:**يقصد به الفرق بين الناتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية و تكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكا ضروريا.

إن الفائض الاقتصادي الإجمالي هو الفائض الذي يستطيع تمويل عملية التنمية الاقتصادية ويمكن الحصول عليه من إحداث تغيرات في بنية الاقتصاد ومجتمع الدول المختلفة ومن زيادة الإنتاجية ومن إعادة توزيع الدخل ، وهو الفائض الذي يقصده كممول لعملية التنمية الاقتصادية .

وإن الزيادة في الفائض الاقتصادي الإجمالي لا تكون إلا في القضاء على الهدر الموجود في الاقتصاد المحلي والناشئ من عدم استغلال الطاقات المتاحة ، هذا وبشكل مختصر وعام يمكن زيادة الفائض الاقتصادي الإجمالي في القطاعات الاقتصادية بالشكل الموالي :

1) **في القطاع الزراعي:** من المؤكد إن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن إطلاقا تأمينه دون مساهمة القطاع الزراعي عن طريق الفائض، حيث إن الزراعة لعبت دورا حاسما في تمويل التنمية الاقتصادية أو على الأصح في تمويل التصنيع و التحديث عموما.

إن الزراعة وحدها القادرة على خلق الفائض الاقتصادي و تحقيقي اقتطاع عيني يذهب للتنمية وذلك عن طريق شراء المنتجات الزراعية بأسعار منخفضة و بيعها داخل البلد أو خارجه بأسعار مرتفعة أو عن طريق فرض ضرائب على الإنتاج و الأراضي .

2) **في القطاع الصناعي:** يمكن زيادة الفائض الاقتصادي اللازم لتمويل التنمية في القطاع الصناعي عن طريق زيادة الإنتاجية وتخفيض الهدر في القطاع ، حيث أن الكثير من المشاريع الصناعية التي أقيمت في الدول المتخلفة لم تحقق أي عائد اقتصادي يذكر و ذلك لأنها لم تعتمد عند اختيارها الحساب الاقتصادي والجدوى الاقتصادية.

---

[1] ناصري نفيسة ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية –حالة الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر 2014 ، ص 97.

[2] **تمويل التنمية الاقتصادية** ، متاح على الموقع :hama-univ-edu-sy/niwsites/economy/wp-content/uploads/2018/09/11.pdf (تاريخ الإطلاع يوم 2021/05/06 على الساعة 23:07).

3) **في باقي القطاعات:** كذلك الحال في باقي القطاعات الخدماتية فإن التخلص من الهدر والفساد هو طريق الحصول على فائض اقتصادي فيها.

ثالثا : التمويل من الموازنة العامة للدولة

الموازنة العامة هي أحد المصادر التمويلية لخطط التنمية الاقتصادية باعتبارها جزء هاما من التدفقات المالية في الدولة وهي بمثابة المنبع المالي الذي يتم من خلاله تمويل النفقات العامة الجارية ويتفاوت دورها في تمويل النشاط الاقتصادي من دولة إلى أخرى، ويقتصر دور ميزانية الدولة على تمويل الاستثمارات المرتبطة بالوظائف الحكومية كالأمن والمشروعات الضرورية للمجتمع و التي يبتعد عنها رأس المال الخاص لقلة ربحيتها، كالمشروعات ذات النفع العام (الطرق و المواصلات و الجسور) [1].

رابعا: التمويل بالعجز

إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا بالتمويل التضخمي والذي يعني قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض التنمية وذلك من خلال إصدار نقود جديدة من ظرف البنك المركزي ، وذلك لغرض التوسع في الائتمان دون الحاجة إلى ادخار مسبق، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة [2].

خامسا :التمويل المصرفي

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، ويعد مصدر مهم في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية. ويعمل القطاع المصرفي على توفير خدمات الدفع للاقتصاد المحلي من أجل تسهيل تبادل السلع و الخدمات وتوفير الائتمان للمحافظة على مستوى الإنفاق المحلي ومخزون القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وسندات وأسهم و أوراق مالية أخرى، وتوفير الحماية للمؤسسات والأفراد من المخاطر من خلال استعمال أدوات الحماية المستقبلية مثل العمليات الآجلة، والعمل على نجاح السياسة الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة ومكافحة التضخم[3] .

سادسا : التمويل من الأسواق المالية

السوق المالية هي السوق التي تتم فيها إصدار ومفاوضات المنتجات المالية طويلة الأجل والمعروفة بمصطلح " القيم المنقولة "، وهي تلعب دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم، فالمشروعات في بداية تأسيسها تحتاج إلى عمليات تمويل لذلك تتجه هذه المشروعات إلى سوق الأوراق المالية والتي تعد بطبيعتها المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات المتوسطة و الطويلة الأجل من خلال أسهم وسندات

[1] بوحبل عز الذين، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

[2] وشاش فؤاد و سماعين نسيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 5

[3] مرام تيسير مصطفى الفرا ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

أو أدوات استثمارية أخرى و اقتنائها من جانب الأفراد والمؤسسات، إذ أن التمويل عن طريق السوق المالية هو أقل كلفة ولا ينتج أثار تضخمية مقارنة بالتمويل الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الأخرى[1].

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية

تنشأ الحاجة للتمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في حالة عدم كفاية التمويل المحلي.

أولا : المعونات الأجنبية

يمكن التمييز بين المعونات التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة والهيئات الدولية دون مقابل (المنح الخالصة) والمعونات التي تدفع لها مقابل لأجل والتي تعرف القروض طويلة الأجل والت يترتب عليها بعض الأعباءعلى ميزانية الدولة المقترضة وميزان مدفوعاتها ، في حين أن المنح الحالة لا يترتب عليها أعباء، ويمكن تقسيم المعونات الأجنبية إلى :

أ. **معونات ثنائية** : هي التي تقدمها دولة إلى دولة نامية، ولكن في غالب الأحيان بشروط كاستخدام هذه المعونة في استراد سلع من الدولة المقدمة للمعونة، وهذه السلع تكون غالية و ذات جودة رديئة وبذلك تكون الدولة المانحة تدخلت في شؤون الدولة المستفيدة من المعونة .

ب. **المعونة متعددة الأطراف** : هي تأتي من خلال مؤسسات دولية مخصصة كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى مؤسسات مالية إقليمية[2] .

ثانيا : القروض الخارجية

تعرف القروض الخارجية بأنها"اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع إلزام إعادة تسديد تلك الموارد، والمبالغ المستحقة عليها (فوائد) خلال فترة زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض"[3]، وتأخذ القروض الخارجية أشكالا متعددة [4]، وتختلف باختلاف الشروط التي تنعقد بها [5] .

يتم اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على إمكانيات تمويلية لإحدى السببين إما لحدوث صدمة غير منتظرة أو الرغبة في تحقيق التنمية السريعة، وعلى ضوء هذين السببين وحسب الظروف القائمة نجد :

أ. **الإقراض الخارجي الإجباري** : يكون عندما تواجه البلد صدمة غير منتظرة ،خارجية كانت أو داخلية وقد يكون الصدمة متعددة الأبعاد كالانخفاض المفاجئ لعائداتها التصديرية ، أو الارتفاع الشديد لوارداتها لسبب

[1] جمعون نوال ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

[2] وشاش فؤاد و سماعين نسيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 88.

[3] ناصري نفيسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[4] بوحبل عز الذين ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[5] وشاش فؤاد وسماعين نسيبة ، مرجع سبق ذكره ص 88.

من الأسباب في هذه الحالة تكون الاستعانة بالإقراض الخارجي هي المدرج الوحيد للتخفيض من حدة الصدمة.

ب. **الإقراض الخارجي الاختياري** : تكون الموارد المحلية غير كافية فيلجأ البلد من تلقائي نفسه إلى الاستعانة بالإقراض الخارجي بهدف تحقيق تنمية سريعة قوامها الطموح في تغيير الوضع القائم ، ومرتكز ثقتها الكبيرة في مواردها الطبيعية و البشرية في التجاوب السريع [1].

ويكمن الدور الأساسي للإقراض الخارجي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في مدى فعالية استخدام هذه الديون في تمويل عملية التنمية، و كذلك قرة الدولة المدينة على خدمة ديونها الخارجية [2].

ثالثا : التجارة الخارجية

تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل التنمية الاقتصادية من أكثر من اعتبار، فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محددا لقدرة البلد على الإستراد، ومن ثم فهي تحدد بطرقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في تكوين رأس المال ، ذلك إن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى تواجه حصيلة الصادراتما يترتب على الإقراض الخارجي من أعباء السداد ولذلك تقوم بدور بارز في الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة أو الديون الأجنبية التي اعتمدت عليها في فترة سابقة لتمويل التنمية الاقتصادية [3].

رابعا: الاستثمارات الأجنبية

تتمثل الاستثمارات الأجنبية في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية، وهي تعد مصدر من مصادر تمويل التنمية خاصة في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير التمويل اللازم، وتزايد الأعباء الناجمة عن الديون الخارجية والمحفزة قد تحد من دخولها[4].

---

[1] طالم علي و فيلالي بومدين، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية –** ، مجلة الاقتصاد و التنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة ، جامعة يحي فارس ، المدية ، العدد 06 ، جوان 2016 ، ص ص 101 – 102 .

[2] ناصري نفيسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 109.

[3] طالم علي و فيلالي بومدين، مرجع سبق ذكره ، ص102

[4] ناصري نفيسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .

المطلب الثاني: عوائق تمويل التنمية الاقتصادية

تواجه مصادر تمويل التنمية الاقتصادية مجموعة من العوائق .

الفرع الأول: عوائق مصادر التمويل المحلية

تتمثل عوائق مصادر التمويل المحلية فيما يلي[1]:

أولا: بالنسبة للادخار الإخباري

تتمثل العوائق التي تواجه ادخار القطاع العائلي وادخار قطاع الإعمال فيمايلي :

1)ادخار القطاع العائلي:

- ✓ انخفاض الدخول؛
- ✓ عدم استقرار القدرة الشرائية؛
- ✓ أثر المحاكاة، أي تقليد الأفراد في الدول المتخلفة لأنماط الاستهلاك في الدول النامية ؛
- ✓ عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات (المؤسسات المالية) والتي تتلاءم مع ظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي وصلت إليها .

2) ادخار قطاع الأعمال:

- ✓ عدم كفاية البيانات المتاحة؛
- ✓ عدم وجود حدود فاصلة من القطاع الأعمال و القطاع العائلي؛
- ✓ مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

ثانيا: بالنسبة للادخار الإجباري

تتمثل العوائق التي تواجه ادخار القطاع الحكومي فيما يلي:

- ✓ قصور نظام الضريبي؛
- ✓ ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي؛
- ✓ عدم تنظيم حسابات قطاع الأعمال ؛
- ✓ انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.

ثالثا: عوائق أخرى

بالإضافة إلى ماسبق هناك عوائق اخرى تعيق عملية التمويل المحلي منها :

- ✓ فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء إلى الاكتناز؛
- ✓ الابتعاد عن المنافسة والمحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعيق التنمية؛
- ✓ ضيق أسواق الأوراق المالية؛

[1] ناصري نفيسة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 115-117 .

- ✓ هروب رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية .

يمكن إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار و إنعاش مصادر التمويل المحلية، و ذلك من خلال:

أولا: بالنسبة للادخار الاختياري

1) مدخرات القطاع العائلي: ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها مايلي:

- ✓ التوسع في دور الإدخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشغيل جميع الأفراد؛
- ✓ تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها و الاحتفاظ بها؛
- ✓ انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراق من الأموال العينية؛
- ✓ توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها؛
- ✓ تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد و فائدته في تأمين مستقبلهم؛
- ✓ زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تشجيع المدخرات(بنوك التنمية، بنوك الادخار).

2) مدخرات قطاع الأعمال

- ✓ توقف مدخراته على السياسة المتبعة من ظرف الشركات العامة و الخاصة بتوزيع الأرباح؛
- ✓ وتتوقف أيضا على السياسة المالية التي تنتهجها الدولة تجاه هذه الشركات .

ثانيا: بالنسبة للادخار الإجباري

الادخار الحكومي يكون من خلال :

- ✓ فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي؛
- ✓ منع التهرب الضريبي؛
- ✓ الزيادة في الإيرادات الخارجية؛
- ✓ التقليل من النفقات؛
- ✓ تحسين الكفاءة الأجنبية للجهاز الحكومي.

أما فيما يخص التمويل التضخمي فمن أجل تفادي مخاطرة يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع و الخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار.

الفرع الثاني:عوائق مصادر التمويل الخارجية

إن أول ما تواجه الدول النامية و تعترض سبيلها في تحقيقي التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها نذكر منها[1] :

- ✓ عدم توفر اليد العاملة؛
- ✓ ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية؛
- ✓ صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية؛
- ✓ عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمرين من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- ✓ فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

المطلب الثالث:علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذا المطلب إلى دور و الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومدى مساهمته في تمويلها، بالإضافة إلى خصائصه عن باقي المصادر التمويلية.

الفرع الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال كونه مولد للدخل عبر زيادة قيمة الإنتاج الكلي، وفي رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير و الطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها[2]:

- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير، مما يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية وغير المادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا و المهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛
- ✓ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة؛

---

[1] كروش نور الذين و أولاد إبراهيم ليلى، **عنوان المداخلة طرق و آليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية** الملتقى الوطني بعنوان " النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، أيام 05/04 فيفري ، جامعة محمد بوضياف ، الميلية ، الجزائر ، ص 5 .

[2] أسماء حاجي وبن موفق زروق، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و دراسة حالة الجزائر 2006-2015** ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE ، جوان 2017، ص ص 144 - 145.

- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع مستوى التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما توفره من رأس المال النقدي و الغني و أثره الإيجابي على الاقتصاد و تجارة تلك الدولة وذلك من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل؛
- ✓ مع التوجه لتطوير المشاريع مباشرة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تعزيز الإمكانيات الاقتصادية ، وذلك من خلال الاستثمار في مجالات جديدة أي في أنشطة اقتصادية مختلفة وهو ما يؤدي إلى توسيع الاقتصاد بالدرجة الأولى وبناء مؤسسات قائمة و تعزيز قدراتها، كل ذلك يدفع إلى إضافة عنصر المنافسة المتزايدة إلى الاقتصاد، الأمر الذي يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوى على المنافسة في الدول المضيفة لأن توطين الشركات متعددة الجنسيات يدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة؛
- ✓ من أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري وذلك من خلال جلب المستثمرين الأجانب للمهارات الإدارية والتقنية لمشاريعهم، إذ يشجع هذا الأخير المنافسين المحلين على الاستفادة في بناء قدراتهم التكنولوجية وتبني طرق تحسين إنتاجية العمل بالإدارة و بالتالي رفع القوة الإنتاجية العاملة المحلية و تطويلا التكنولوجيا؛
- ✓ يتجلى الأثر الذي يفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث أنه ينشأ إما نتيجة للعلم والخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات متعددة الجنسيات أو نتيجة للتشريعات التي تتبناها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى استفادة في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي ، ويتجاوز هذه الآثار مستوى العمال المتواجدين على مستوى الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كذلك رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الشركات المحلية من خلال انتقال العمالة المؤهلة إلى الشركات المحلية أو عن طريق الموردين المحليين الذين يتم تحسين مهاراتهم لزيادة جودة السلع المستوردة إلى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المعايير التي تفرضها عليهم هذه الشركات؛
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الفرص التجارية فالاستثمار والتجارة عنصران متكاملان بصورة متزايدة و أيضا يوفر الفوائد البيئية و الاجتماعية و يكون لها أثر مع مرور الوقت في رفع المعايير البيئية و الاجتماعية للبلاد من خلال اعتماد الشركات المحلية لهذه المعايير؛
- ✓ ونتيجة للاتجاه الذي يسلكه المستثمرونالأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء مهم من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ، ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أومنشط للاستثمار المحلي

أو كما يطلق على تلك العلاقة بتأثير الإحلال و التكاملبين الاستثمار المحلي و الأجنبي المباشر، والتي تنشأ عن طريق تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- ✓ إن ضعف إمكانياتها المالية و عدم قدرتها على الشراء المباشر للتكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة أدب بأغلب الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات متعددة الجنسيات و فروعها و التي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي إلى البلدان النامية المضيفة ما ينعكس إيجابا على الأجهزة الإنتاجية لهذه الدول وعلى تنافسيتها في الخارج.

الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية

إن التمويل التنموي يعني توفير الموارد الحقيقية والنقدية و تخصيصها لأغراض التنمية الاقتصادية [1]، ويعد رأس المال أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية[2] ، وتمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة و زيادة التكوين الرأسمالي ، وبهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد ، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة ، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة السياسات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية ، وزيادة التشابك و الربط بين هذه القطاعات الاقتصادية ، بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني و تكامل فروع الإنتاج ودفع عجلة التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة [3].

ويمكن إبراز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في ما يلي:

- ✓ سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة و حجم الموارد المحلية الفعلية؛
- ✓ يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل، عندما يخلق الموجة الأولى من هذا الاستثمار تيار لاحقا من الاستثمار تجاه الدولة المضيفة ، لأن نجاح تجربة الاستثمار الأولى تحفز رأس المال الخاص على الاستثمار في هذه الدولة ، وخاصة في حالة الدول التي تمتاز بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي (قد أكدت التجارب العملية على أن النجاح الأول مشروع يدفع المستثمر الأساسي إلى توسيع استثماراته من جهة و يشجع المستثمرين الآخرين على إتباع الطريق ذاته من جهة أخرى؛

---

[1] عفيف حيدر وآخرون ،**الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية** ،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ،المجلد 34 ، العدد 05 ، نوفمبر 2012 ، ص 162 .

[2] مصطفى الكاظمي النجف ابادي و محسن عبد الرضا عبود ، مرجع سبق ذكره ، ص 256

[3] إبراهيمة أمال و سلايمية ظريفة ، **عنوان المداخلة " التعجيل بالتغيير : تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية "** في ملتقى الدول حول : سياسة التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية – ، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 ، ص 162 .

- ✓ نجاح الاستثمار الأجنبي ذاته في دولة معينة يمثل عاملا محفزا للطبقات المعنية في هذه الدولة على المساهمة في المشروعات الأجنبية أو إقامة مشروعات مماثلة أو إقامة مشروعات مكملة لتلك الشركات الأجنبية [1]؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر العملات الأجنبية للدول المضيفة بدل إقراضها من الخارج مما يمكنها من استراد متطلبا التنمية؛
- ✓ زيادة التكوين الرأسمالي وسد فجوة الادخار؛
- ✓ نمو دور الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى خفض حجم المساعدات الدولية والديون الخارجية؛
- ✓ الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقة التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية [2]؛
- ✓ تتمثل الموارد الأجنبية المحولة إلى الدول المضيفة في رؤوس الأموال الأجنبية والخبرة الفنية والتقنية ، ففي الحالات التي تتجه فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين ، فإنه يشكل جزء مهما من رؤوس الأموال المستثمر في هذا القطاع ، بل ويشكل أيضا جزء قد يكون مهما من الاستثمار الكلي للدولة .وهذا يبقي الاستثمارات الجديدة في بعض الدول النامية ممولة من موارد أجنبية ، الأمر الذي يذل على أن الاستثمار يؤدي دورا رئيسيا في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية في دول نامية كقطاعات تحويلية والنقل و الطاقة[3].

الفرع الثالث : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يمكن إظهار ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي المصادر التمويلية في ما يأتي[4] :

- ✓ القروض الخارجية لتمويل التنمية لاتخلوا من عيوب جوهرية ، فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها و تدخل فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية تدخل عاما في إمكانيات الحصول عليها وإن أمكن ذلك فإن تلك القروض كثيرا ما تتضمن شروطا و قيودا مالية أو سياسية إضافة إلىإن هذه القروض غالبا ما تستخدم في تمويل الاستهلاك العام و الخاص بينما الاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم في خلق مشروعات تذر عوائد؛
- ✓ يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عن الاستثمار الأجنبي يرتبط بمدى النجاح الذي يحققه المشروعات الممولة عن

---

[1] لعلمي فاطمة و زعفران منصورية ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية** ، الملتقى الدولي الموسوم : الانطلاقة الاقتصادية في دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المنعقد يومي 04/11/10 /2018 ، المركز الجامعي نور البشير ، البيض ، الجزائر ص ص 8- 9.

[2] مصطفى الكاظمي النجف أيادي و محسن عبد الرضا عبود ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 256- 257.

[3] لعلمي فاطمة و زعفران منصورية ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

[4] بغداد بنين و آخرون ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية – دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النموالاقتصادي في الجزائر (1990-2016)** ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ، المجلد 1، عدد خاص، أفريل 2018 ، ص 125 .

طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين أعباء خدمة الديون و مدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛

- ✓ يجمع الاقتصاديون علىإنأحد أهم العوامل في تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدفقات الرأسمالية هو تأثيراته على بقية القطاعات الاقتصادية ، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تكون مصحوبة بتدفق التكنولوجيا وهو مالا يتحقق في حالة القروض و المساعدات الإنمائية ؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر على غرار أن له دور كبير على مستوى العمالة وميزان المدفوعات ومكملا للادخار والاستثمار المحليين ، فهو كذلك يساهم في تنمية صادرات الدول النامية باعتبار أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك شبكات عالمية للتسوق و التوزيع مما يسهل عليها تسويق صادرات فروعها، بما يصعب في كثير من الأوقات على المشروعات الممولة بقروض أجنبية أن تخترق الأسواق العالمية؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية ، على غرار الاستثمار ألمحفظي الذي يعتبر ذو طبيعة قصيرة الأجل يتأثر بعوامل دورية قصيرة الأجل .

خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل الإطار النظريللتنمية الاقتصادية، في بدايتها اعتبرت مرادفا للنمو الاقتصاد بحيث كانت تعني الزيادة في الدخل الفردي غير أن هذا المفهوم قد تطور تدريجيا ، وهي عبارة حالة من التطور والتجدد تشهدها الدول في جميع أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ...الخ من خلال المرور بمجموعة من المراحل، وهي تهدف إلى تحقيق العديد من المزايا من أهمها توفير الاحتياجات الأساسية ورفع مستوى حياة الأفراد عن طريق زيادة الدخل المحلي، ويتطلب تحقيقها تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية للبلد ، وتوفير مجموعة من المتطلبات و المستلزمات من خلال الاعتماد على سياسات واستراتجيات عديدة و مختلفة .

وبتطور مفهوم التنمية الاقتصادية تطورت مؤشرات قياسها ، فبعد أن كانت تقاس بالاعتماد على مؤشر وحيد تقريبا وهو الناتج المحلي الإجمالي ، ظهرت العديد من المؤشرات الجديدة لقياسها والتي تسمح بتقييم التنمية في أي بلد و اكتشاف نقاط قوتها وتعزيزها ونقاط ضعفها و العوائق التي تواجه التنمية الاقتصادية ومعالجتها.

كما أن التنمية الاقتصادية عملية طويلة الأجل أي لتحقيقها تتطلب الكثير من الوقت، وتتطلب أيضا أموال ضخمة، فتعمل الدولة من أجل هذا على توفير التمويل اللازم من مصادر مختلفة منها المحلية ومنها الخارجية إذا تحتم الأمر.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل مصادر تمويلها، فهو يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل كبير ويلعب دورا أساسيا فيها.

✓ الفصـــــــل الثالث:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

تسعى الدول النامية جاهدة إلى توفير كل الظروف المواتية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لها، نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية بها وذلك من خلال انتهاج سياسات واستراتجيات مناسبة.

وتعد الجزائر من بين هذه الدول، نظرا لعدم كفاية مدخراتها المحلية بسبب الميل أكثر نحو الاستهلاك والاسترداد من الخارج قامت بفتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت على توفير مناخ استثماري مناسب، من خلال تهيئة الإطار القانوني وتسهيل آليات التي يتعامل في إطارها المستثمر الأجنبي لضمان السير الحسن ونجاح هذا الاستثمار، والذي يعود عليها بالإيجاب ويساهم في تمويل وتحقيق تنمية دائمة ومستمرة.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهم النقاط المتعلقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال المباحث الموالية:

- **المبحث الأول:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** مقترحات استقطاب الاستثمار الأجنبي وإنعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لمعرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنتطرق إلى الإطار العام للاستثمار في الجزائر الذي يتضمن مختلف القوانين والهيئات المكلفة بالاستثمار وكذلك الحوافز التي تمنحها الجزائر لاستقطابه، بالإضافة وضعية الجزائر في مؤشرات العالمية، وكذلك تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين والتشريعات المتعاقبة لخلق مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات المحلية عامة والأجنبية خاصة، وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى منح حوافز و ضمانات للمستثمرين.

الفرع الأول: قوانين الاستثمار في الجزائر

أصدرت الجزائر حزمة من القوانين لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولعل أبرزها ما يلي:

أولا: قانون القرض و النقد10/09:

يعتبر هذا القانون كخطوة تمهيدية وهامة في تجسيد فكرة التوجه نحو سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمثل في الحقيقة الإجراءات التشريعية الجديدة لترويج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.وتتمثل أهم المبادئ التي تضمنها قانون القرض والنقد فيما يلي[1]:

- ✓ حرية الاستثمار غير أن هذا القانون خصص مجالا للقطاعات التي ينبغي أن تكون حكرا على الدولة، كما حدد شروط تدخل رؤوس الأموال الخاصة؛
- ✓ حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، ويتم بعد شهرين من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر؛
- ✓ الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها الجزائر؛
- ✓ تبسيط عملية قبول الاستثمار؛
- ✓ يتضح من هذا القانون أن هناك تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، إذ يسمح لغير المقيمين بالاستثمار المباشر، يضاف إلى ذلك أنه نص على الضمانات الخاصة بتحويل رؤوس الأموال، لكن هذا القانون خالي من العديد من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة1993:

يحدد هذا القانون المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي(المادة 01)، من بين ما جاء فيه [2]:

---

[1]ميلود بوعيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017، ص 49.

[2]مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64، ص4.

- ✓ انجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة؛
- ✓ توسيع مشاركة رأس المال في الاستثمارات الجديدة؛
- ✓ إنشاء وكالة ترقية الاستثمار ودعمها و متابعتها؛

ثالثا: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار من الامتيازات أو الرخصة (المادة01)[1].

رابعا:الأمر 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2006:

يهدف هذا الأمر إلى تعديل وترميم بعض أحكام الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار(المادة 01)، من بين التعديلات نذكر ما يلي[2]:

- ✓ تنجز الاستثمارات في حرية تامة(المادة 03)؛
- ✓ تسريع الإجراءات في أجل 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز، وعشر(10) أيام لتسليم المقرر المتعلق بمزايا الخاصة بالاستغلال(المادة 05)؛
- ✓ يجوز حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم قد غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا المادة(07 مكرر)؛
- ✓ تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات(المادة 12 مكرر)؛

خامسا: قانون ترقية الاستثمارات لسنة 2016

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام الطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات (المادة1)، وتنجز هذه الاستثمارات في ظل إبرام القانون لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة(المادة3)، كما تخضع الاستثمارات قبل انجازها من أجل الاستفادة من المزايا للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(المادة4)[3].

منذ إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات طرأت عليه عدة تعديلات إلى غاية إلغائه بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الذي بدوره عرف عدة تعديلات لاسيما قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وقانون المالية التكميلي لسنة 2010، إلى غاية صدور القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت سنة 2016، الذي يتعلق بترقية الاستثمار الساري المفعول مع إبقاء أحكام المتعلقة بالشراكة بين المستثمر الوطني والأجنبي المنصوص عليها في المادة 66 من القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، الذي يتضمن قانون المالية

[1] أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20أوت سنة 2001 يتعلق بقانون الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 47، ص4.

[2] الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدة الرسمية، العدد 47، ص ص 17-19.

[3] **القانون 16-09 المؤرخ في 30 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 46، 2016،ص18.

لسنة 2016، المعدل والمتمم، والمحافظة على قاعدة الأغلبية الوطنية إلا في رأس المال الشركات المستثمرة في النشاطات الإستراتيجية[1].

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بالاستثمار في الجزائر

صاحب تطور قوانين الاستثمار في الجزائر إنشاء هيئات رسمية مكلفة بسياسة ومتابعة الاستثمارات، وهي تتمثل في :

أولا: المجلس الوطني للاستثمار:

يوضع المجلس تحت سلطة رئيس الجمهورية الذي يتولى رئاسته(المادة 2)، يسهر المجلس على ترقية وتطوير الاستثمار طبقا لأحكام الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار ،المعد ل والمتمم. ويقوم المجلس بمجموعة من المهام نذكر منها[2]:

- ✓ يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه و يوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار؛
- ✓ يقترح موائمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة؛
- ✓ يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة؛
- ✓ يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها و كذا تعديلها وتحيينها؛
- ✓ يعالج كل مسألة أخرى ذات علاقة بالاستثمار.

ثانيا:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المادة26)[3]، تكلف الوكالة بما يأتي (المادة3) بما يأتي[4]:

- ✓ جمع و معالجة ونشر المعلومات المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين؛
- ✓ تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها؛
- ✓ تسهيل بالتعاون مع الإدارة المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات و شكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع وتساهم، بهذا الصدد، في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه؛
- ✓ ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج؛
- ✓ تسيير المزايا.

---

[1] بلقاسمي سليم، **ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد04، ديسمبر 2020، ص 511.

[2] **مرسوم تنفيذي رقم 06-335 مؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته و تنظيمه و سيره** ، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص 12.

[3]القانون 16-09، مرجع سبق ذكره ،ص 22.

[4]**مرسوم تنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 5 مارس سنة 2017 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد16، 2017 ،ص 3.

ثالثا:الشباك الوحيد

أنشئ الشباك الوحيد وهو يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمول المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة، وقد تم إنشاءه من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحللين والأجانب[1] . يضم الشباك الوحيد اللامركزي، المنصب على مستوى الولاية، المراكز الأربعة المالية الموالية[2] :

- **مركز تسيير المزايا:** وهو يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمار (المادة 24).
- **مركز استفاء الإجرءات:** وهو يكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع (المادة 27).
- **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات:** يكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات (المادة 28 مكرر).
- **مركز الترقية الإقليمية:** يكلف بالتعاون الوثيق مع الجماعات المحلية التابعة لدائرة اختصاصه، بالمساهمة في وضع وإنجاز إستراتيجية تنويع و إثراء نشاطات الولاية التي توجد فيها عن طريق تعبئة مواردها وطاقاتها (المادة 28 مكرر 1).

رابعا:لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الاستثمار

كرس القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار حق الطعن للمستثمر في بعض قرارات الأجهزة الإدارية التي تتدخل في تطبيق قانون الاستثمار أمام لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الاستثمار من خلال نص(المادة11) منه على" يحق للمستثمر الذي يرى أنه غبن من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا القانون بشأن الاستفادة من المزايا، أو كان موضوع إجراء سحب أو تجريد من الحقوق شرع فيه طبقا لأحكام المادة 34 أدناه الطعن أمام لجنة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم وذلك دون المساس بحقه في اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة". لذلك صدر المرسوم التنفيذي 19-166، فغير من تسمية اللجنة وأطلق عليها تسمية لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الاستثمار، وحدد قواعد تنظيمها وسيرها[3].

---

[1]بلعوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4 ، جوان 2016 ، ص 77.

[2]مرسوم تنفيذي رقم 17-100، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-6.

[3]مليكة أوباية، **دور لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الاستثمار بين الفعالية و المحدودية، مجلة أبحاث قانونية و سياسية**، المجلد 5، لعدد1،سبتمبر 2020،ص 146.

خامسا: صندوق دعم الاستثمار

ينشأ صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص(المادة 28)[1].ومن صلاحياته أنه يتدخل في تمويل المشاريع الاستثمارية عبر القروض المباشرة على المدى البعيد الموجهة لتمويل المشاريع والخاصة بشروط تفضيلية حسب طبيعته واستجابتها لشروط الصندوق ومساهمتها في أهداف التنمية، كما يتدخل بتمويل القطاعات ذات القدرات العالية في مجال التنمية على فترات طويلة ويكون تدخله على شكل مساهمات تتعلق باستجابة المشروع للمعايير الاقتصادية لتوظيف المال والأثر الايجابي الملموس على التنمية الاقتصادية وتقتصر هذه المساهمات على مدة محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المعنيين[2].

الفرع الثالث: حوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر

تضمنت قوانين الاستثمار في الجزائر مجموعة من الحوافز والضمانات لجذب المستثمرين الأجانب، وبما أن قوانين الجزائر قد شهدت تطورات عديدة سنركز على ما ورد في آخر قانون للاستثمار 16-09 حيث نذكر منها ما يلي[3]:

أولا: الحوافز الممنوحة للمستثمرين:

أ.المزايا العامة: وهي المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة (المادة 12) ، وتتمثل في:

أ.1. مرحلة الإنجاز:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- ✓ تخفيض نسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء لمدة عشر سنوات (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداءا من تاريخ الاقتناء؛

---

[1]أمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادة الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 47،ص8

[2]سعدية قني، **دور أجهزة دعم الاستثمار المركزية في تنظيم و تسيير العقار الصناعي على ضوء التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية،العدد8، الجزء1، ديسمبر 2017،ص 51.

[3]قانون رقم 16-09 ، مرجع سبق ذكره، ص ص19-22.

- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

أ.2. **مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة المشروع يستفيد المستثمر لمدة ثلاث (03) سنوات من المزايا الموالية:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- ✓ تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ب. المزايا العامة:هي المزايا الخاصة ببعض الاستثمارات فقط، نظرا لطبيعتها الخاصة والتي خصها المستثمر الجزائري بمزايا إضافية (المادة 13) وهي:

ب.1. الاستثمارات التي تنجز في مناطق الجنوب والهضاب العليا أو في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:

ب.1.1 مرحلة الإنجاز: زيادة على المزايا المذكورة سابقا تستفيد الاستثمارات أيضا من المزايا الموالية (المادة13):

- ✓ تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- ✓ التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية وذلك لمدة 10 سنوات إذا كانت هذه المشاريع مقامة في الهضاب العليا أو تلك المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة، ولمدة 15 سنة للاستثمارات المقامة في مناطق الجنوب الكبير، على أن ترتفع بعد هذه المدة إلى 50% من مبلغ الإتاوة.

ب.**1**.2. **مرحلة الاستغلال:** تمنح نفس المزايا الممنوحة في(المادة 12) باستثناء التخفيض بمبلغ الإتاوة لمدة 10 سنوات، وبخصوص الامتيازات لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار جزائري(5.000.000.000)، فإنها تخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار (المادة 14).

ب.2. **الاستثمارات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب شغل:** خصص لهذا النوع من الاستثمارات مزايا خاصة، حيث يمكن للنشاطات السياحية والصناعية والفلاحية الاستفادة من المزايا المذكورة سابقا بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة، كما يستفيد المستثمر من التحفيزات الأفضل إذا كان هناك وجود مزايا من نفس الطبيعة سواء بموجب التشريع المعمول به أو بقانون الاستثمار(المادة 15)، كما تستفيد الاستثمارات المنشئة لأكثر من 100 منصب شغل خلال الفترة الممتدة من تاريخ الاستثمار إلى غاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر من رفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في (المادة 13) من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات(المادة 16).

ب.3. الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:يمكن أن تتضمن المزايا الموالية (المادة 18):

- ✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال إلى فترة يمكن أن تصل إلى عشر 10 سنوات؛

- ✓ منح إعفاءات أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات ؛
- ✓ تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ يتم تحديد مستوى و طبيعة المزايا المقررة في هذه المادة على أساس شبكة تقييم تحدد عن طريق التنظيم؛
- ✓ يمكن أن تكون مزايا الإنجاز المقررة في هذه المادة محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلفين بانجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير و ذلك بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار؛
- ✓ تمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة ، حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ولمدة لا تتجاوز خمس 5 سنوات.

ثانيا: ضمانات الممنوحة للمستثمرين

أ. **الضمانات القانونية:** تتضمن عدة ضمانات اقرها المشرع لفائدة المستثمرين لجعلهم أكثر أربحية وطمأنينة في استثمار رؤوس أموالهم وهي تتمثل في:

أ.1. ضمان المساواة بين المستثمرين: يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم (المادة21).

أ.2. ضمان الاستقرار التشريعي: لاتسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة(المادة 22).

أ.3. ضمان نزع الملكية: زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل و منصف (المادة 23).

أ.4. تحويل رؤوس الأموال و العائدات: تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم(المادة 25).

ب. الضمانات القضائية: رغم وجود عدة ضمانات قانونية والتي أقرها المشرع الجزائري لتشجيع المستثمر الأجنبي إلا أنها غير كافية فيبقى الخوف من بسط سيادة الدولة الهاجس الأكبر لدى المستثمرين مما أوجب توفير ضمانات قضائية، حيث يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة

والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمرين ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص(المادة 24).

وبهذا الخصوص فقد صادقت الجزائر منذ سنة 1990إلى غاية 2019 على 47 اتفاقية دولية ثنائية لتشجيع و / أو ترقية وحماية الاستثمارات،و كما يلاحظ خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 إلى 2019 لم تبرم الجزائر سوى اتفاق دولي للاستثمار مع صربيا في سنة 2013يتعلق بترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات تم التوقيع عليه بتاريخ 2012/02/30 ويدخل حيز التنفيذ في11/25/ 2013لمدة 10 سنوات، نوضح في الجدول الموالي بعض الاتفاقيات التي قامت بها الجزائر:

الجدول رقم(2):اتفاقيات الجزائر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

البلد	طبيعة الاتفاق /الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ دخول حيزالتنفيذ	المدة
باكستان	–	11/03/2008	–	–
موريتانيا	اتفاقية تشجيع و حماية الاستثمارات المتبادلة	06/01/2008	–	10 سنوات
هولندا	اتفاقية تشجيع و حماية الاستثمارات المتبادلة	20/03/2007	01/08/2008	15 سنوات
الاتحاد الروسي	اتفاق ترقية و حماية الاستثمارات المتبادلة	10/03/2006	–	10 سنوات
تونس	اتفاقية تشجيع و حماية الاستثمارات المتبادلة	17/02/2006	–	10 سنوات
فنلندا	اتفاق ترويج و الحماية المتبادلة للاستثمارات	13/01/2005	25/02/2007	20 سنة
سويسرا	اتفاق ترقية و حماية الاستثمارات المتبادلة	30/11/2004	15/08/2005	15 سنة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد الموقع:
https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria
(تاريخ الإطلاع يوم 2020/05/04 على الساعة 16:20)

المطلب الثاني: وضع الجزائر في مؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار

إن المؤشرات العالمية لها أهمية كبيرة في مساعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التمركز. لذا يجب على الدولة المضيفة للاستثمار التحسين من ترتيبها العالمي فيها لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات، سنتطرق في ما يلي إلى وضعية الجزائر في بعض هذه المؤشرات.

أولا: مؤشر حرية الاقتصادية: نوضح ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2019) في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3):مكانة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة(2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ترتيب إقليمي	14	15	14	14	14	14	13	14	14	14
ترتيب دولي	132	140	132	145	146	157	154	172	172	171
درجة	56.9	52.4	51	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الموقع:https://www.heritage.org/index/download (تاريخ الاطلاع يوم 2021/05/08 على الساعة 18:53).

الشكل رقم(1):مكانة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة(2010-2019)

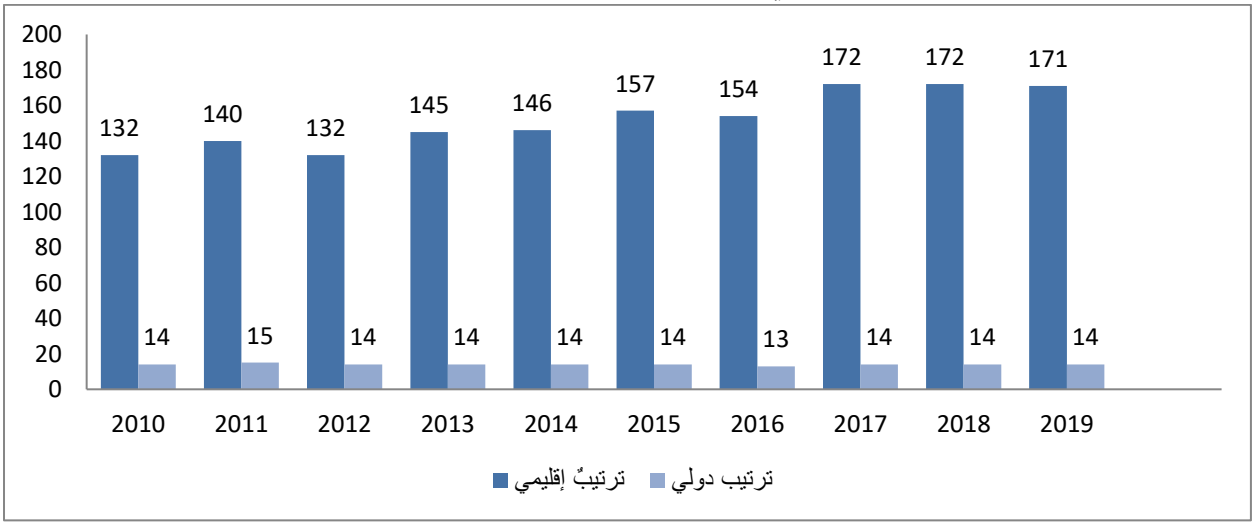

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(3).

نلاحظ من الجدول السابق والرسم البياني أنه حسب تنقيط الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح أن أدائها يضعها بين منطقة مكبوتة إلى غير الحرة ، حيث أنها في الترتيب الإقليمي احتلت المرتبة 13 بدرجة 50.1 سنة 2013 المرتبة وهي أعلى درجة لها خلال هذه الفترة، كما احتلت المرتبة 15 بدرجة 52.4 سنة 2011 وهي أدنى مرتبة لها لتحافظ المترتبة 14 طوال السنوات الباقية، أما في الترتيب الدولي فقد احتلت

مرتبة 132 خلال سنتي 2010 و2011 كأعلى مرتبة، والمرتبة 172 سنة 2017و2018 على التوالي كأدنى مرتبة.

ثانيا: مؤشر التنمية البشرية: نوضح ترتيب الجزائر في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (2010-2019) في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4):مكانة الجزائر في مؤشر التنميةالبشرية خلال الفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدرجة	0.729	0.715	0.740	0.717	0.740	0.749	0.752	0.754	0.759	0.748
رتبة	85	93	85	93	85	85	85	85	82	91
عددالدول	185	185	186	185	189	189	189	189	189	189

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير تنمية البشرية لسنوات (2014.2018.2019.2020).

الشكل رقم(2):مكانة الجزائر في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (2010-2019)

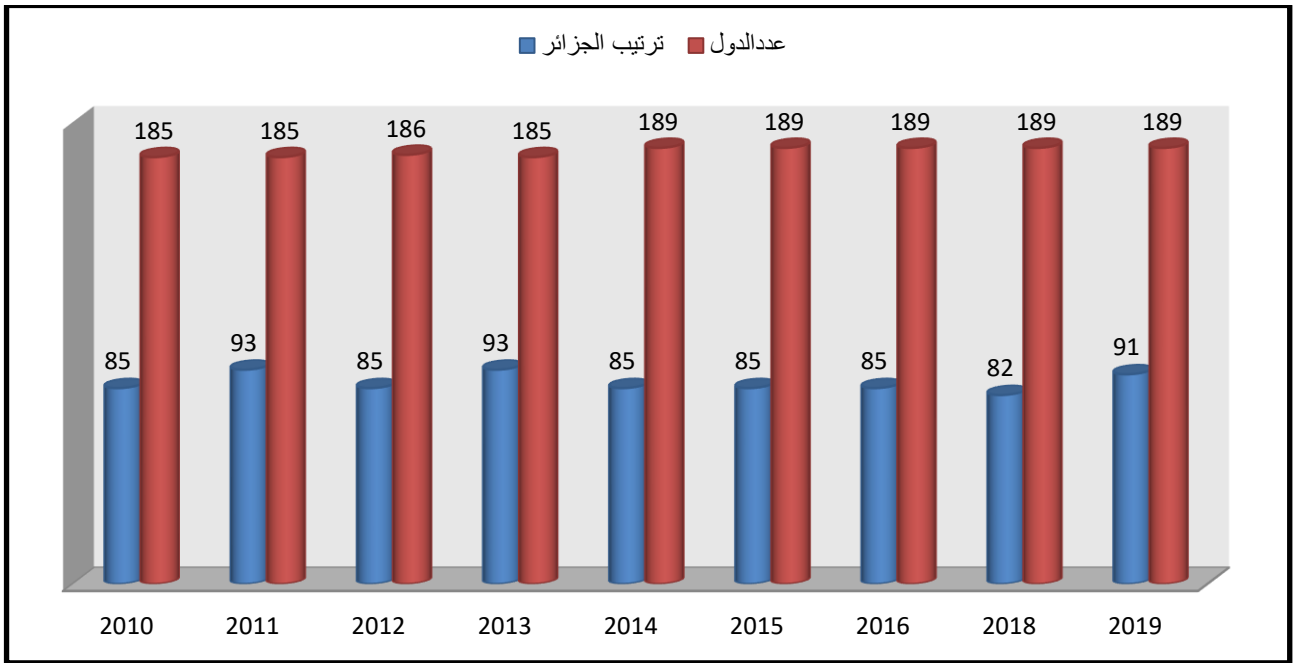

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4).

نلاحظ من الجدول و الرسم البياني السابقين أن الجزائر حسب هذا المؤشرذات تنمية البشرية فيه مرتفعة إذ أغلب الدرجات التي تحصلت عليه تفوق 0.715، وأن رتبة 82 هي أحسن رتبة تحصلت عليها خلال سنة 2018 من بين 189، وأن رتبة 93 هي أسوء رتبة تحصلت عليهاخلال سنتي 2011 و2013 .

ثالثا: مؤشر أداء الأعمال: نوضح ترتيب الجزائر في مؤشر أداء الأعمال خلال الفترة (2010-2019) في الجدول الموالي:

الجدول رقم(5): مكانة الجزائر في مؤشر أداء الأعمال خلال الفترة (2010-2019).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرتبة	136	143	148	152	153	154	163	166	156	157
عددالدول	183	182	183	180	189	189	189	190	190	190

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على**Doing Business report**.

الشكل رقم (3): مكانة الجزائر في مؤشر أداء الأعمال خلال الفترة(2010-2019)

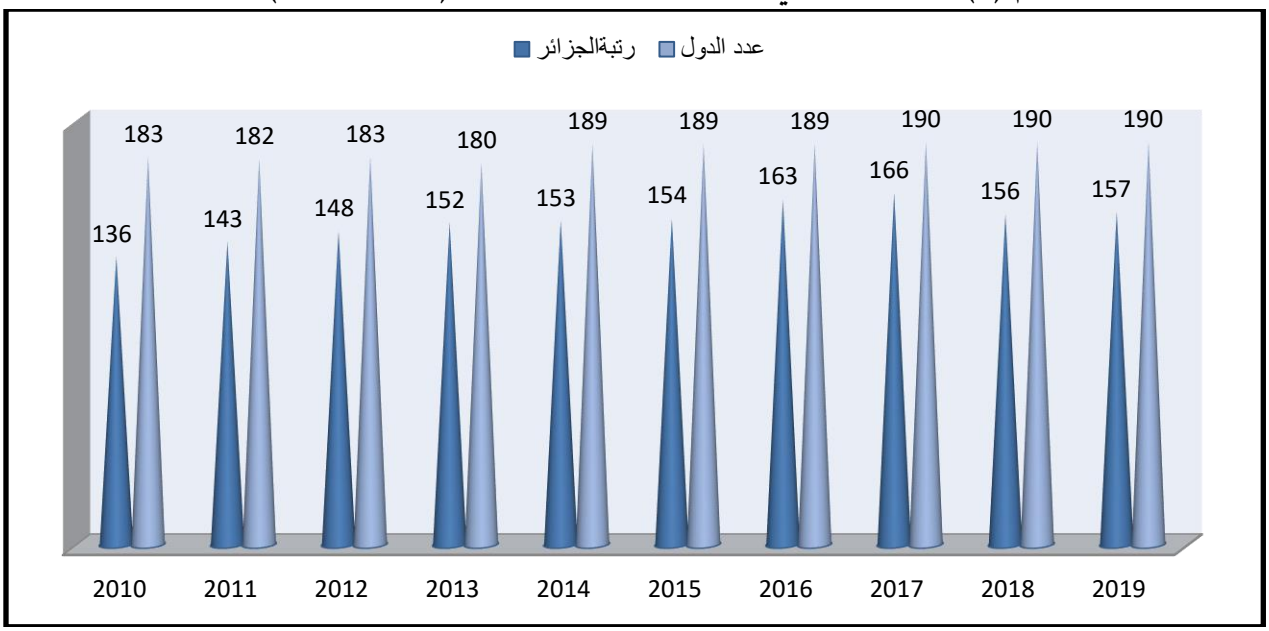

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(05).

نلاحظ من الجدول السابق والرسم البياني أن رتبة الجزائر ضمن هذا المؤشر قد عرفت تذبذب مستمر إذ تحصلت أحسن رتبة لها 136 من مجموع 183 دولة خلال سنة 2010، ثم تسجل تراجع كبير إلى غاية سنة 2017 حيث تحصلت على 166 رتبة من بين 190 دولة وهي أسوء رتبة تتحصل عليها خلال هذه الفترة .

رابعا: مؤشر الشفافية: نوضح ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية (مؤشر مدركات الفساد) خلال الفترة (2010-2019) في الجدول الموالي:

الجدول رقم(6): ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	29	29	34	36	36	36	34	33	35	35
الرتبة	105	112	105	94	100	88	108	112	105	106
عددالدول	178	182	174	175	174	167	176	180	180	180

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع:http://www.transparency.org/en/news/corruption-perceptions-index(تاريخ الاطلاع يوم 2021/06/11 على الساعة 23:54.)

من الجدول السابق نلاحظ ومن خلال أن الجزائر حسب مؤشر الشفافية متدنية الترتيب حيث حصلت على رتبة 112 في سنة 2011 و 2017من بين 182و180 دولة وهي أدنى قيمة لها،كما تحصلت على رتبة 88 بقيمة 33 سنة 2015، وهي أحسن رتبة تتحصل عليها خلال هذه الفترة.

الشكل رقم(4): مكانة الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة(خلال الفترة 2010-2019)

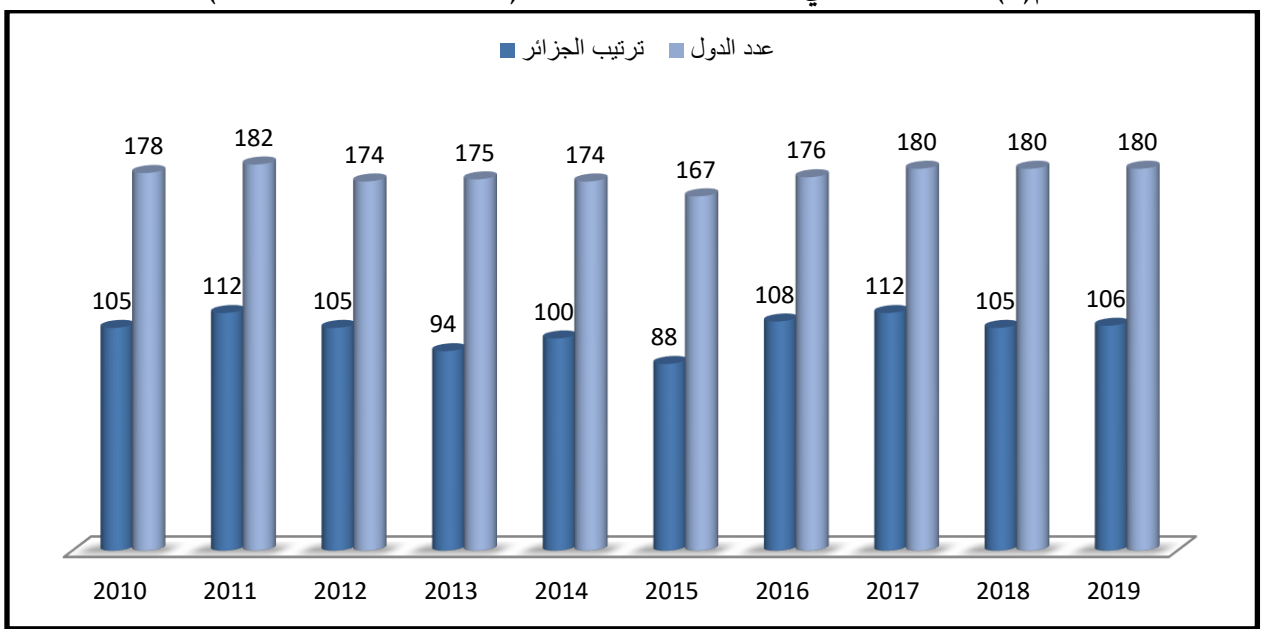

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (6).

خامسا: مؤشر التنافسية العالمي: نوضح ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية خلال الفترة (2010-2019) في الجدول الموالي:

الجدول رقم (7): مكانة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة	3.96	3.96	3.72	3.79	4.08	3.97	3.98	4.02	56.3	**56.3**
ترتيب العالمي	86	87	110	100	79	87	87	86	89	**89**
عددالدول	139	142	144	148	144	138	198	137	141	**141**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

-The global Competitiveness , Report (2011,P 15),(2012,P13), (2013,P 15),(2014,P13),(20117,P7),(2018,P13),(2019,P15)

-http://alamarabi.com/2019/تقرير-التنافسية- العالمية (تاريخ الاطلاع يوم 2021/06/18 على الساعة 23:51)

من خلال الجدول السابق قد تبين أن الجزائر خلال هذه الفترة ترتيبها محصور بين 79 و 110 وهذا يدل على أنها تنافسيتها ضعيفة، حيث أنه تحصلت سنة 2017 على رتبة 86 من بين 137 دولة وقد تراجعت إلى المرتبة 89 سنة 2019 أي تراجعت ب 3 مراتب.

الشكل رقم(5):مكانة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2019).

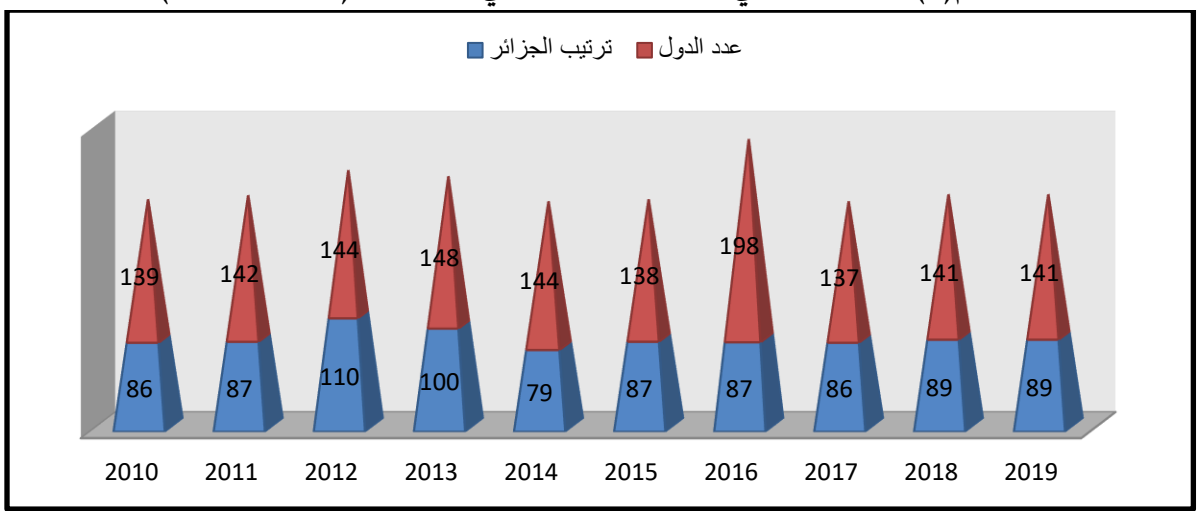

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(7).

المطلب الثالث: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات التي من شأنها أن تمكنها من تبوء مكانة خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تمتاز بموقعها الجغرافي المميز الذي يمثل ممرا مهما بين قارتي إفريقيا وأوروبا، وهي تتوسط بلدان شمال إفريقيا وتقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتتربع على أكثر من1200كلم من السواحل[1]، وكما أنها تتربع على مساحة تقدر ب 2381741 كلم مربع مما يجعلها أوسع بلد إفريقي و عربي و العاشر عالميا[2]، كما أنها تمتاز ب[3]:

- ✓ تحتوي على صحراء شاسعة غنية بالنفط و الغاز؛
- ✓ تحتوي على 843 منطقة صناعية (لغاية 2015) و منطقة نشاط على مساحة تتجاوز 15 ألف هكتار؛
- ✓ لدى الجزائر شبكة طرق متنوعة يبلغ طولها 112039 كلم (المرتبة 40عالميا، و الثالثة إفريقيا)، بما في ذلك 7329كلم من الطرق الوطنية أهمها الطريق السيار شرق غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها؛
- ✓ تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد يبلغ طولها 4500 كلم، و أكثر من 200 محطة تجارية نشطة؛
- ✓ يوجد بالجزائر 136 مطارا، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، كما أن شبكة النقل الجوي الداخلية جيدة ، 54 من هذه المطارات ذات مدرجات معبدة؛
- ✓ يوجد في الجزائر العديد من الموانئ البحرية البالغ عددها 53 ميناء موزعة على الولايات الساحلية؛

---

[1] أميرة بحيري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز و مقومات جذبه و معيقات طرده)**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد01، مارس 2020، ص ص 144.

[2] طالبي وداد، **دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات و تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري(دراسة للفترة 2000-2018)**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 02،2020، ص 565.

[3] أميرة بحيري، مرجع سبق ذكره،ص 144-148.

- ✓ سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية يسجل ويحقق معدلات نمو قوية من سنة إلى أخرى؛
- ✓ التغطية الكهربائية تعادل 96%.

الجدول رقم (8):نقاط القوة و الضعف والفرص والتهديدات للمناخ الاستثماري في الجزائر

❖ نقاط القوة	❖ نقاط الضعف
✓ البيئة المستقرة؛ ✓ قوة عمل شابة وتجيد عدة لغات؛ ✓ القرب الجغرافي من الأسواق الإستراتيجية؛ ✓ الاندماج الاقتصادي التدريجي ؛ ✓ توفر موارد طبيعية هائلة؛ ✓ مرونة سوق العمل؛ ❖ تكاليف الطاقة منخفضة؛	✓ التراجع في البيئة الأساسية؛ ✓ التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات المالية والبنكية؛ ✓ صعوبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ✓ نظام قانوني بطيئ؛ ✓ نقص الخبرة في مجال الاستثمار ؛
❖ الفرص	**❖ التهديدات**
✓ قطاع المحروقات و الطاقة ؛ ✓ قطاع الاتصالات؛ ✓ المناجم، السياحة، الصيد و الفلاحة؛ ✓ منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي؛ ✓ الانضمام المرتقب إلى منطقة التجارة العالمية.	✓ بيروقراطية الإدارة العامة؛ ✓ هجرة الأدمغة؛ ✓ انخفاض معدل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ✓ نقص التنسيق بين السياسات الوطنية؛ ✓ الوظائف متداخلة من المؤسسات المسؤولة عن الاستثمار.

المصدر: مرابط محمد، **دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على استثمارات الشركات–حالة الاستثمارات المباشرة للشركاتالأجنبية في الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل،2014،ص 158.

كل هذه المؤهلات من شأنها أن تمكن الجزائر من استقطاب حصيلة معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف مناطق العالم وفي شتى القطاعات.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيد لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد ، ويمكن توضيح حجم التدفقات الواردة إلى الجزائرفي الفترة (2010-2019) من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(9): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المبلغ	2301.23	2580.63	1499.45	1696.87	1506.73
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
المبلغ	-584.53	1636.30	1232.34	1466.08	1381.89

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

الشكل رقم(6):تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

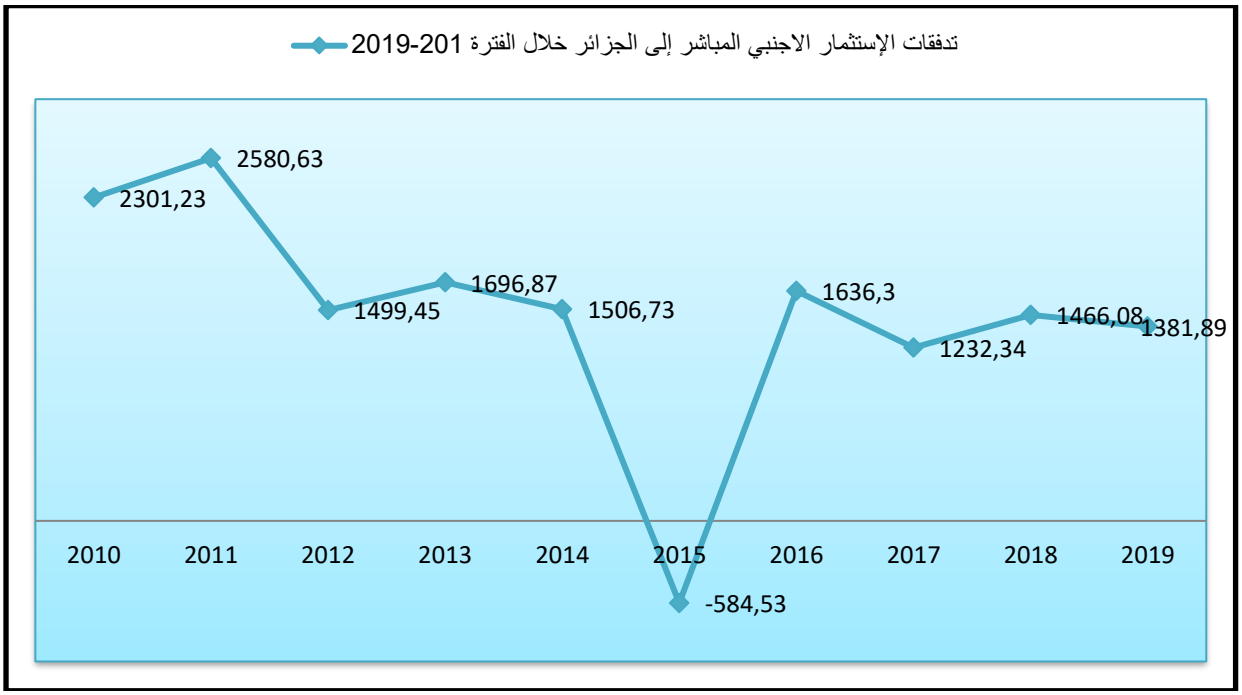

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (9).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية التي حدثت في 2008 حيث بلغ تطور تدفقات الاستثمار خلال سنتي 2010 و2011 ، 2301.23 و2580.63 مليون دولار على التوالي وهي تعتبر أعلى قيمة سجلتها الجزائر خلال مسيرة انفتاحها على العالم وهذا راجع التحفيزات والامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمرين الأجانب، إلا أنها لم تتمكن من الحفاظ على نفس الوتيرة إذ شهدت في سنوات الموالية انخفاض ملحوظ لدرجة أنه سجل بالسالب في سنة 2015 بقيمة 584،53- مليون دولار وهي أدنى

قيمة يسجلها خلال هذه الفترة، ليشهد بعدها سنة 2016 ارتفاع كبير ليصل 1636.3 مليون دولار وذلك راجع لتحسين سياساتها الاستثمارية وإضافة إلى التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي فضلا عن تشريعها قانون جديد حول الاستثمار وفر تحفيزات جبائية ومنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية، كما ارتفعت سنة2018 لتصل إلى 1466.08 مليون دولار وذلك بسبب الاستثمار في قطاع النفط والغاز وقطاع صناعة السيارات.

ارتفاع وانخفاض نسبي إلى غاية 2019.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الجزائر وجهة للاستثمار من قبل العديد من الدول المختلفة من جميع أنحاء العالم ومختلف الأقاليم والتي تمكنت من إقامة مشاريع استثمارية فيها وتأسيس شركات.

1) **أهم الدول المستثمرة في الجزائر:** لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية والجدول الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2019):

الجدول رقم(10): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)

*أهم الدول المستثمرة خلال الفترة (2011-2015)				**أهم الدول المستثمرة خلال الفترة (2015-2019)			
الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات	الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
إسبانيا	2.232.1	7	3	هونج كونج	6.000	1	1
قطر	2.150	2	2	الصين	3.827	12	7
تركيا	1.737.3	2	2	سنغافورة	3.151	3	1
لوكسمبورغ	837.3	1	1	فرنسا	2.266	16	15
بريطانيا	408.7	7	6	مصر	1.5533	3	3
فرنسا	376.6	15	13	تركيا	714	2	2
جنوب إفريقيا	350.0	1	1	قطر	666	1	1
سويسرا	268.2	3	3	إسبانيا	517	7	7
ألمانيا	175.8	6	6	سويسرا	400	6	5
ميانماربورما	159.8	1	1	اليابان	385	3	2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

*تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، ص124.

** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نشرة ضمان الاستثمار لسنة 2019، ص 18.

من الجدول السابق نلاحظ أن أهم الدول المستثمرة في الجزائر تختلف بين الفترتين (2011-2015) ، (2015-2019) حيث أنها مرتبة تنازليا حسب تكلفة الاستثمار ونوضحها كما يلي :

- ✓ خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2015 كانت إسبانيا أهم مستثمر أجنبي في الجزائر وذلك من خلال تأسيس3شركات وإنجاز 7 مشاريعبتكلفة 2.232.1 مليون دولار وهي أكبر قيمة مقارنة بالدول الأخرى،

أما فرنسا فقد تمكنت من بين جميع الدول من تأسيس أكبر عدد من الشركات والمشاريع في الجزائر التي بلغ عددها 15 و13 على التوالي بتكلفة 376.6 مليون دولار، أما سويسرا و ألمانيا وميانماربورما فتأتي في المراتب الأخير وذلك بسبب صغر تكلفة استثمارها مقارنة بالدول الأخرى و التي بلغت 268.2، 175.8، 159.8 مليون دولار على التوالي.

- ✓ أما خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019 فقد احتلت الصدارة هونج كونج وكانت أهم مستثمر في الجزائر من خلال أكبر تكلفة استثمار 6.000 مليون دولار رغم أنها لم تأسس إلا شركة واحدة وأنجزت مشروع واحد فقط، أما فرنسا فلازالت تعتبر الدولة الأكثر تأسيس للمشاريع والشركات في الجزائر، لتحتل إسبانيا وسويسرا واليابان المراتب الأخير بسبب صغر تكلفة استثمارها التي بلغت 666، 517، 400مليون دولار على التوالي .

2) **أهم الشركات المستثمرة في الجزائر:** نوضح أهم خمسة شركات مستثمرة في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): أهم شركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2011-2019)

*أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)			**أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)		
الشركة المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	الشركة المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
GROUP ORTIZ CONSTRUCCION Y SERVICIOS DEL MEDITERRANEO	2.209	5	CITIC GROUP	6.000	1
QATAR PETROLEUM	2.000	1	CHINA TATE CONSTRUCTION ENGINEERING CORPORTION(CSCEC)	3.300	1
TAYPA TEKSTIL	900	1	INDORAMA	3.151	3
ARCELORMITTAL	837	1	TOTAL	1.929	2
TOSYALI HOLDING	837	1	EGYPTIAN GENERAL PETROLEUM CORPORATION	1.404	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

*تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، ص124.

** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،نشرة ضمان الاستثمار،لسنة 2019، ص 18.

من الجدول السابق نلاحظ أنه:

- ✓ خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2015 تم إقامة 9 مشاريع من طرف أهم 5شركات مستثمرة في الجزائر.
- ✓ وخلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019 تم إقامة 8 مشاريع من طرف أهم 5شركات مستثمرة في الجزائر.

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تميزت المشاريع الأجنبية المنجزة بالجزائر بتمركزها في قطاعات معينة نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(12): التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة(2011-2019)

*تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2011-2015)		**تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2015-2019)	
القطاع	التكلفة(مليون دولار)	القطاع	التكلفة(مليون دولار)
المعادن	3،677.4	المواد الكيميائية	7،931
العقارات	1،729.8	النقل و التخزين	3،362
مواد البناء	1,307	المعادن	3،150
المنسوجات	947.6	الفحم والنفط والغاز	1،726
الأدوية	343.6	المعداتالأصلية للسيارات	1،410
المعدات الأصلية للسيارات	291.4	الطاقات المتجددة البديلة	831
الإتصالات	185.9	العقارات	669
الطاقات المتجددة البديلة	155.5	مواد البناء	579
الخدمات المالية	154.9	المطاط	249
مركبات أخرى غير السيارات	121.2	الفنادق و السياحة	202

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

*تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، ص124.

**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،نشرة ضمان الاستثمار، لسنة 2019، ص 18.

من الجدول السابق نلاحظ أن تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10قطاعات تختلف بين الفترة (2011-2015) و الفترة (2015-2019) حيث :

- ✓ خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2015 نلاحظ أن قطاع المعادن احتل المرتبة الأولى بتكلفة 3677.4 مليون دولار وتليه في المرتبة الثانية قطاع العقارات بتكلفة 1,729.8 مليون دولار ثم قطاع مواد البناء في المرتبة الثالثة بتكلفة 1307 مليون دولار لتأتي بعدها قطاع المنسوجات بتكلفة 947.6 مليون دولار وقطاع الأدوية بتكلفة 343.6 مليون دولار، أما قطاع المعدات الأصلية للسيارات 291.4 مليون دولار فقد احتل المرتبة السادسة ثم تليها قطاع الاتصالات في المرتبة السابعة بتكلفة 185.9 مليون دولار، ولتكون المرتبة الثامنة والتاسعة و العاشرة من نصيب قطاع الطاقات المتجددة البديلة بتكلفة 155.5 مليون دولار وقطاع

الخدمات بتكلفة 154.9 مليون دولار وقطاع المركبات الأخرى غير السيارات بتكلفة 12.2 مليون دولار على الترتيب.

- ✓ أما خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019 فنلاحظ تغيير في ترتيب بعض القطاعات وخروج بعضها ليحتل مكانها قطاعات أخرى، حيث احتل قطاع المواد الكيميائية المرتبة الأولى بتكلفة 7,931 مليون دولار، والمرتبة الثانية كانت لقطاع النقل والتخزين بتكلفة 3,362 مليون دولار، أما قطاع المعادن فقد احتل المرتبة الثالثة بتكلفة 3,150 مليون دولار ليليه في قطاع الفحم والغاز في المرتبة الرابعة بتكلفة 1,726 مليون دولار،أما في المرتبة الخامسة فكانت من نصيب قطاع المعدات الأصلية للسيارات بتكلفة 1,410 مليون دولار ثم في المرتبة السادسة يأتي قطاع الطاقات المتجددة البديلة بتكلفة 831 مليون دولار وفي المرتبة السابعة قطاع العقارات بتكلفة 669 مليون دولار، أما قطاع مواد البناء فقد احتل المرتبة الثامنة بتكلفة 579 مليون دولار ليأتي بعده قطاع المطاط بتكلفة 249 مليون دولار وأخيرا في المرتبة العاشرة يأتي قطاع الفنادق والسياحة بتكلفة 202 مليون دولار.

المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى للنهوض والمضي قدما بتنمية اقتصادية شاملة، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على وضع حزمة من الإجراءات لتحسين مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

المطلب الأول: وضع الجزائر في مؤشرات التنمية الاقتصادية

تتيح المؤشرات لمتخذي القرارات وواضعي السياسات أن يعرفوا ما إذا كانوا في الطريق الصحيح، كما تساعد على رصد التقدم المحرز نحو التنمية الاقتصادية، إذ يقاس الوضع القائم للتنمية الاقتصادية في أي بلد بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، وفيما يلي تحليل لوضع الجزائر في مؤشرات التنمية الاقتصادية .

أولا : مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هذا المؤشر القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية حيث يعبر على مستويات المعيشة، و يمكن توضيح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة (2010-2019) من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم(13):نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليخلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: دولار أمريكي

سنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	4.481	5.431	4.581	4.618	4.701	4.794	3.946	4.044	4.115	3.948

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على صندوق النقد العربي، تقارير التنافسية الاقتصادية العربية، لسنة2016،2017،2020.

الشكل رقم(7) :نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

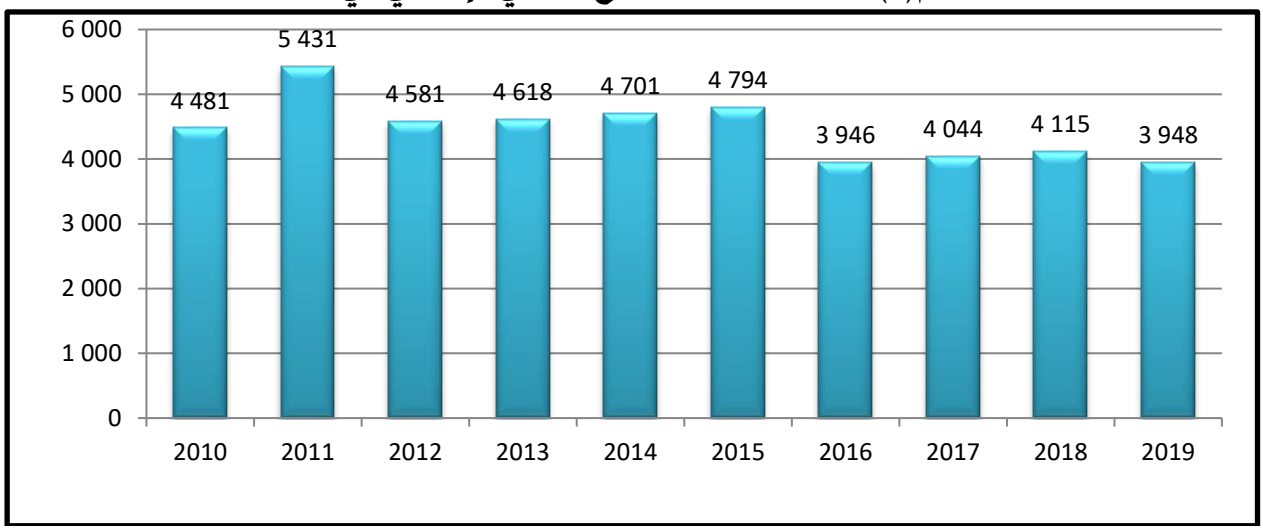

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(13).

نلاحظ من خلال الجدول السابق والرسم البياني أن نصيب الفرد في الجزائر خلال الفترة 2010 و2019 لم يعرف تغير ملحوظ إذ أنه حافظ على قيمة متقاربة طوال تلك الفترة تتراوح بين 3.946 كأدنى قيمة له سجلت خلال سنة 2016 و5.431 كأعلى قيمة لنصيب الفرد سجلت في سنة2011 وذلك راجع لنمو الاقتصاد.

ثانيا: مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، يوضح الجدول الموالي نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم(14):نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة:%

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل	36.3	31.8	31.4	40.4	43.6	51.1	52.2	48.7	47.1	45.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني لإحصائيات.

الشكل رقم(8):نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

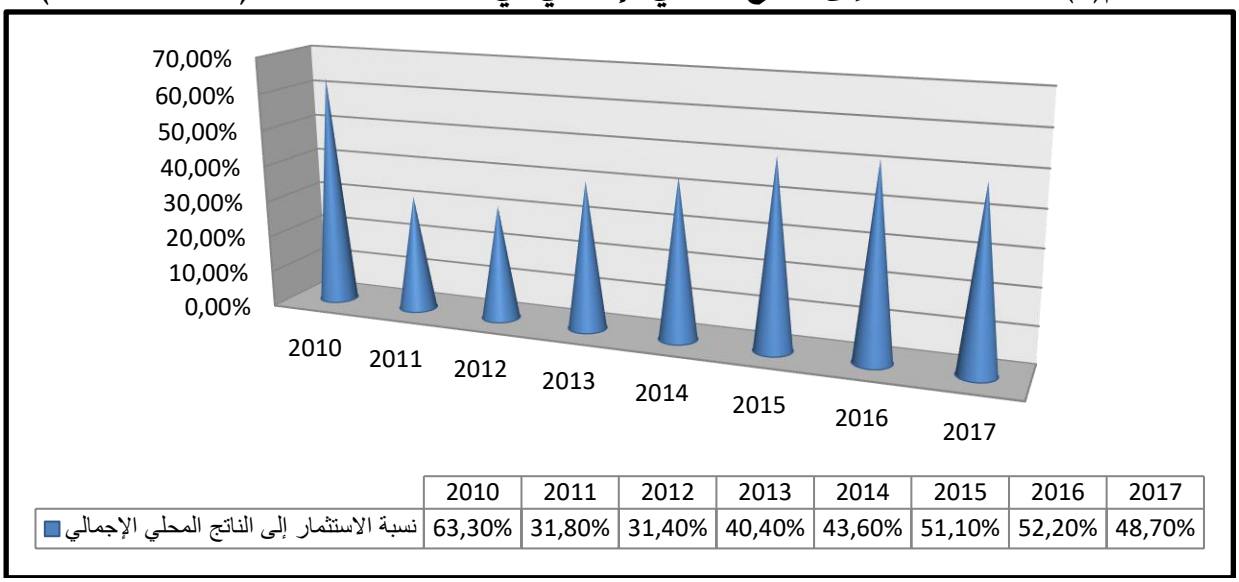

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	63,30%	31,80%	31,40%	40,40%	43,60%	51,10%	52,20%	48,70%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(14).

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني السابقين أن نسبة مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد سجلت في سنة 2010 معدل 36.3% لينخفض إلى معدل 31.4% سنة 2012 وهو أدنى معدل تحصلت عليه، ليشهد بعد ذلك ارتفاع مستمر إلى غاية 2016 أي سجلت معدل 52.2 % وهو أعلى معدل لها خلال هذه الفترة لكنها لم تتمكن من الحفاظ على هذه الوتيرة ، ليسجل بعدها انخفاض نسبي حيث بلغ 45.5% في سنة 2019.

ثالثا: مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يساعد هذا المؤشر في تقييم قدرة البلد على تحمل الديون، ويمكن توضيح الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2010-2019) من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (15):الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010 -2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	5.457	4.41	3.694	3.396	3.735	3.02	3.849	3.989	4.042	3.838

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر،النشرة الإحصائية الثلاثية 2019.

الشكل رقم(9):**الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010 -2019)**

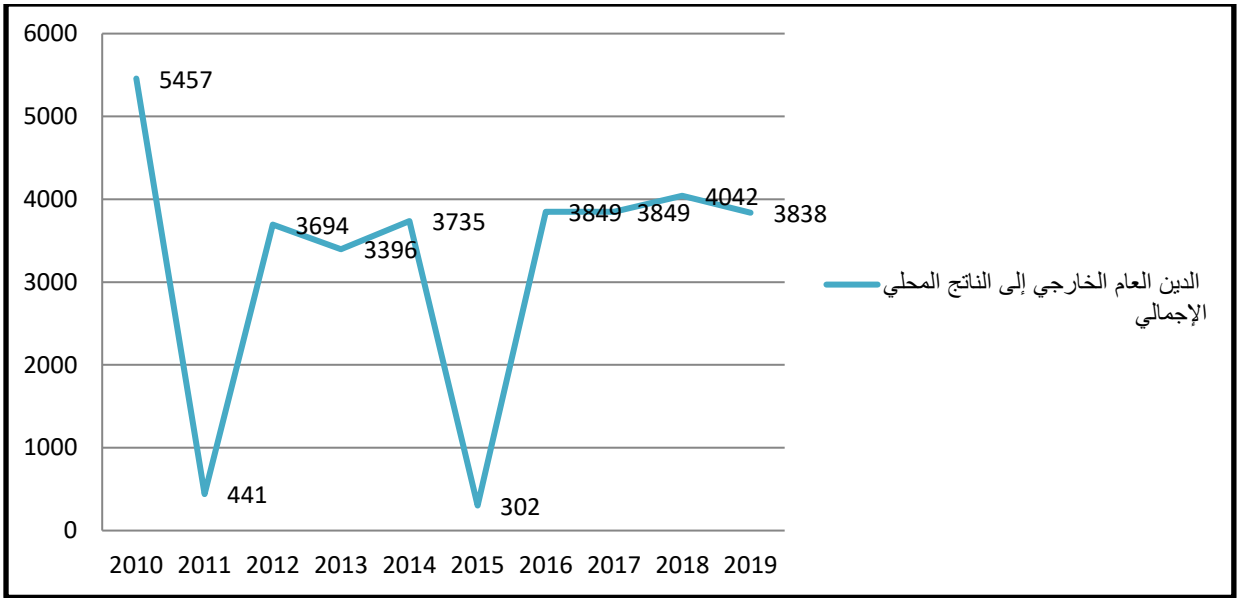

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(15).

من الجدول والرسم البياني السابقين نلاحظ أن حجم الديون الجزائر الخارجية سنة 2010 بلغت 5.457 مليار دولار وهي أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، و سنة 2011 بلغت 4.41 مليون دولار، لتشهد انخفاض نسبي من سنة 2012 إلى غاية 2017 وهذا راجع إلى أن الجزائر تقوم بتسديد ديونها ، ثم يرجع ليرتفع سنة 2018 وبعدها ينخفض في سنة2019.

رابعا: مؤشر التضخم

توجد علاقة ترابط بين تغيرات معدل التضخم و استقرار البيئة الاقتصادية، نوضح معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) في الجدول الموالي:

جدول رقم(16): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2010 -2019) **الوحدة:%**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	6.4	5.6

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية،2017،2020.
- تقرير صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي،2021.

الشكل رقم(10):تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2010 -2019)

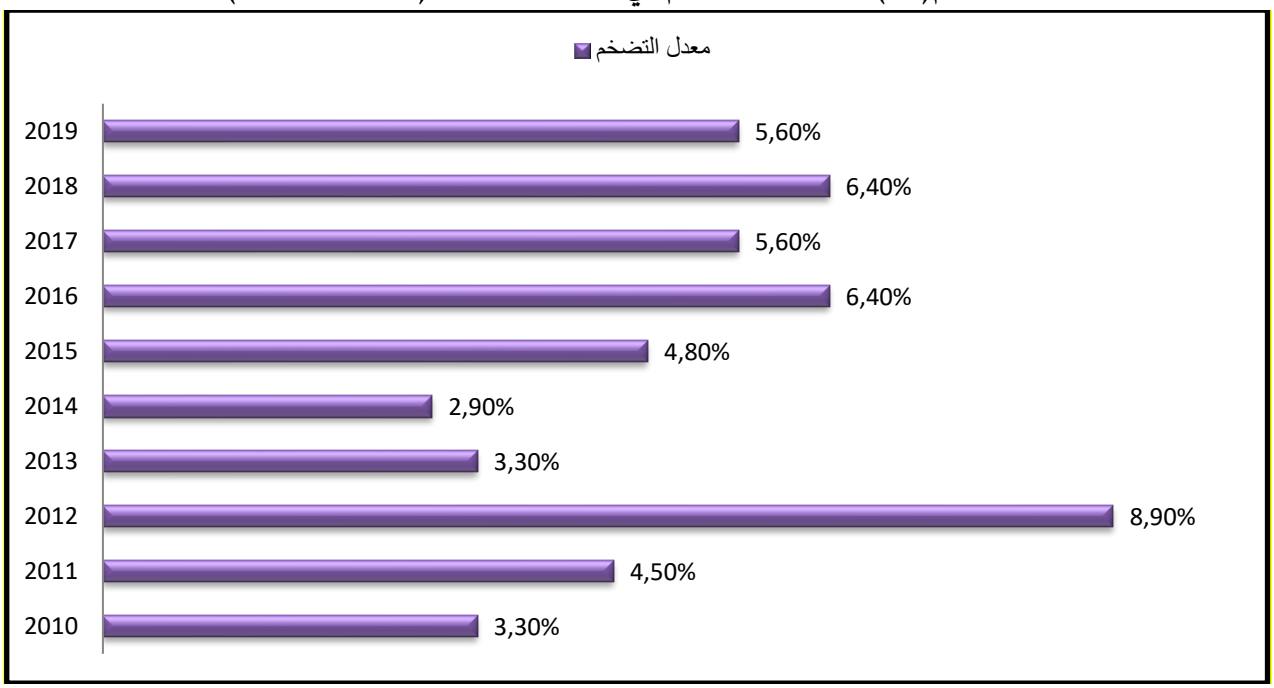

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(16).

من خلال الجدول السابق و الرسم البياني نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر قد عرف ارتفاع من 3.9 إلى 8.9خلال سنوات 2010 و 2012 وهي أعلى قيمة له، ليشهد بعد ذلك انخفاض خلا سنتي 2013 و2014 حيث سجل 2.9 وهي أدنى قيمة له خلال هذه الفترة ، ليرتفع إلى غاية 2019، و ذلك بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أدى إلى ارتفاع في مختلف الأسعار .

خامسا:مساهمة القطاعات الرسمية

تلعب مساهمة القطاعات الرسمية دورا مهما في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية، يوضح الجدول الموالي مساهمة القطاعات الرسمية في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018):

الجدول رقم (17):مساهمة قطاع الزراعة و الصناعة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليار دينارجزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة	1015.3	1183.2	1421.7	1646	1771.5	1936.4	2140.3	2219.1	2426.9
الصناعة	617.4	663.8	728.6	771.8	838.5	900.9	979.3	1044.9	1128.0

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة قطاع الزراعة والصناعة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2018 كانت معتبرة إذ عرفت ازدهار وارتفاع مستمر طوال هذه الفترة إذ بلغت سنة 2018، 2426.9 ، 11280 مليار دينار جزائري على التوالي.

الشكل رقم(11):مساهمة قطاع الزراعة و الصناعة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)

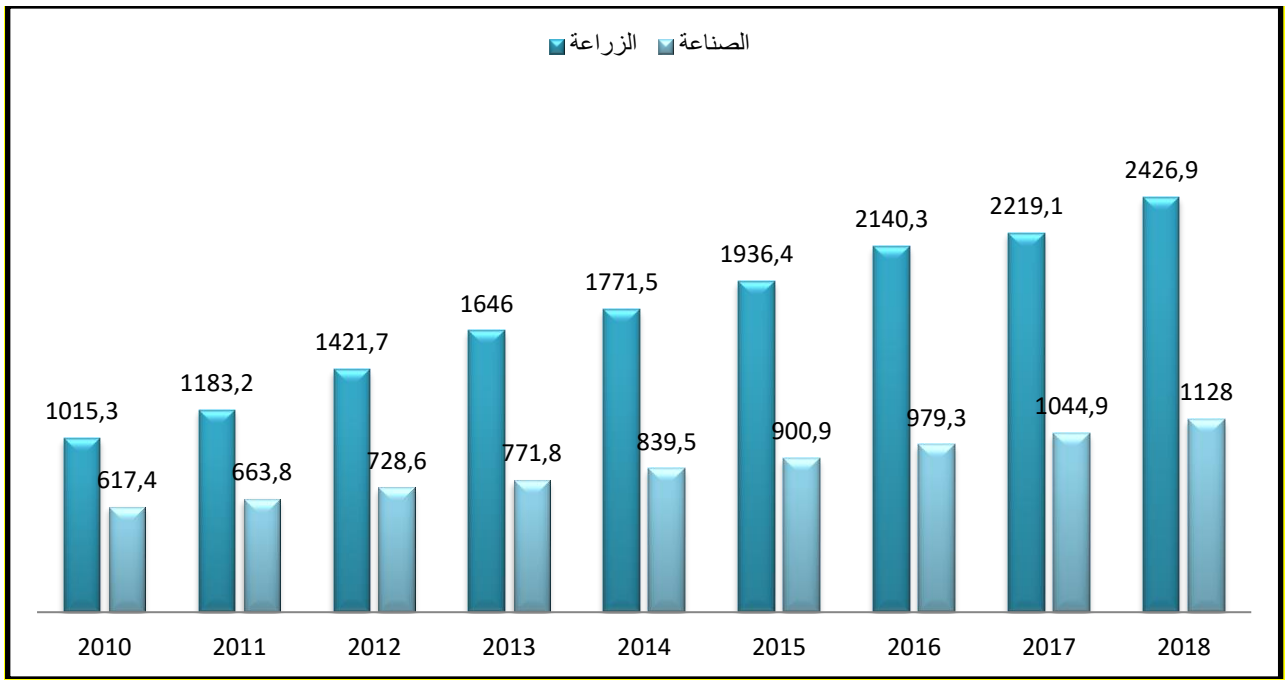

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (17).

سادسا: مؤشر الفائض في ميزان التجاري

يعبر الفائض في ميزان التجاري عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، ويمكن توضيح رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010-2018) في الجدول الموالي:

جدول رقم(18): رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010 -2018)

الوحدة: ملايير الدينارات

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الرصيد	18.205	25.961	20.167	9.88	0.459	-8.0883	-20.127	-14.412	-16.70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:الديوان الوطني للإحصائيات و بنك الجزائر.

من الجدول السابق نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري في الجزائر بلغ سنة 2010 18.205 مليار دينار ، ليشهد أعلى ارتفاع له سنة 2011 بقيمة 25.961 مليار دينار ليسجل بعد ذلك سلسلة من الانخفاضات المستمرة من سنة 2015 إلى غاية 2018 لدرجة أنه سجل بالسالب أدنى قيمة له 20.127- مليار دينار سنة 2016.

الشكل رقم(12):رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010 -2018)

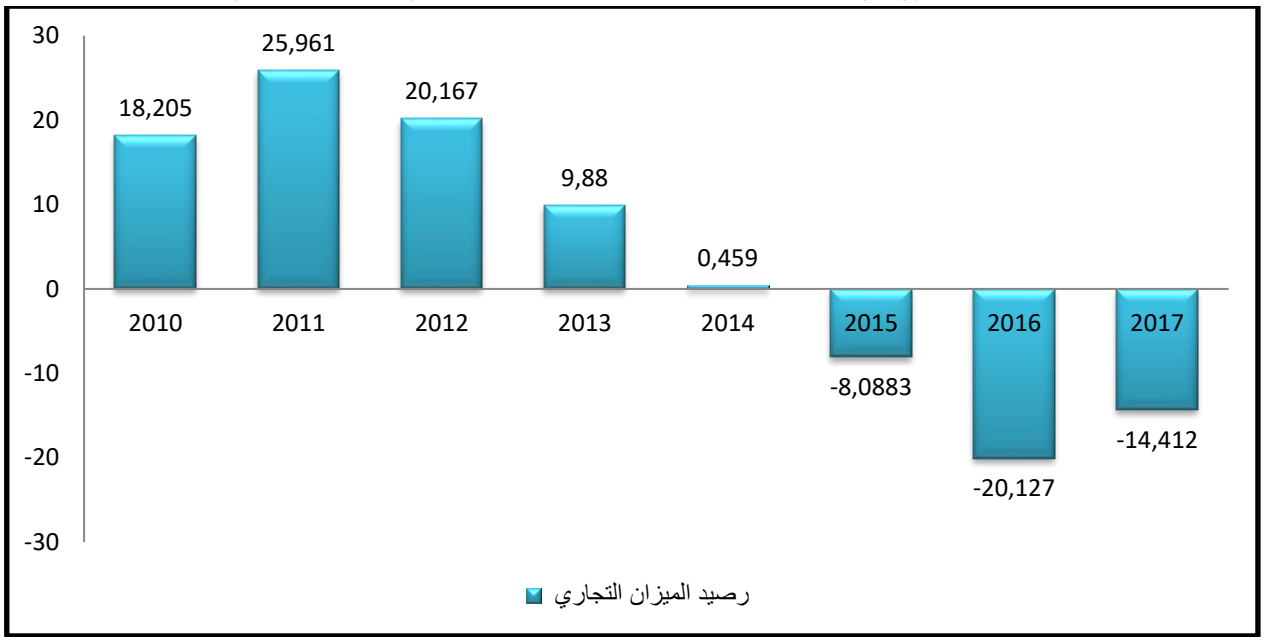

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(18).

سابعا: مؤشر البطالة

يعبر معدل البطالة عن حالة التشغيل في بلد ما، ويمكن توضيح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2010-2019) في الجدول الموالي:

جدول رقم (19): معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 **الوحدة: %**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على:

- تقارير بنك الجزائري لعام 2013،2016.
- أطلس بيانات العالم متاح على الموقع: https://ar.knoema.com/atlas(تاريخ الاطلاع يوم 2020/06/04 على الساعة 16:00).

نلاحظ من الجدول السابق والرسم البياني أن معدل البطالة في الجزائر بقي ثابت خلال سنة 2010 و2011، ليسجل في سنة 2013 نسبة 9.8% وهي أدنى نسبة له خلال هذه الفترة، ليرتفع بعد ذلك من سنة 2014 إلى غاية 2019 بنسب متقاربة لم تتجاوز 11.7 %و هي أعلى نسبة.

الشكل رقم(13):معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(2010-2019).

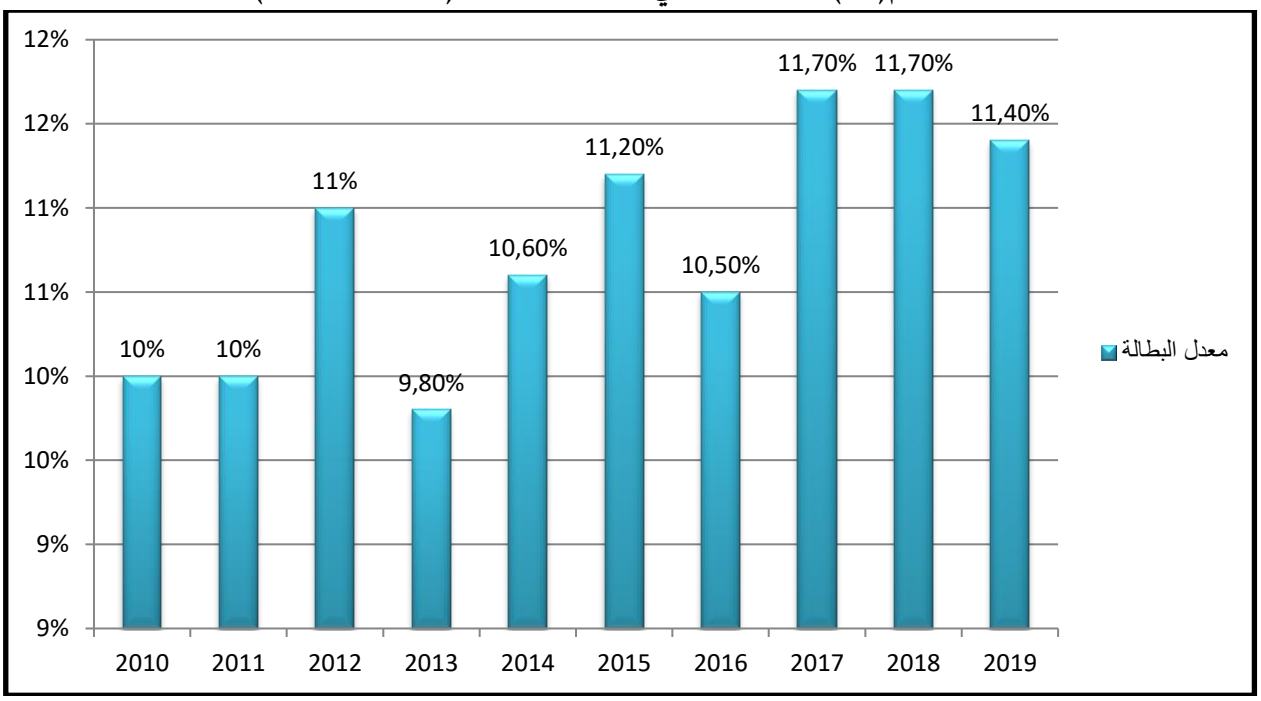

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(19).

تاسعا: معدل نمو السكان

يعني النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل، يمكن توضيح معدلات نمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) في الجدول الموالي:

جدول رقم(20): تطور معدلات نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: %

سنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل	2.03	2.04	2.16	2.07	2.015	2.15	2.17	2.09	1.99	1.93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- تقرير بنك الجزائر 2018.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل نمو السكان في الجزائر عرف تراجع مستمر خلال الفترة 2010 و 2019 من 2.03 إلى 1.93 كأدنى معدل نمو وهو يعتبر أكبر معدل نمو في العالم.

الشكل رقم(14):تطور معدلات نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

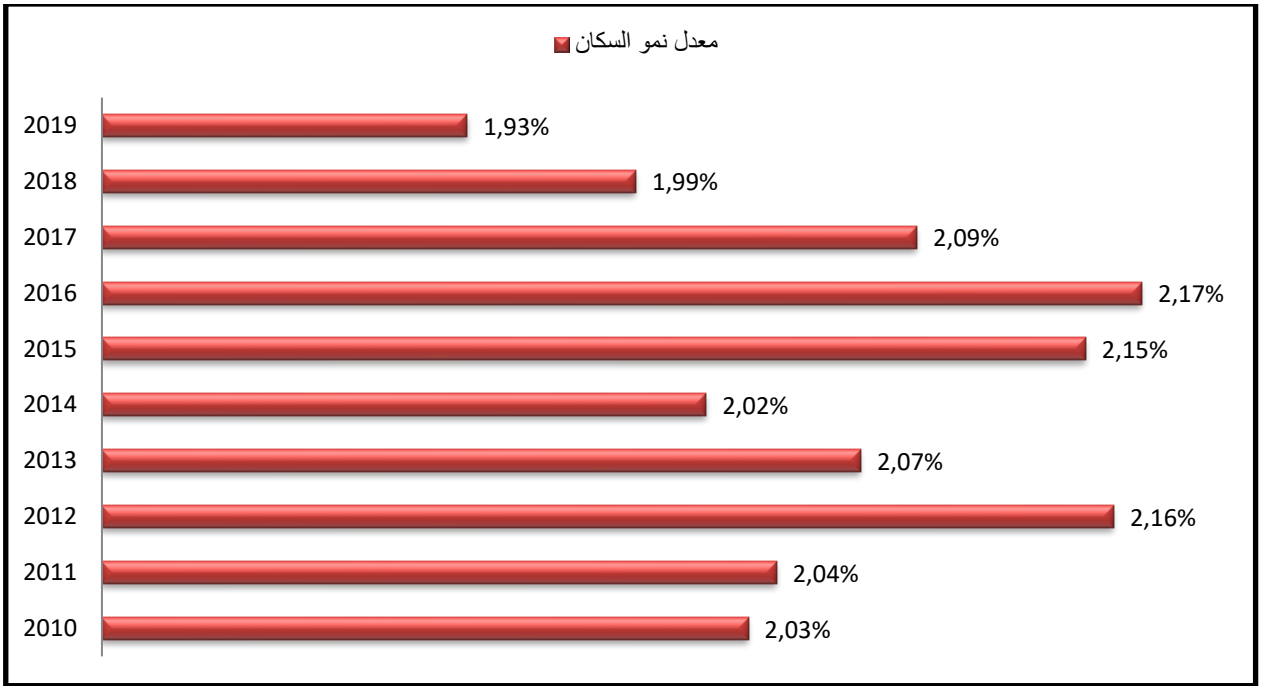

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(20).

مما سبق وبناء على وضع الجزائر في مؤشرات التنمية الاقتصادية، يتضح أن مستويات التنمية الاقتصادية جد منخفضة .

المطلب الثاني: مجهودات الجزائر في التنمية الاقتصادية

نظرا لتدهور وضعية التنمية الاقتصادية في الجزائر قامت بتسطير مجموعة من البرامج التنموية المختلفة، حيث وضعت ثلاثة برامج تنموية بداية من سنة 2010 إلى غاية2019 ، ندرسها كما يلي:

الفرع الأول: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

أولا : تعريف البرنامج التنمية الخماسي

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **سنة** 2010 وقد قدرت قيمته الإجمالية ب21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار[1]، وهو يشتمل[2]:

1) استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

2)إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.

[1]عقون شراف و آخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ،المجلد 2 ، عدد خاص ، أفريل 2018 ، ص 204.

[2]فرحات عباس و سعود وسيلة، عرض **عام لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلا الفترة 2001-2014**، مجلة الاتصاد و القانون ، العدد 1، جوان 2018 ، ص 71.

ثانيا: أهداف البرنامج التنمية الخماسي

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي[1]:

- ✓ الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية؛
- ✓ تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- ✓ مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة للإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ ترقية و تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية؛
- ✓ تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب و دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- ✓ دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

[1] هدى بن محمد، **عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة السياسة و الاقتصاد، العدد5 ،يناير 2020 ، ص ص 47-48.

ثالثا: مضمون البرنامج التنمية الخماسي

يمكن تلخيص مضمون البرنامج في الجدول الموالي:

الجدول رقم(21): توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي (2010-2014)حسب القطاعات

البرامج	المبلغ المخصص (مليار دج)	النسبة
1) برنامج تحسين التنمية البشرية.	**9903**	
✓ السكن	3700	
✓ التربية، التعليم العالي، التكوين	1898	
✓ المهني.	619	**%45.42**
✓ الصحة.	1800	
✓ تحسين وسائل و خدمات الإدارة–	1886	
✓ العمومية.		
✓ باقي القطاعات.		
2) برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	
✓ قطاع الأشغال العمومية و النقل.	5900	
✓ قطاع المياه.	200	**38.52%**
✓ قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3) برنامج **دعم التنمية الاقتصادية:**	3500	
✓ الفلاحة و التنمية الريفية.	1000	
✓ دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
✓ دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.	500	**16.05%**

المصدر: نبيل بو فليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،العدد9، 2013، ص 48.

الشكل رقم(15): توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي 2010-2014

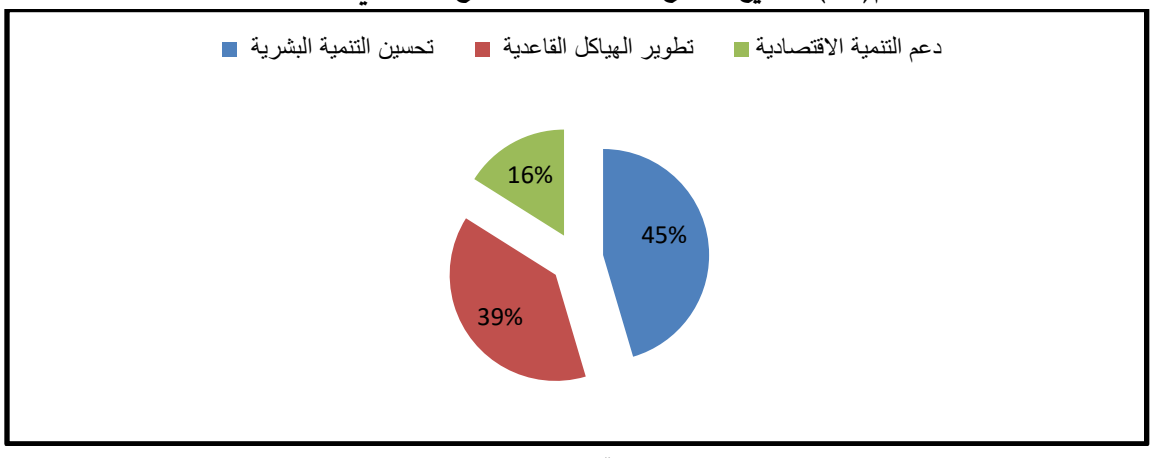

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(21).

ولتفصيل مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014،نلاحظ من الجدول السابق ما يلي[1]:

1) **تحسين التنمية البشرية:** لقد خصص للتنمية البشرية أكثر من 45% من مجموع المبلغ المخصص للبرنامج وذلك لتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال:

- ✓ مايقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و600000 مكان بيداغوجي جامعي و400000مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنيين؛
- ✓ أكثر من 5000 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركزا صحيا متخصصا و377 عيادة متخصصة للتخصصات، و70 مؤسسة متخصصة لفئة المعاقين؛
- ✓ مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية 2014؛
- ✓ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- ✓ تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه مع إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
- ✓ أكثر من 5000 منشاة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعدة متعددة الرياضات و400 مسبح و أكثر من 200 نزل ودار شباب.

2) **تطوير المنشآت القاعدية:** لقد تم تخصيص نسبة معتبرة لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية و ذلك من خلال:

- ✓ أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛
- ✓ أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية و تحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية ب المطارات؛
- ✓ ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم؛
- ✓ ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة إدارات ضبط الضرائب و التجارة.

3) **دعم التنمية الاقتصادية:** كما يخصص البرنامج مبلغ 1500 مليار دج لدعم التنمية الاقتصاد الوطني من خلال :

- ✓ رصد أكثر من 100 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية و الريفية؛
- ✓ ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض؛

[1] برنامج التنمية الخماسي ص ص 2-3 .

- ✓ ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى ب 2000 مليار دولار من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البيتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

4) مجالات أخرى:

- ✓ فيما يصخ إنشاء مناصب الشغل فسيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخيريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيوفرها تنفيذ البرنامج ويولدها النمو الاقتصادي، مما يسمح بخلق ما يخلق ما يقارب 3 ملايين منصب شغل .
- ✓ كما يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام في المنظومة الوطنية وفي المرافق العمومية.

رابعا: نتائج البرنامج التنمية الخماسي

تمثلت بعض نتائج البرنامج الخماسي 2010-2014 في ما يلي[1]:

- ✓ قدر متوسط معدل نمو الاقتصادي خلال أربع سنوات (2010-2103) ب 3% إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة ارتباط مستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى؛
- ✓ تسجيل مستوى معدل البطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب مابين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، فعلى الرغم من خلق حوالي 1052000 منصب عمل بين سنتين (2010-2013) إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما يشير إلى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1152000، وبالتالي فإن هذا البرنامج لم يؤثر بشكل كافي على معدل البطالة مقارنة ببرامج توطيد النمو الاقتصادي السابقة؛
- ✓ تمكن الاقتصاد الجزائري ضمن هذا البرنامج من تحسين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة ب9.8% سنة 2013، كما حقق الميزان التجاري فائض بلغ 0.59 مليار سنة 2014 ، وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 0.13 مليار دولار سنة 2013، وتحسن في حجم المديونية الخارجية ب 3.39 مليار دولار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 190.66 سنة 2012.

رغم هذه النتائج و تحسن المؤشرات تبقى بين من يرى بأن الاقتصاد حقق نتائج إيجابية نظرا لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية تثمن توجهات الدولة نحو تحقيق التنمية إلا أن البعض الأخر لاينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الإصلاح والاستثمارات بنفس المنظار وذلك باعتبار التوازن الداخلي و الخارجي حالات ظرفية وليست أداة لتحقيق أهداف قاعدية وأساسية ولم تساهم في تحفيز النمو وخلق الشروط الضرورية للإقلاع.

[1]. عقون شراف و آخرون مرجع سبق ذكره،ص 205.

نوضح أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي، في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): تطور معدلات النمو الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة:%

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	06	5.2	7.1	7.1	5.1
معدل النمو في قطاع المحروقات	-2.6	-3.2	-3.4	-5.5	1.8
معدل نمو الناتج المحلي	3.4	2.4	3.3	2.8	4.1

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائري عام (2010،2011،2012،2013،2014)

الشكل رقم(16):تطور معدلات النمو الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)

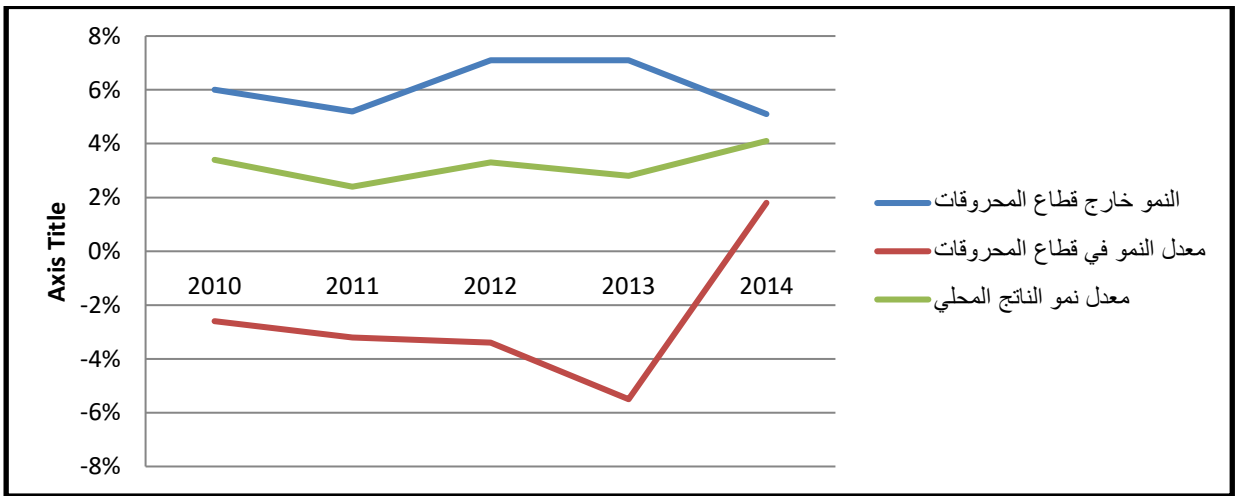

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(22).

من خلال الجدول السابق نلاحظ، أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهدت نمو قطاع المحروقات الذي وصل إلى -5.5% ، الأمر الذي يؤكد الارتباط القوي الطردي بين معدل النمو الاقتصادي و معدل نمو قطاع المحروقات. ومن هنا يمكن تأكيد على أن تدهور قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2010-2014.

الفرع الثاني: توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

أولا: تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة التي قامت بها الجزائر حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب

التخصيص الخاص رقم"143-302"[1]، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 في ظرفية خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية، ويعتبر هذا البرنامج أحد الدعائم التنموية في الفترة الراهنة وأنشئ خصيصا لذلك[2].

ثانيا:أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي[3]:

- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية التكوين والصحة العمومية، ربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه و الغاز ...الخ و ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة ؛
- ✓ بلوغ نمو قوي لناتج المحلي الخام، بمستوى قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- ✓ إيلاء الاهتمام الأكثر بالتنوع الاقتصادي و تحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛
- ✓ استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- ✓ إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع و ترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] نور الذين بلقليل و الهاشمي بن واضح، **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD)- لدراسةميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج – المسيلة وفقا لمشاريع سنة 2015**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، العدد 8،2017، ص 652.

[3] العالية مناد و مزريق عاشور، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلىغاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد22، 2020، ص 212.

ثالثا: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي

يمكن تلخيص مضمون البرنامج خلال الفترة 2015-2016 في الجدول الموالي :

جدول رقم(23): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016)

القطاعات	2015	2016	المجموع (مليارج)	نسبة المئوية%
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2.
الفلاحة و الري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية و التكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية و مواضيع أخرى	900	860	.176	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8

المصدر:هدى بن محمد، **عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة السياسة و الاقتصاد، العدد5 ،يناير 2020 ، ص52.

الشكل رقم(17): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016

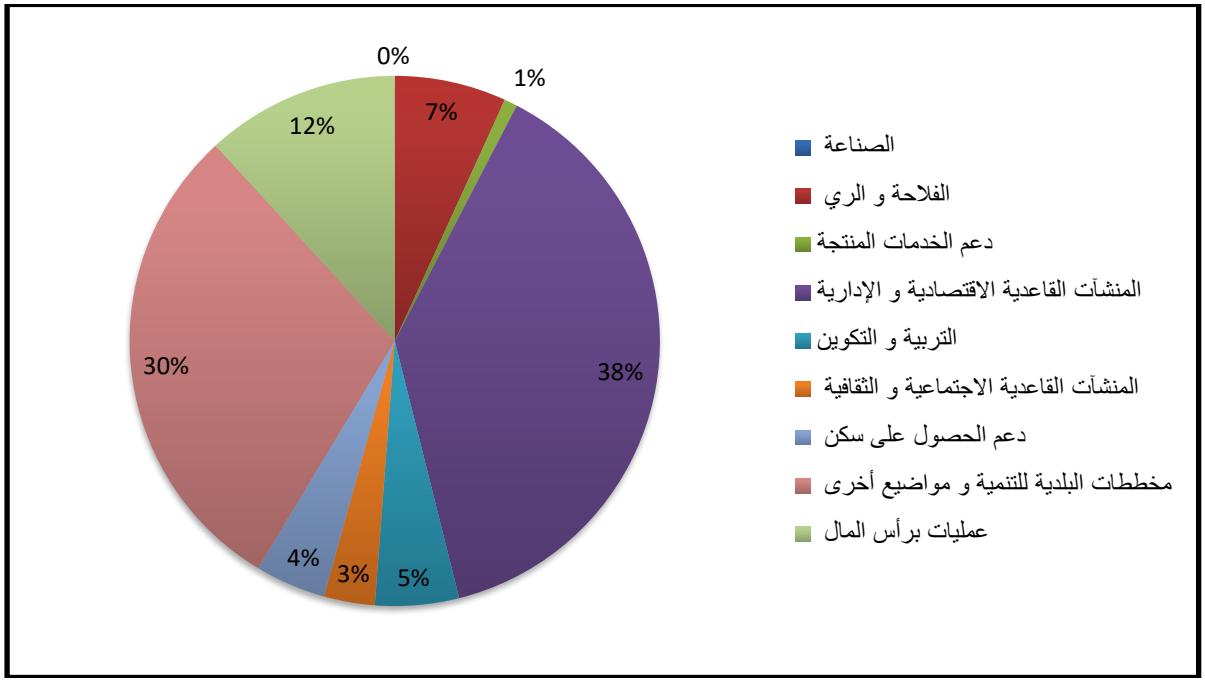

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(23).

ولتفصيل محتوى البرنامج مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016، نلاحظ من الجدول السابق ما يلي[1]:

- ✓ قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016، وذلك بنسبة 38.4%من مبلغ البرنامج وهذا بعد ما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سبقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض؛
- ✓ أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية و القاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر ب 29.5% من مبلغ البرنامج؛
- ✓ عمليات رأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية،تخفيض الفوائد..الخ) ب 11.8% من مبلغ البرنامج؛
- ✓ باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر ب 8.4% من مبلغ البرنامج؛
- ✓ حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال 2016 انخفض بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر ب 54%، وهذا راجع لانخفاض مدا خيل البلاد والتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى تقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

رابعا: نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مدا خيل الدولة.

ولهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم 115-302، 120-302، 134-302، 143-302، بتاريخ 31 ديسمبر 2016و صب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ 300 مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديدي رقم 145-302، حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره 300 مليار دج ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم 115-134،302-302، 143-302، عقب إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

برامج الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016[1].

نوضح أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي، في الجدول الموالي:

الجدول رقم(24):أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي2015-2016

الوحدة:%

القطاعات/ السنوات	2015	2016
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5	2.3
معدل النمو في القطاع المحروقات	0.4	7.7
معدل نمو الناتج المحلي	3.8	3.3

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات2015،2016.

الشكل قم(18):أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي2015 -2016

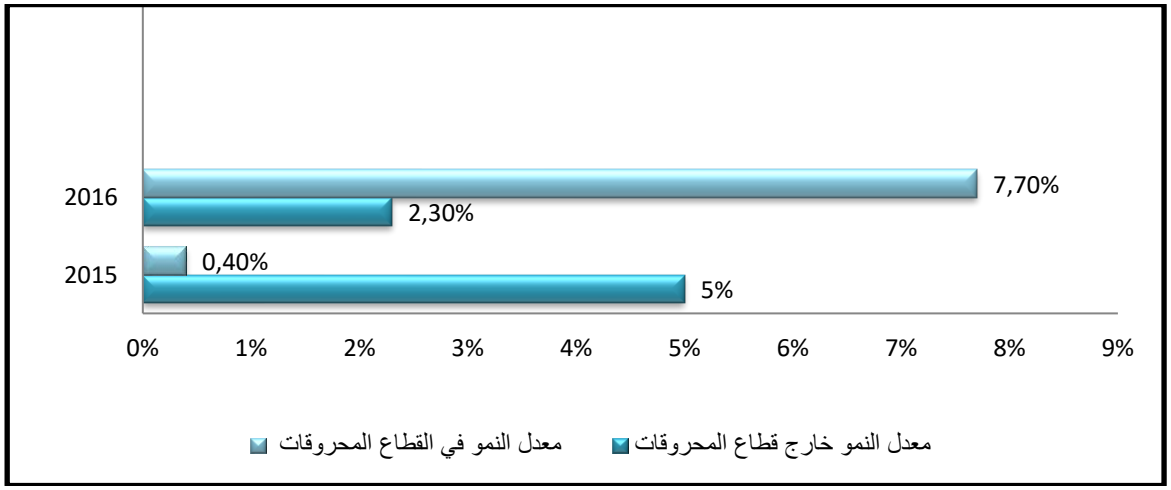

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على الجدول(24).

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج المحلي من 3.8% إلى 3.3% سنة 2016، وكذلك بالنسبة لمعدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي شاهد انخفاض من 5% إلى 2.3% سنة 2016، أما معدل النمو في قطاع المحروقات فقد شهد ارتفاع من0.4% إلى 7.7% سنة 2016.

الفرع الثالث: برنامج النمو الجديد 2016-2030

أولا: تعريف برنامج النمو الجديد 2016-2030

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديد للنمو الاقتصادي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ويرتكز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة (2016-2019)، وعلى آفاق

[1]. هدى بن محمد،مرجع سبق ذكره، ص 55.

لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030، ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو[1]:

1) **مرحلة الإقلاع(2016-2019)**: وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
2) **المرحلة الانتقالية (2020-2025)**: هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.
3) **مرحلة الاستقرار (2026-2030)**: والتي في نهايتها يستنفذ الاقتصاد قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو فيالحفاظ على السير المالي الخارجي للبلاد من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، وتحفيز إنشاء على إنشاء المؤسسات،استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال[2].

ثانيا:أهداف برنامج الجديد للنمو 2016-2030: تتمثل الأهداف التي يسعى البرنامج لتحقيقها فيمايلي[3]:

- ✓ المسار المتواصل للنمو؛
- ✓ مضاعفة حصة الصناعة التحويلية؛
- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي؛
- ✓ الانتقال الطاقوي؛
- ✓ تنويع الصادرات.

وتتحقق هذه الأهداف ضمن الخطوط التوجيهية تتوزع كالآتي:

- ✓ تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة وبالأخص الصناعة الإلكترونية والرقمية والصناعات الغذائية، والسيارات والإسمنت، والصناعة الصيدلانية وقطاع السياحة والنشاط ألبعدي للموارد المنجمية؛
- ✓ تأمين الموارد الطاقوية و تنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية؛
- ✓ الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدية المقررة و عددها 50 منطقة ؛

[1] عقون شراف و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص208.

[2] مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017،ص7، متاح على الموقع:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf(تاريخ الإطلاع يوم 26 ماي 2021 على الساعة 18:30)

[3] مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، مرجع سبق ذكره، ص6،

- ✓ توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وخصوصا مع مراجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة؛
- ✓ أما تطوير القطاع الفلاحي الذي لم يتم التطرق إليه في النموذج الجديد للنمو، فيظل فيما يخصه، يسترشد بتدابير الدعم التي أملاها السيد رئيس الجمهورية في 2009، وكذا بالمساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أفريل 2014.

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر

تتنوع وتتعدد الآثار التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف، ومن أجل توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر سنقوم بدراسة مساهمته في توفير مناصب الشغل ومساهمة في الناتج المحلي الإجماليو مساهمة في الميزان المدفوعات، بالإضافة للمساهمة في تحسين المالية العموميةو تحسين نوعية المنتجات و الخدمات في الجزائر.

لكن قبل التطرق لذلك سنقوم بمقارنة حجم المشاريع الاستثمارية المحلية في الجزائر حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية فيها وذلك من خلال التركيز على إحصائيات سنة 2018، ونوضح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول(25):حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرحة بها خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دينار جزائري)	النسبة
الاستثمار المحلي	4105	%99.5	1530299	%91.3
الاستثمار الأجنبي	20	%0.5	145850	%8.7
المجموع	4125	%100	1676149	%100

المصدر: برنه عبد العزيز و شربي محمد الأمين، **تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد01،أفريل 20121، ص123

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنهخلال سنة 2018 قد بلغ إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر 4125 مشروع بقيمة 1676149 مليون دينار جزائري، حيث استحوذالاستثمار المحلي على النسبة الأكبر منه إذ تمثل 99.5 %بعدد مشاريع 4105 بقيمة 1530299 مليون دينار جزائري، كما استحوذ الاستثمار الأجنبي على النسبة الأدنى إذ تمثل 0.5%بقيمة 145850 مليون دينار جزائري ،وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من اختلالات كبيرة رغم الجهود الإصلاحية التي تبدلها الجزائر

لتحسين مناخها الاستثماري من أجل استقطابه، ومنه سيكون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر ضئيل بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

الفرع الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتقليل من حدة البطالة وذلك من خلال توفير مناصب شغل إضافية، والجدول الموالي يوضح عدد مناصب الشغل التي تم توفيرها خلال سنتي 2018 و2019.

الجدول رقم (26):مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال سنتي 2018و 2019 (مليون دولار)

2018				2019			
عدد شركات	نفقات الرأسمالية	عدد المشاريع	عددمناصب الشغل	عدد شركات	نفقات الرأسمالية	عدد المشاريع	عددمناصب الشغل
17	9،259	18	11،287	17	2،316	24	4،988

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

الشكل رقم (19):مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال سنتي 2018و 2019

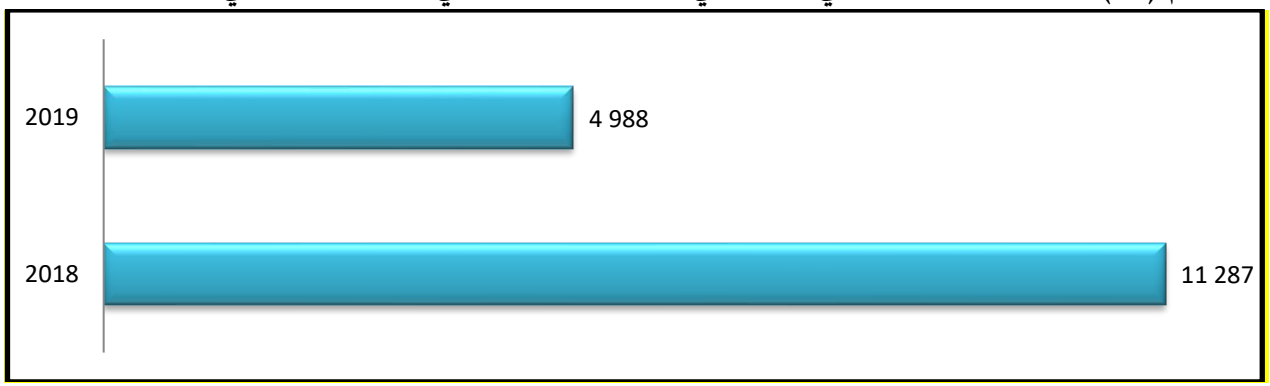

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (26).

نلاحظ من الجدول السابق أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال سنتي 2018 و2019 ساهم في توفير عدد معتبر من مناصب الشغل 11،287 منصب من خلال 17 شركة قامت ب 18 مشروع بلغت نفقاتها الرأسمالية 9،259 مليون دولار، و4،988 منصب من خلال 17 شركة قامت ب 24 مشروع بلغت نفقاتها الرأسمالية 2،316 مليون دولار على التوالي، كما نستنتج أن عدد المشاريع لا يعبر بالضرورة على عدد مناصب الشغل التي يوفرها حيث نلاحظ أن عدد المشاريع في سنة 2018 رغم قلتها وفرت عدد أكبر من مناصب الشغل مقابل عدد المشاريع الذي ارتفع في سنة 2019 لكنه و فر مناصب شغل أقل بكثير منه في 2018.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا في تكوين اليد العاملة في الجزائر ، حيث رغم كثرة مراكز التكوين والمؤسسات التعليمية و الجامعات (أكثر من 120 مؤسسة جامعية)،إلا أنه توجد هوة بين هذه النخبة الجامعية والنقص المسجل في التقنيين و المهندسين و المسيرين المؤهلين، الأمر الذي يحتاج إلى مساهمة المستثمرين الأجانب بالتعاون مع الحكومة الجزائرية على إحداث نوع من الانسجام و التوازن بين عروض التكوين واحتياجات السوق.

تم تسجيل مساهمة بعض المستثمرين الأجانب في تكوين اليد العاملة وفق الاحتياجات المباشرة لسوق العمل، حيث أنشأت مؤسسة Schneider Eclectique Algérie معهدا للتكوين يقدم تكنولوجيا تقنية في ميادين متنوعة (المراقبة الصناعية، التوزيع الكهربائي...الخ)، والأمر شبيه أيضا لدى مؤسسة Toyota Algérie التي فتحت مركزا للتكوين متخصصا في صيانة وإصلاح السيارات التي تسوقها الجزائر، كما أن مؤسسة Michelin Algérie تساهم بحيوية في مهنية عملية التوزيع من خلال تقديمها لإرشادات ومساعدات لزبائنها[1].

[1]بغداد بنين و آخرون، مرجع سبق، ذكره، ص 126.

الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياس النشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة،إذ يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي مقياس للتنمية الاقتصادية في تلك الدولة، ولهذا كان من الأهمية دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، و سنقوم بتوضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول(27):مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة(2010-2019)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة من الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي%)
2010	161,16	%3.6	2301.23	%1.43
2011	200,25	%2.9	2580.63	%1.28
2012	209,02	%3.4	1499.45	%0.72
2013	209,71	%2.8	1696.87	%0.81
2014	213,86	%3.8	1506.73	%0.70
2015	166,36	%3.7	-584.53	%-0.32
2016	160	%3.2	1636.30	%1.02
2017	170,16	%1.3	1232.34	%0.72
2018	175,41	%1.2	1466.08	%0.84
2019	171,09	%0.8	1381.89	%0.81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علىالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، و بيانات البنك الدولي متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS (تاريخ الاطلاع يوم 2021/06/17 على الساعة21:00).

الشكل رقم(20): نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي للجزائر

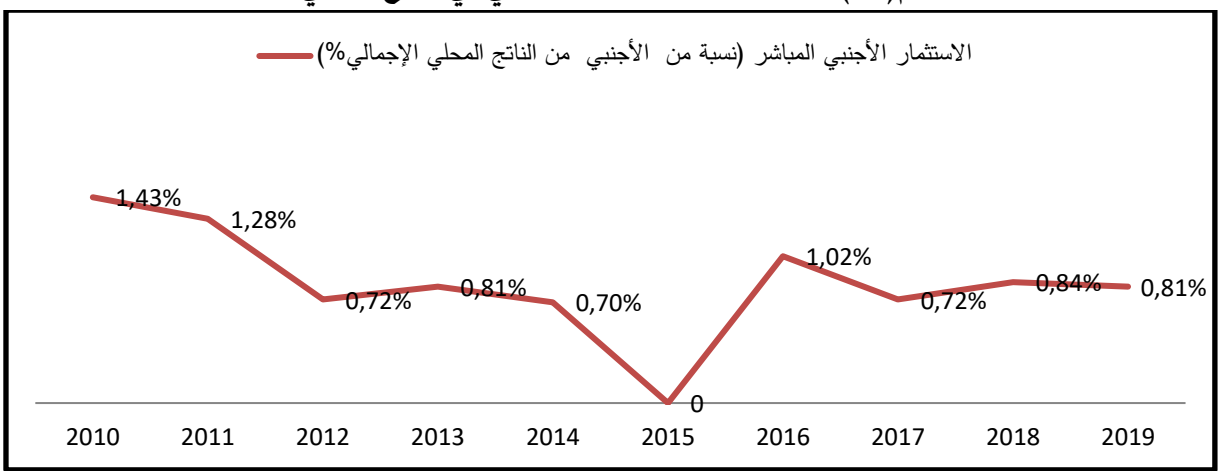

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(27).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تذبذب في نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي الوافد إلى الجزائر إذ أنه يتراوح مابين 0.32- % وهي أدنى نسبة له خلال هذه الفترة و0.84% كأعلى نسبة التي حققها سنة 2018، وفي العموم إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ضعيفة ، فهو لم يتعدى نسبة 2% وذلك راجع إلى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري

إن زيادة حجم المبادلات التجارية في البلد المضيف له أثر جيد على ميزان المدفوعات، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مجموعة من عناصر ميزان المدفوعات اخترنا منها الميزان التجاري الذي يظهر عليه مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة الصادرات السلعية أو تخفيض الواردات السلعية .

ونوضح في الجدول الموالي حجم الصادرات و الواردات السلعية خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم(28):حجم الصادرات و الواردات خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات السلعية	40,473	47,247	50,378	55,028	58,580	51,702	47,089	46,059	46,197
الصادرات السلعية	57,053	73,489	71,688	64,974	60,061	34,668	30,026	35,191	41,168

المصدر: ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية السمات و الاتجاهات ، العدد1، السنة 2020، ص 55.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه من الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2015 كانت قيمة الصادرات السلعية تفوق قيمة الواردات السلعية حيث بلغت 57،053مليون دولار مقابل 40،473 مليون دولار من الواردات السلعية كأضعف قيمة، في حين نلاحظ انعكاس الأمر من 2016 إلى 2018 حيث فاقت قيمة الواردات السلعية قيمة الصادرات السلعية .

من الآثار الإيجابية و المؤكدة للاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد المساهمة في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات السلعية. والجزائر كغيرها من البلدان و رغم قلة حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إليها إلا أنه من المؤكد أنه يساهم إما في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات السلعية، لكن لا يمكن إثبات ذلك وذلك لغياب الإحصائيات التي تبرهن على ذلك بشكل دقيق ومفصل.

لكن ما يمكن قوله أن حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضعيفة مما يوحي بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة أساسا للسوق المحلي، أي إما أن[1]:

- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تساهم في تلبية الطلب المحلي الذي لم يكن ملبيا سابقا بالواردات.
- ✓ **أو أن** الاستثمارات الأجنبية تخفض في الواردات الجزائرية من خلال أدائها لدور إحلال الواردات.

الفرع الرابع: مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحسين المالية العمومية للجزائر

تعد الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في إطار الخوصصة الكاملة للمؤسسات العمومية أو في إطار الشراكة الأجنبية من العوامل التي تساعد في إزالة الأعباء المالية التي تتحملها الخزينة العمومية الناتجة عن تعثر مثل هذه المؤسسات و تحقيقها لنتائج سلبية خلال فترات زمنية متتابعة.

وقد ترجع تلك الأعباء إلى مداخيل تجنيها الخزينة العمومية من خلال العوائد الناتجة عن الاقتطاع الضريبي سواء عن ممارسة النشاط الاستغلالي أو الضرائب على الأرباح حين تحققها.

فالخوصصة أو الشراكة السالف ذكرهما يساهمان في الحفاظ على استمرارية هذه المؤسسات في ظروف أحسن مما كانت عليه،الأمر الذي يوفر فرص عمل و منتجات رأسمالية أو استهلاكية أو خدمية في حاجة إليها السوق المحلي بدلا من استيرادها، و كلها عناصر تساهم في تمويل الخزينة العمومية من خلال الضرائب المباشرة التي تفرض عليها[2].

الفرع الخامس: مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحسين نوعية المنتجات و الخدمات في الجزائر

تظهر مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحسين نوعية المنتجات و الخدمات من خلال دخول مستثمرين أجانب في نشاطات محددة، ففي بعض القطاعات تحسنت جودة إنتاج المنتوجات بعد دخول المؤسسات الوطنية مع شراكة أجنبية لتتحسن نوعية المنتوجات و تتعدد في ظرف وجيز، و مثال على ذلك المؤسسات المنتجة لمواد التنظيف المنزلية، بل يمكن ذكر أمثلة أخرى في الكثير من قطاعات النشاط التي دخلها المستثمرون الأجانب،

[1] بغداد بنين و آخرون، مرجع سبق ذكره ،ص126.

[2] بغداد بنين و آخرون، مرجع سبق ذكره ،ص126-127.

كالسلع الكهرومنزلية، و المشروبات الغازية، و بعض مواد البناء (الإسمنت خصوصا)، و قطاع الاتصالات (الهاتف المحمول).... الخ[1].

المبحث الثالث:مقترحات استقطاب الاستثمار الأجنبي وإنعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر

لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر يجب عليها بذل مجهودات جبارة من أجل تحسين مناخها الاستثماري وإنعاش التنمية الاقتصادية فيها.

المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في الجزائر

الفرع الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر

تعاني الجزائر من مجموعة من العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية نحوها نذكر منها ما يلي [2]:

1) **عوائق الإدارية و التنظيمية:** نلخصها في ما يلي:
   - ✓ غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط؛
   - ✓ تعقد و بطء الإجراءات الإدارية،
   - ✓ تداخل الصلاحيات بين الهيئات، وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة؛
   - ✓ عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة إلى أخرى؛
   - ✓ تعقد و طول الإجراءات الجمركية
   - ✓ تعدد الرسوم وثقلها، وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكييف مع المستجدات؛
2) **عوائق التمويل:** يعتبرالنظام البنكي من أهم العوائق في وجه المستثمرين الأجانب، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
   - ✓ طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها؛
   - ✓ شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها؛
   - ✓ صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة؛
   - ✓ عدم وجود بنوك متخصصة في الاستثمار بالإضافة إلى عدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطر.
3) **عائق العقار الصناعي:** يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، ويتجلى هذا العائق ضمن العناصر الموالية:
   - ✓ صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري؛
   - ✓ تعدد و تعقد الإجراءات الإدارية والقضائية؛
   - ✓ الارتفاع الشديد في أسعار الأراضي بسبب جشع الوسطاء والمضاربين؛

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 246-247.

[2] مرابط محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 155- 157.

- ✓ عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية للمعايير الأساسية؛ نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية و اجتماعية وليست اقتصادية؛
- ✓ عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية، الأمر الذي يعيق خوصصتها، أو شراكتها مع متعاملين أجانب.

4) عائق تعثر إجراءات الخوصصة: قامت الجزائر بنص تشريعات تخص عمليات الخوصصة، إلا أنها لم تكن كافية لتحفيز الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، ويرجع ذلك للأسباب الموالية:

- ✓ عدم كفاءة أداء السوق المالية؛
- ✓ البطء في تعيين المجلس الوطني للخوصصة، بصفته الهيئة المكلفة بمتابعة إجراءات الخوصصة، ؛
- ✓ التداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة، المجلس الوطني لمساهمة الدولة والشركات القابضة؛

5) عائق الوصول إلى المعلومات: تعد المعلومات الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، وتتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي فيما يلي:

- ✓ عدم كفاءة شبكات الاتصال؛
- ✓ صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات؛
- ✓ عدم تطابق الهيئات المكلفة بالإعلام و الإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات؛
- ✓ ندرة المنشورات و الدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة.

6) **عائق عدم كفاءة إجراءات الترويج الاستثمارية:** إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفتقر غلى الكفاءة والفعالية اللازمة، ويبرز ذلك من خلال:

- ✓ عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الترويج للاستثمارات؛
- ✓ عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج ببناء انطباع إيجابي وجذاب للمشروعات الاستثمارية؛
- ✓ عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزهم عن مرافقة المستثمرين.

7) **عوائق الفساد:** يعد الفساد طاهرة عالمية و متداخلة الجوانب، فضلا عن كونها أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار، و منه إبطاء معدل التنمية. تتجلى ابرز مظاهره في [1]:

- ✓ الانحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية،
- ✓ استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاحتيال، الاختلاس، الابتزاز ولرشوة؛
- ✓ الاعتداء على المال العام، كسحب قروض من البنوك العمومية بفوائد منخفضة؛

[1] وصاف سعيدي و قويدري محمد، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 08، سنة 2008، ص 39.

- ✓ الإستلاء على الممتلكات العامة عن طريق الممتلكات العامة عن طريق تزوير الأوراق الرسمية، واستئجارها لفترات زمنية طويلة بمبالغ زهيدة؛
- ✓ تسريب معلومات و بيانات رسمية لقاء الحصول على رشاوي.

قد سجلت الجزائر أعلى لمؤشرات الفساد في قطاع البناء و الأشغال العمومية، النقل ، والصحة...الخ.

8) **عائق تأرجح البيئة السياسية و الأمنية:**غياب الاستقرار السياسي و الأمني يؤثر على توافد الاستثمارات الأجنبية، فقد شهدت الجزائر فترات حرجة سياسيا و أمنيا ،حيث صنفت الجزائر ضمن البلدان ذات الخطر الجد مرتفع و ذلك حسب بعض المؤشرات. وقد اتسمت الجزائر في السنوات الأخيرة بانفراج سياسي وأمني، إلا أن المستثمرين الأجانب لا يزالون متخوفين من البيئة السياسية و الأمنية فيها[1].

9) **عائق البنية التحتية:** رغم التطور الذي عرفته البنى التحتية في الجزائر، إلا أنها تبقى غير كافية وتحتاج إلى استثمارات إضافية سواء في شبكة المواصلات أو الاتصالات.

10) **هروب رؤوس الأموال الجزائرية إلى الخارج:** إن توجه رؤوس المحلية إلى الخارج يعود إلى اختلالات التي تعرفها بيئة الأعمال في الجزائر وهو ما يشكل ضمنيا وبطريقة غير مباشرة إشارة للمستثمرين الأجانب بعدم جدوى استثمار أموالهم في الجزائر[2].

الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر

تعاني الجزائر من معوقات تحد من وصولها إلى تحقيق التنمية المرجوة، ونذكر هذه المعوقات كما يأتي:

أ. **معوقات الإدارية:** يمكن تلخيص أهم العوائق التي يعاني منها الجهاز الإداري في الجزائر بما يسمى بأزمة الاختراق الإداري والتي تعبر عن ضعف قدرة السلطة للوصول إلى مختلف قطاعات ومستويات المجتمع والتغلغل في كافة أنحاء إقليمها ؛

ب. معوقات الأمنية: يعتقد بأن أصل الأزمة الأمنية في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى إخفاق النظام في تحقيق البنية السياسية والتحول للديمقراطية بشكل سليم ؛

ج.معوقات الفساد: يرجع أسباب المشاكل التي تعاني منها الجزائر في جميع الميادين سواء الاقتصادية أو الاجتماعية إلى تفشي طاهرة الفساد التي وجدت أرضية صلبة ؛

د.معوقات فشل السياسات الحكومية المتبعة: لهذا العامل دور كبير في تأخر عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر،ويعود هذا إلى عدم قدرة النظام على التوصل لسياسات ملائمة و استراتيجيات جيدة تمكنه من ذلك،وهذا الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى الخيارات الغير رشيدة التي تتخذها ابتداءا من السياسة الاقتصادية المصنعة التي أظهرت عدم قدرة المجتمع الجزائري على مواكبتها[3]؛

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 46.

[2]فرج الله أحلام و حمادي موارد، **حوافز الاستثمار في الجزائر وفق القانون 09/16 و أهم عوائق تطبيقه**، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019، ص 88،ص 94.

[3]فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية:دراسة حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة1، قسنطينة، الجزائر،2012، ص ص 390-397.

هـ. معوقات اجتماعية:وتتمثل في :

- ✓ ثقافة العيب وهي تتمثل في كره المجتمع لبعض الوظائف كالنجارة، الحدادة، الزراعة و عامل النظافة، حيث يخجل الفرد من العمل بهذه الوظائف خوفا من نظرة المجتمع الساخرة؛
- ✓ وجود بعض العادات و التقاليد السلبية؛
- ✓ عدم تنمية مواهب الأفراد و تشجيعهم؛
- ✓ عدم اعتناء الأفراد بصحتهم؛

د. **معوقات بشرية:** قلةعدد الأخصائيين الذين يستطيعون القيام بإدارة التنمية، حيث تفتقر العديد من مؤسسات الدولة إلى وجود كفاءات ذوي قدر عال من الخبرة في مجال التنمية مما يؤدي إلى سوء إدارة التنمية، و هذه المشكلة جاءت نتيجة عدم توفر مؤسسات تهتم بتأهيل أفراد قادرين على إدارة التنمية بالشكل الصحيح و المطلوب[1]؛

هـ. **معوقات اقتصادية:** تتمثل في :

- ✓ الخلل في هيكل الاقتصاد؛
- ✓ عدم كفاءة إنتاج منتجات الدولة التجارية؛
- ✓ قانون المنافسة بين التجار محدود؛
- ✓ الاستغلال المفرط للمواد البيئية غير المتجددة؛
- ✓ ديون الدولة المتراكمة؛
- ✓ كثرة الأراضي الصحراوية والتي تعتبر عائق أمام بناء العديد من المشاريع و التي تفتقر إلى البنى التحتية.

و.**معوقات سياسية:** تتمثل في

- ✓ تدخلات السياسة الخارجية بأمور الدولة؛
- ✓ التمويل القادم من الخارج لمعظم المشاريع[2].

[1] إسراء ربحي، مرجع سبق ذكره.

[2] حنين العتوم، **معوقات التنمية في الدول النامية**،متاح على الموقع:https://e3arabi.com(تارخ الاطلاع يوم 2021/05/02 على الساعة 17:24)

المطلب الثاني : سبل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر

الفرع الأول: سبل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في إطار زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يمكن إتباع بعض السياسات المقترحة لاستقطابه

أولا: السياسات المتعلقة بتحسين بيئة الاستثمار العام

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار، استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسات المالية و النقدية والتحكم في التضخم؛ كما أن تفاعل وتداخل عناصر المناخ الاستثماري العام تؤثر بشكل كبير على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة معينة وتترجم محصلة ذلك التفاعل و التداخل إلى عناصر جذب وعناصر طرد للاستثمار، فكلما تحسنت عوامل الجذب في المناخ الاستثماري كلما زادت فرص الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكلما ضعفت تلك العناصر زادت بالمقابل عوامل الطرد، مما يؤدي إلى انخفاض التدفقات المحتملة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: السياسة المتعلقة بالإطار التنظيمي و التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر

يفضل المستثمرون الأجانب البلدان التي تتوفر على قوانين تكفل الأمان و الضمان والتي تتمتع بالحماية التي تكفلها القوانين الوطنية أو المعاهدات، و ليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة و مستقرة، توفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر الأجنبي و تقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها عند اتخاذه قرار الاستثمار. كما ترتبط معاملة وحماية الاستثمار الأجنبي بموقف البلد من الأجانب مقارنة بالمعاملة الوطنية و النزيهة و المنصفة، و عدم التمييز في تحويل الأموال ونزع الملكية وتسوية المنازعات. وتتوقف كفاءة مرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار على عدد الهيئات التي تتعامل مع المستثمرين، وكذلك على عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات و تسوية المنازعات، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما قل عدد الإجراءات وانخفضت التكاليف والوقت المستغرق لقيام المشروع [1].

ثالثا: السياسات المتعلقة بانتهاج التدابير الاستباقية و تقنيات الترويج المستهدفة للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر استخدام الترويج الإلكتروني و استخدام تكنولوجيا الإتصالات من الأساليب الحديثة في تقنيات التويج، حيث يجب أن تراعي الهيئات المكلفة إلى هذا العنصر مع عرض البيانات بعدة لغات، حيث يتمكن زوار الموقع الإلكتروني على اختلاف جنسياتهم من الإطلاع والاستفادة من الإحصائيات والبيانات المعروضة، كما يمكن ربط الموقع الشبكي بمواقع الوزارات و الهيئات و قواعد البيانات، و باقي الجهات الحكومية التي لها صلاحيات تقديم الخدمات للمستثمر. كما أن الجهود الترويجية للفرص الاستثمارية للبلد تعتبر من الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يجب أن تتوفر أولا عوامل الجذب الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، لأن عدم توافرها لا يساعد على نجاح استراتيجيات الترويج المعتمدة،

[1] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر – تونس المغرب)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2008، ص ص 172 173.

فالمستثمر الأجنبي يقوم باتخاذ قراره الاستثماري بناء على مجموعة من المعطيات الاقتصادية والتي عادة ما تكون قابلة للقياس و ليس على مجرد ترويج تقوم به الدولة، وهذا الوضع يكمن في سوق لسلعة عديمة القيمة وفاسدة قابلة للاستهلاك.

رابعا: السياسات المتعلقة بتقديم الحوافز الجيدة و الإعفاءات الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من الاتجاه السائد في معظم البلدان النامية يذهب إلى منح المزيد من الإعفاءات والضمانات والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الواقع العلمي أثبت أن رأس المال الأجنبي قد اتجه في كثير من الأحيان إلى دول شحيحة في منح هذه الحوافز أكثر من اتجاهها إلى الدول التي كانت أكثر سخاء و كرما في منح هذه الحوافز، و لهذا فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة ترشيد الحوافز وتوجيهها وربطها بالأولويات الاقتصادية، التي تخدم أهداف التنمية الوطنية بحيث تصبح عامل جذب حقيقي للمستثمرين المحليين و الأجانب على حد سواء، و يجب أن ينظر إليها على أنها من عوامل الجذب المكملة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وليست من العوامل الرئيسية لقرارات الاستثمار[1].

لنجاح السياسات المقترحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من توفر مقومات تعتمد عليها هذه الأخيرة، نذكرها كما يلي[2]:

- ✓ تعزيز التنمية البشرية و توفير العمالة المدربة في مختلف القطاعات الاقتصادية ؛
- ✓ توفير خارطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر و القطاعات التي تشملها؛
- ✓ تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقيها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأن تحديد الهدف يؤدي إلى تحديد الحافز، ومن ثم تكون الحوافز موجهة مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على خزينة الدولة؛
- ✓ تكوين سمعة جيدة لدى المستثمرين الأجانب و التركيز على الاستثمارات طويلة المدى بدلا من الاستثمارات قصيرة المدى، وفي هذا السياق فإن وضع حوافز على درجة عالية من الكفاءة سيؤدي إلى تشجيع المستمرين على البقاء لفترات أطول مما يحقق مزيدا من التدفقات ، كما أن الاهتمام بالجيل الأول من المستثمرين الأجانب قد يخلق انطباعا ايجابيا لباقي المستثمرين؛
- ✓ الاعتماد على سياسة منح الحوافز والإعفاءات الموجهة التي تؤدي إلى تقليل التكاليف على الميزانية؛ العامة للدولة من جهة و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى؛
- ✓ توفر الإرادة السياسية على أعلى المستويات السياسية والتشريعية و التنفيذية، والحاجة إلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية واضحة تترجم في الواقع العملي من خلال وضع القوانين الملائمة وتبسيط الإجراءات

---

[1] غانية نذير ، **استقطاب الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 11، ديسمبر 2016،ص ص 52 -53.

[2]، نفس المرجع السابق ،ص ص 53- 54.

الحكومية واستقرار اللوائح التنظيمية، وتوفير الشفافية وتقليل المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- ✓ أن تكون سياسة دعم الاستثمارات الأجنبية مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وليست متناقضة له[1].

الفرع الثاني: سبل إنعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر

هناك جملة من المتطلبات الأساسية التي لابد من الأخذ بها والعمل على أساسها لتحقيق التنمية الاقتصادية، نذكر منها:

- ✓ يتوجب العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وتحقيق درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي؛
- ✓ يتوجب إيجاد استثمارات حكومية في البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذا المجال بشكل يحقق فيه القطاعين العام والخاص قفزة اقتصادية نوعية؛
- ✓ يتوجب العمل على رفع مستويات التنمية البشرية من خلال البرامج والخطط الناجحة، فرفع مستويات التنمية البشرية يعني أن شرائح المجتمع المتعلمة ستكون قادرة على تحقيق التغيير أكثر من الشرائح الأخرى وستكون أكثرها قدرة على تحقيق التغيير المنشود؛
- ✓ لابد من أن توفر الأمن والاستقرار، ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة والعمل في الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة...الخ؛
- ✓ معالجة جميع المشكلات الاقتصادية (البطالة، التضخم،و عجز الميزانية...الخ)[2]؛
- ✓ العمل على زيادة الرواتب والأجور للعملين في القطاعين العام و الخاص بما يتطلب مع أنماط المعيشة؛
- ✓ التقييم النقدي، فخزينة الدولة و جدول الموازنة العامة هما الفاصل الرئيسي والمؤشر الأكثر صدقا وصحة على نجاح المشروع التنموي، كما أنه يحد من الفساد والاستغلال والممارسات التي من شأنها عرقلة التطور والنمو؛
- ✓ العناية والاهتمام بالمؤسسات العامة والتي أصبحت واحدة من أهم عجلات الإنتاج؛
- ✓ إدارة التنمية هذه الخطوة مرتبطة بالحكومة التي يقع على عاتقها مهمة السعي والحث نحو التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والتوجه نحو السياسات الرشيدة التي تحول دون إعاقة عملية التقدم والتطور[3].

---

[1] عبو هودة، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر"دراسة حالة الجزائر و دراسة قياسية" خلال الفترة (1970-2006)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008، ص 133.

[2] جوان فداء الدين حمو، **سبل التغيير في الدول النامية(التنمية الاقتصادية و التنمية السياسية،و التنمية الاجتماعية)**، متاح على الموقع:https://ara.yekiti-media.org4(تاريخ الإطلاع يوم 2021/05/01 على الساعة 19:54).

[3] نهاد محمد إدريس الشريف، **معوقات التنمية في الدول النامية**، متاح على الموقع:https://hyatok.com تاريخ الإطلاع يوم 2021/05/01 على الساعة 19:47).

خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر، ففي سبيل استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتفعيله قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير التي من شأنها أن تعزز مناخ الاستثمار فيها،حيث أنها وضعت مجموعة من القوانين والتشريعات والتي في كل مرة تقوم بتعديلها بما يناسب المستثمر وكما أنشأت هيئات تحرص على ضمان السير الحسن لشؤون المستثمرين الأجانب وضمان استفادتهم من الحوافز التي تمنحها لهم.

لكن رغم الجهود المبذولة و المكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشر،إلا أن حجم هذه الاستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات ،إذ أنه يبقى بعيدا كل البعد عن ما كان متوقعا، كما أن حجم هذه الاستثمارات لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، وهذا ما يؤكده ترتيب الجزائر في المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار.

كما أن التنمية الاقتصادية في الجزائر تواجه مجموعة من التحديات،حيث أن مسارها اكتنفته العديد من المفارقاتو التناقضات، التي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمتها، فرغم الإمكانات التي تملكها الجزائر إلا أنها مازالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي ، مما أدى إلى ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنميتها.

ويبقى مشكل العقار و التدابير الإدارية والتنظيمية والفساد من العوائق الرئيسي في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر،إذ يجب على الجزائر السعي من أجل التخلص من جميع العوائق التي تحول دون زيادة تدفق الاستثمار إليها وذلك من خلال إتباع و انتهاج سياسات مختلفة لتحسين مناخها الاستثماري.

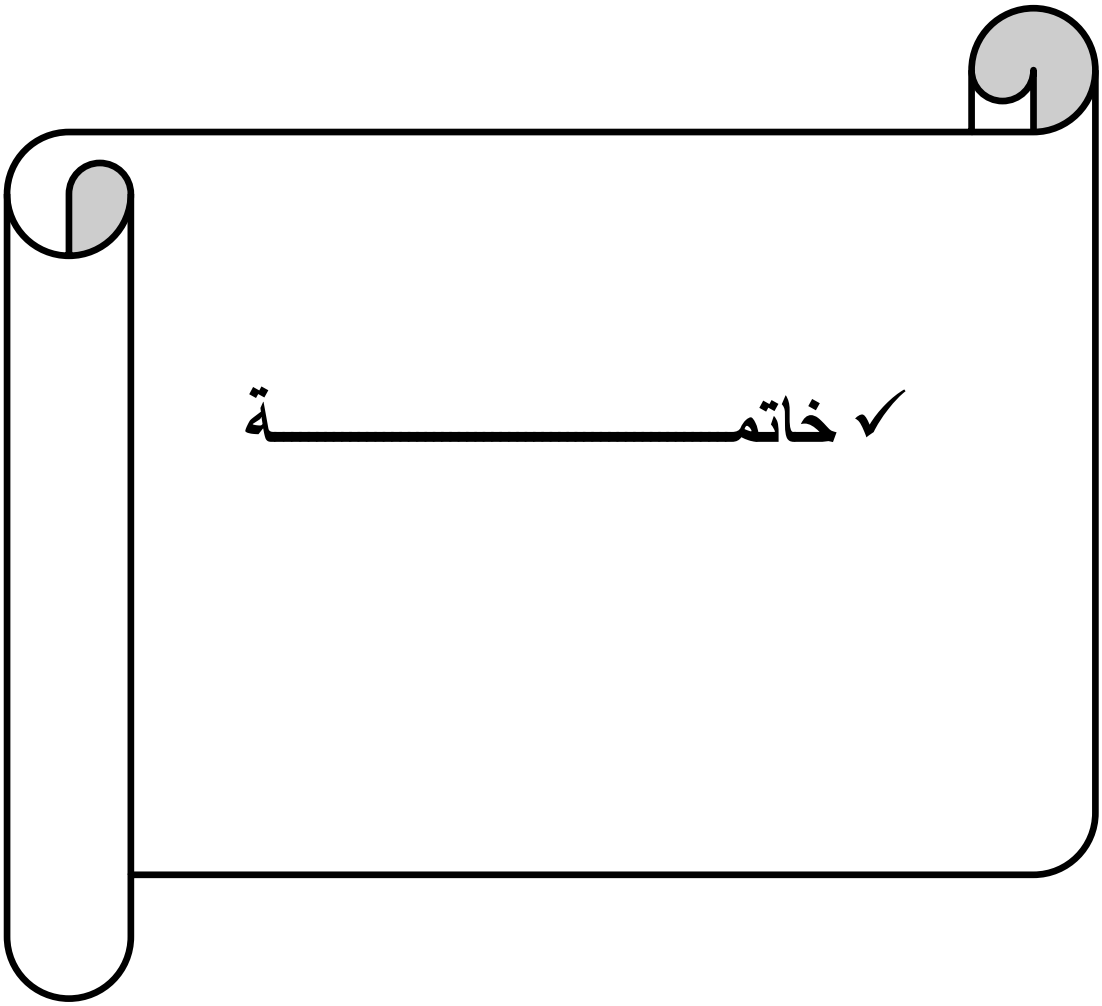
✓ خاتمـــــــــــــــــة

اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الراهن من الوسائل المرغوبة في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تعاظم دوره كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في خلق فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة ورفع معدلات نمو الناتج المحلي، علاوة على ذلك يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، مما يؤدي إلى تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية، أي تحقيق نموا اقتصاديا متواصلا ومتنامي. وذلك باعتبار التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية تتسم بالشمولية وتمس جميع جوانب الحياة، وهي أيضا عملية مخططة ومقصودة تسعى إلى بلوغ جملة من الأهداف أهمها رفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طرق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة لتمويلها.

وباعتبار الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية، عملت على الانفتاح الخارجي وتوفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال إدخال العديد من التعديلات على قوانين وتشريعات الاستثمار.بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية وتقديم مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، رغم ذلك إلا حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إليها كان ضعيف وبالتالي مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية لم تكن في المستوى المطلوب.

❖ **اختبار الفرضيات**

من خلال الدراسة و التحليل تمكنا من البرهنة على الفرضيات السابق وضعها:

- ✓ **الفرضية الأولى:**"تعتبر حوافز الضريبية والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب كفيلة لاستقطابه"إلا أنها غير كافلة لوحدها، إذ لابد من توفر مناخ استثماري ملائم ضف إلى ذلك الاستقرار السياسي والاستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي **(وهذا ما ينفي هذه الفرضية).**
- ✓ **الفرضية الثانية:**"يعتبرالاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الأنسب لسد فجوة التمويل في البلدان النامية" وذلك بما يتميز به عن باقي المصادر التمويلية الأخرى كالقروض الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي غالبا ما تخضع لشروط لا تكون في صالح الدولة المتلقية لها**(وهذا ما يؤكد صحة الفرضية).**
- ✓ **الفرضية الثالثة:**"رغم كل التدابير و التحفيزات والامتيازات التي قدمتها الجزائر للمستثمرين الأجانب إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن في المستوى المأمول لتمويل التنمية الاقتصادية" وذلك ما تثبته الإحصائيات حيث كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها خلال فترة الدراسة محتشم مما أدى ذلك إلى ضعف مستوى مساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر**(وهذا ما يؤكد صحة الفرضية).**
- ✓ **الفرضية الرابعة:**"إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و توجيهه نحو القطاعات المنتجة كفيل بتنمية الاقتصاد الجزائري" ويتم ذلك من خلال تنويع أنشطة الاقتصاد بدلا من تركيز على قطاع معين (كقطاع المحروقات في الجزائر) **(وهذا ما يؤكد صحة الفرضية).**

❖ **النتائج**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الموالية:

1. النتائج النظرية:

- ✓ لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه تتعدد أشكاله و نظريات المفسرة له؛
- ✓ يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المنافع للدول المضيفة، من بينها تنويع مصادر الدخل ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتنمية الصادرات، ودعم الاستثمار المحلي وتحسين ميزان المدفوعات.هذه المنافع لا يمكنها في حال من الأحوال أن تحققها عند لجوئها إلى القروض الخارجية، ثم أنه محمود العواقب مقارنة بعواقب القروض؛
- ✓ تحسين البيئة الاستثمارية في الدولة تجعل منها مركز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ رغم الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر،إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه؛
- ✓ تتعدد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة التي تحتل المرتبة الأولى بين المصادر الخارجية بالنسبة للدول النامية ؛

2. النتائج التطبيقية:

- ✓ تهدف الجزائر إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ استثماري مناسب عن طريق تعديل مختلف التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار بالإضافة منحها العديد من الامتيازات؛
- ✓ تحتل الجزائر المراتب الأخيرة في أغلب المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر دون المستوى المطلوب؛
- ✓ أثبتت المؤشرات أن مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر ضعيف، وذلك من خلال ارتفاع معدلات التضخم و البطالة و المديونية الخارجية...الخ
- ✓ رغم البرامج التنموية التي سطرتها الجزائر إلا أنها لم تحقق نتائج المرجوة؛
- ✓ بيئة مناخ الاستثمار في الجزائر غير مناسبة، تحتاج إلى تحسين؛
- ✓ رغم ضآلة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إلا أنه تمكن من تحقيق مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و خلق مناصب الشغل؛
- ✓ مشكل العقار و الفسادأهم العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

❖ **الاقتراحات**

- ✓ ضرورة توفير الاستقرار السياسي و الأمني كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة ومظاهر الفساد؛
- ✓ ضرورة توفير بنية أساسية ومعلوماتية متطورة؛
- ✓ ضرورة تفعيل الاستثمارات المحلية و تحسين جدواها الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري واعتباره استثمارا طويل الأجل والعنصر المحدد لعملية التنمية الاقتصادية؛
- ✓ الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات ورفع الكفاءة الإنتاجية في شتى المجالات؛
- ✓ على الجزائر أن تبني رؤية اقتصادية واضحة، وأن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائزها؛
- ✓ تنويع أنشطة الاقتصاد بدلا من تركيز على قطاع معين؛
- ✓ توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية و القطاعات التي تخلق الثروة؛
- ✓ العمل على تعزيز الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار و سن قوانين واضحة؛
- ✓ لابد من التخصيص العقلاني و المخطط للموارد المحلية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة استحداث مشاريع ضخمة تجلب الوجاهة للجزائر مما يساهم في زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

❖ **آفاق الدراسة**

نرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية مواضيع لا تزال طويلة للقيام بمزيد من الدراسات، نقترح منها:

- ✓ آليات تحسين البيئة التنافسية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ تفعيل الاستثمارات الأجنبية في تنمية قطاع السياحة؛
- ✓ التنويع الاقتصادي كمحدد لجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ التنمية الاقتصادية وتأثيرها على سياسات الدولة.

✓ قائمـــــــة المراجــع

✓ **مراجع باللغة العربية**

❖ **الكتب:**

1. أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار العلم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر، 2014.
2. خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة العربية، دار الأيتام للنشر والتوزيع، 2014 .
3. دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار و التحليل الاستثماري** ، بدون طبعة ،جامعة الزيتونة الأردنية بدون تاريخ.
4. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، ط 1 ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر، 2007.
5. طارق نوير، **تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر**، كتاب التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،بدون طبعة، القاهرة ،2006 .
6. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية** ، إدارة الجامعية للطباعة و النشر، بدون طبعة، لبنان، بدون تاريخ .
7. عبد السلام أبو قحف، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية (الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية)** ، ط 2، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2003.
8. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية** ،بدون طبعة، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع ، لبنان ،2001.
9. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، بدون طبعة، الدار الجامعية 2002.
10. عرفات إبراهيم فياض، **الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية** ، ط 1، دار البداية ناشرون و موزعون ،2013 .
11. علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية** ، ط 2013 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2013 .
12. علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية** ، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2007.
13. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، ط 1، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن،2006.
14. ماجد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، ط1، دار أسامة للنشرو التوزيع،2011.

15. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات** ، ط 1، دار وائل للنشر، 2007 ، الأردن .

16. مصطفى كامل وعبد الغني حامد،إدارة الأعمال الدولية، بدون طبعة، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين،2006

❖ **المقالات:**

1. أحمد سلامي، **مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع و الوضوح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)** ، المجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية ، عدد 2 ، جوان 2015 .
2. أسماء بن طراد وشريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصادية بحوث اقتصادية عربية، العددان 2vو3v ، خريف 2015/ شتاء 2016 .
3. أسماء حاجي وبن موفق زروق، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و دراسة حالة الجزائر 2006-2015**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، جوان 2017.
4. إلياس حناش،**الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الواقع و المأمول دراسة تحليلية في الفترة (2001-2015)** ، مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد 5 العدد2019،1.
5. برنه عبد العزيز و شربي محمد الأمين، **تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07،العدد01،أفريل 20121.
6. بغداد بنين و آخرون، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية – دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النموالاقتصادي في الجزائر (1990-2016)** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 1، عدد خاص ، أفريل 2018.
7. بلاسم جميل خلف، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة و إشكالية البيئة الاستثمارية العراقية** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاد الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ،2013.
8. بلعوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4 ، جوان 2016.
9. بوخاري بولرباح و مداح لخضر، **دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر ،مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEC)** ، المجلد 1،العدد 2،ديسمبر 2019 ، الجزائر .
10. حاتم فارس الطعان، **الاستثمار و أهدافه و دوافعه** ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ،2006.
11. حجلة رحالي و بوخالفة رفيقة، **التنمية في مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع ، مجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2016.
12. زبير عياش وسمية عبابسية، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد 4، ديسمبر، 2015 .

13. سامي زعباط، **عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر و آليات علاجها**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،عدد خاص، مجلد رقم 02 ، أفريل 2018.

14. سعدية قني، **دور أجهزة دعم الاستثمار المركزية في تنظيم و تسيير العقار الصناعي على ضوء التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية،العدد8، الجزء1، ديسمبر 2017.

15. سفيان قعلول، **جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس المحددات الاستثمار**، صندوق النقد العربي ،العدد 36 ،أبريل .

16. سليم بلقاسمي ،**ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر**،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد04، ديسمبر 2020.

17. شريط صلاح الذين وبن وارث جميلة، **فعالية المناخ الاستثماري و أثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 17، 2017.

18. العالية مناد ومزريق عاشور، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019** ، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد22، 2020.

19. عدنان مناني صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013 .

20. عفيف حيدر وآخرون،**الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ،المجلد 34، العدد 05، نوفمبر 2012 .

21. عقون شراف و آخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،المجلد 2 ، عدد خاص، أفريل 2018 .

22. علي طالم وفيلالي بومدين، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية –**، مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 06، جوان 2016.

23. علي عماد أزهر، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان الإصلاحات الاقتصادية (دراسة بحثية للأعوام 2014-2018)** ، مجلة الأكاديمية للأبحاث و التسيير العلمي، الإصدار السادس عشر، 2020/08/05 .

24. عليان نذير ومنور أوسرير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد2، بدون تاريخ .

25. عيسى محمد الغزالي، **الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف و قضايا – سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،السنة الثالثة ، 2004 .
26. غانية نذير، **استقطاب الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2016.
27. فرج الله أحلام وحمادي موارد، **حوافز الاستثمار في الجزائر وفق القانون 09/16 وأهم عوائق تطبيقه**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019.
28. فرحات عباس وسعود وسيلة، عرض **عام لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلا الفترة 2001-2014**، مجلة الاتصاد والقانون، العدد 1،جوان 2018 .
29. كمال عبد حامد آل زيارة ، **الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع و المساوئ** ، أهل البيت ،العدد 7، بدون تاريخ النشر .
30. ماجد محمد يسرى الخربوطلي، **أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 40 ، عدد 4 ، ديسمبر 2020 .
31. محمد بونهي، **إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية و التنمية الزراعية المستدامة** ، مجلة علوم الاقتصاد والتيسير والتجارة ، العدد 26 ، 2012.
32. مختار بونقاب وزواويد لزهاري، **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2018، الجزائر
33. مختار بونقاب ولزوايدي لزهاري، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات :المعوقات القانونية والإداريةالمطروحة والحلول المقترحة** ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، العدد الثالث ، مارس 2018.
34. مسعى عبد الكريم وبودوش ياقوتة، **الآثار المحتملة لاتفاقية إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 01، 2019.
35. مصطفى الكاظمي النجف ابادي ومحسن عبد الرضا عبود، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي و النمو في العراقللمدة (1990-2014)** ، مجلة جامعة بابل ،المجلد 26، العدد 6، 2018 .
36. مليكة أوباية، **دور لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الاستثمار بين الفعالية والمحدودية، مجلة أبحاث قانونية و سياسية**، المجلد 5، العدد1،سبتمبر 2020.
37. منى بسيسو، **تأثير سياسات الترويج لاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافهاالتنموية** ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد 29، الكويت .

38. موفق أحمد وحلا سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي و أثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)** ، مجلة الإدارة والاقتصاد ،العدد2010،08.

39. ميلود بوعيد، **الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات و دوره في التنمية الاقتصادية** ، مجلة دراسات وأبحاث في الطاقات المتجددة ، العدد2، جوان 2015 .

40. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،العدد9، 2013 .

41. نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،2011.

42. نورالذين بلقليل والهاشمي بن واضح، **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD)- لدراسةميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج – المسيلة وفقا لمشاريع سنة 2015**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية،العدد 2017،8.

43. هدى بن محمد، **عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد5 ،يناير 2020.

44. وشاش فؤاد وسماعين نسيبة، **القطاع المصرفي و دوره في تمويل التنمية الاقتصادية** ، مجلة بحوث الاقتصاد المقدمة ، مجلد 4 ،مارس 2020 .

45. وصاف سعيدي وقويدري محمد، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 08، سنة 2008.

46. ولد حام الطالب مصطفى، **خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي** ،جامعة نواكشط العصرية ، بدون تاريخ .

❖ **الرسائل الجامعية:**

1. ابتهال أحمد قابلي، **الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2014 .
2. أحلام زواوية، **جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام –دراسة قياسية لحالةالجزائر للفترة(1980-2014)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018.
3. أحمد حسن أحمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين –دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2011 –**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، الجامعة الإسلامية، غزة،2004 .

4. اعتدال مصطفى عبد الحميد دياب، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدلات البطالة في السودان 1999-2013**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 215.
5. أنس يحي أحمد علي، **معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة السودان**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2018.
6. با محمد نفيسة ، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تطبيق مقارنة oli**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016 .
7. بلال بوجمعة، **سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013 .
8. بلقاسم دواح، دور **الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر ،المغرب ، تونس ،الأردن ، مصر ، تركيا)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010 .
9. بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التبعية الاقتصادية –دراسة حالة الصين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2012.
10. بن ياني مراد ، **سعر الصرف و دوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2012 .
11. بوحبل عز الذين، **المؤسسات المالية الدولية و إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية – دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل ، جيجل، الجزائر ،2010.
12. بوشمال عبد الرؤوف، **التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.
13. جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائر دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي و اوريدو**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018

14. جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.

15. جمعون نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر –** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

16. جميلة معلم ، **تجارب التنمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1،باتنة، الجزائر، 2017.

17. حسام الذين علي فارس داود، **آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعات التحويلية الأردني (1990–2006) دراسة تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، .2010

18. حفاف وليد، **تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول الناميةدراسة حالة دول شمال افريقيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر، 2019.

19. حليمة عطية، **دور السوق المالية في تمويل الاستثمارات دراسة حالة بورصة عمان خلال الفترة 2008–2013**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2015 .

20. حمد علي غدير محمد الكني، **دور الاستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية –دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة** ، رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2013.

21. خاطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر،2013.

22. خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الأردن –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2015 .

23. خلاوي إيمان نورااليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، رسالةمقدمةلنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2012 ،

24. خيالي خيرة، دور **الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، 2016.

25. زغبة طلال، **مناخ الاستثمار في الجزائر واقع و آفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة 207-2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي ، الجزائر ، 2009 .

26. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر- تونس المغرب)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2008.

27. سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

28. سعدية هلال حسن التميمي، **تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، أطروحة مقدمةلنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق ، 2015 .

29. سفيان صالح خلف الجبوري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلاد العربية (المدة2004-2015)دراسة مقارنة بين العراق والأردن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة النيلين ،مصر ،2018

30. سي عفاف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حسب نموذج الجاذبية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة وهران 2، الجزائر، 2016.

31. شمة ياسين، **مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في محاسبة و مراقبة التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر، 2018.

32. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حلة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015 .

33. صدام يوسف جميل دغش، **أثر الذين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990- 2015**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد المال و الأعمال ، جامعة آل البيت، الأردن، 2019.

34. صفيح صادق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

35. صياد شهيناز ،**الاستثمارات الأجنبي المباشر ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،جامعة وهران، الجزائر، 2013.

36. العارف خديجة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات النابل من 1996-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2 ، الجزائر ،2018.

37. عبد الحق طير، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و جدواه في الجزائر دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية (1995-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر ،2018.

38. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 .

39. عبو هودة،**آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر"دراسة حالة الجزائر و دراسة قياسية" خلال الفترة (1970-2006)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008.

40. عز الذين مخلوفي، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، رسالة مقدمة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

41. عمور محمد ، **أثر الحوافز التشريعية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

42. عيسى بن لخضر، **سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2019.

43. فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية:دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة1، قسنطينة، الجزائر ،2012.

44. فيصل زمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمةلنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2004.

45. قارة إبراهيم ،**أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية و نمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019 .

46. قتيبة محمد صالح، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصين**، رسالة مقدمةلنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بغداد، العراق، 2005 .

47. قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018 .

48. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدخل مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، 2013 .

49. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر، 2011 .

50. محمد خليل بوحلايس، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2009.

51. مرابط محمد، **دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على استثمارات الشركات–حالة الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية في الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل،2014.

52. مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995–20111)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية ،الجامعة الإسلامية، غزة، 2012 .

53. مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 .

54. منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة تمويل التنمية الاقتصادية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

55. موري سمية، **أثر تقلبات البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بلقايد أبو بكر، تلمسان، الجزائر، 2015.

56. ميلود بوعيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة –1– الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر، 2017.

57. ناصري نفيسة ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية –حالة الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2014.

58. نمديل وحيد، **أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة الجزائر و تونس و مصر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2019.

59. وهيبة خلوفي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات و أثره على التنمية المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2015** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،2016.

❖ **الملتقيات و الندوات:**

1. إبراهيمة أمال و سلايمية ظريفة ، **عنوان المداخلة " التعجيل بالتغيير : تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية "** في ملتقى الدول حول : سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية – ، يومي 21 و22 نوفمبر 2006 .

2. أمال تخنوني وبلال ملاخسو ، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي و الدولي و أثره على التنمية الاقتصادية** ، الملتقى الوطني حول :الإطار القانوني الاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعائر كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية ، يومي 18 و19 نوفمبر 2015 ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، الجزائر ، جامعة نيس فرنسا .

3. بن الذين أمحمد ، عنوان المداخلة **: الازدواج الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي**، المحور: الإطار النظري للضريبة و التحفيز الضريبي، اليوم الدراسي حول التحفيز الضريبي و علاقته بالواقع الاستثماري في ولاية أدرار، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية ، أدرار.

4. عاطف علاونة، **الاستثمار في أسواق المال و دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية** ، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية و الاستثمارية هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ، دمشق ، 17-11/18 /2008.

5. كروش نور الذين وأولاد إبراهيم ليلى ، **عنوان المداخلة طرق و آليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية** ، الملتقى الوطني بعنوان " النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ، أيام 05/04 فيفري، جامعة محمد بوضياف ، الميلية ، الجزائر .

6. لعلمي فاطمة و زعفران منصورية ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ،** الملتقى الدولي الموسوم : الانطلاقة الاقتصادية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد يومي 04/11/10 /2018 ، المركز الجامعي نور البشير ، البيض ، الجزائر.
7. مختار بونقاب وزوايد لزهاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر كطوق نجاة للخروج من الأزمة المالية و التبعية للمحروقات(دراسة حالة الجزائر –المعوقات و الحلول)** ، الملتقى الوطني الثاني حول " انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر (بحث في السياسات البديلة) "،جامعة عمار تليجي ، الأغواط ، الجزائر ، يومي 11/10 أكتوبر 2017 ..
8. مصطفى العبد الله الكفري، **الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل** ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة و العشرون ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، يوم 25 و 18 /2010/05 ويوم 2010/01/05 .

❖ **النصوص القانونية :**

1. القانون 16-09 المؤرخ في 30 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 46، 2016.
2. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادة الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 47.
3. الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدة الرسمية، العدد 47.
4. مرسوم تنفيذي رقم 06-335 مؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه وسيره ، الجريدة الرسمية، العدد 64.
5. مرسوم تنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 5 مارس سنة 2017 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد16، 2017 .
6. مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64.

❖ **التقارير:**

1. بنك الجزائر، تقارير: 2016.2013.2018.
2. تقارير الديوان الوطني لإحصائيات.

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية السمات والاتجاهات ، العدد1، السنة 2020.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، 2019
7. تقارير صندوق النقد العربي، تقارير تنافسية الاقتصادات العربية 2016،2017،2020
8. تقرير صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي،2021.

✓ **مراجع باللغة الأجنبية**

❖ **Memoirs and theses:**

1. Bekihalmohammed**, les Inestissements directs errangers en Algerie essai d' evaluationenpirique de son inpact sur la croissancé économique entre 1990 et 210** , Mémoire de magister en économe ,universite d'Oran .
2. Bellossotirios ,**InvestitutionalEconomicand Regional deterninats of foreign direct investments in the balkam central European and esc soviet**
3. **transition economies** ,thesis submitted for the degree of doctor of philosophy,university of bath ,Baitain ,united kingdom ,2010.
4. DinhthithanhBinh,**Investment Behavior by foreign firnsin transition economices the case ofvietnam** ,a dissertation submittes to the doctoral school of economics and management in partial fulfillment of the requirements for the doctoral degree,university of Trento, Italy,Italy, 2009 .
5. Ferry Ardiyanto,**Foreign Direct Investment and corruption**, dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy, colorado state university , fort coins k colorade ,2012.

❖ Articles:

1. AlasragHussien**, foreign direct investment developmemt policies in the arab countries** ,MARA Paper , no 2230, posted 13 mar 2007 , p 12, Available on the site :https://mpra.ub.uni-muenclen.de/2230// Reviewed on(26/03/2021 a 1:22 h).
2. NazniZeqini ,HykmeteBajranl ,**foregin direct investment (FDI) types theories: the significance of human**capital,International conference on Management Businees and Economics , oct 28th and 30th 2016 .

3. Donny susilo**,the Impact of foreign direct investment on economic grouth (a causal study in the united states)**,jurnalpendidikambisnsis dan ekononi ,volume 4, nomor 1, 2018.
4. Kamel tukcan ,**out-ward foreign direct investment and internediate goods escport evidence the USA**, economice international, n 112 .

5. VintilaDanisia ,**foreign direct investment theories :an overview of the main fdi theories** ,European journal of interdisciplinary studies , lssue 3, december 2010.

6. Alima haller ,**concepts of economic growth and development challenges of**
7. Beggacherif**, la strategie des desoins essentiels peut –elle se substituer aux stratégies de croissance** ;économique,social and human sciences review , volume 2 , n .
8. **crisis and knowledge** ,economytransdisciplimarity cognition ,vol 15 , march
9. MladenM.Ivic**, economic growth and drvelopment** , journal of process management new technologies , international ,vol 3 , no 1 ,2015 .

❖ **Rapports:**

1. World Invastmentreport ,definitions and sources-UNCTAD-,2007.
2. Doing Business report.
3. The global Competitivienss,report,2011,2012,2013,2014,2017,2018,2019

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1. ar.wikipedia.org.
2. Dictionary.combridge.orge/dictionary/English/investor .
3. www.Hbrarabic.com.
4. www.management.com/threads/objedives-of-foreign-direct-investments-and-pi-200839.
5. www.fdi.finance/blog/what-are-the-compoments-of-fdi.
6. www.shareyouresays.com/knowledge/3.basic-components-of-foreigsn-direct-investment-fdi/112172.
7. https://mqaall.com/definition-and-types-investment
8. www.bayt.sa/blog.

9. https://iqtesaduna.com.
10..https://qr.triqngleinnovationhus.com/merits-foreign-direct-investment
11.https://www.almaal.org/the-importance-of-fdi-in-developing-countries.
12.www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-1-n2.pdf
13.univ-chlef-dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-17-n3.pdf.
14.:hama-univ-edu-sy/niwsites/economy/wp-content/uploads/2018/09/11.pdf
15.www.Almerja.com/reading.php ?idn=118904
16.Vision2021.ae/202-الوطنية-الأجندة/list/card العالمي-التنافسية-مؤشر-
17.https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Competitiveness/Reports/Global-Competitiveness-Report-by-WEF.aspx?rid=15

18.**https://ar.knoema.com/atlas**

19.http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf
20.https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS

21.https://e3arabi.com
22.https://ara.yekiti-media.org4
23. http://www.transparency.org/en/news/corruption-perceptions-index.

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة من (2010–2019) وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر واستبيان الحاجة الملحة لاقتصاد الجزائري للتمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، ودراسة وضع الجزائر في بعض المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار وتحليل حركية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها، مع إبراز الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين وضعية التنمية الاقتصادية من خلال البرامج التنموية الضخمة التي رصدت لها مبالغ مالية كبيرة، حيث من خلال تتبعنا لتطور تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر لاحظنا أن العلاقة القوية نظريا لم تكن بنفس التأثير والقوة بالنسبة للجزائر عمليا، وذلك بسبب ضعف وصغر حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر مقارنة بالاستثمار المحلي، إلا أنه حقق بعض التأثير الإيجابي وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وخلق مناصب الشغل، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتحسين مناخها الاستثماري إلا أن دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية كان دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر،المناخ الاستثماري، آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،التنمية الاقتصادية، تمويل التنمية الاقتصادية، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to shed light on the importance of foreign direct investment in financing economic development in Algeria in the period from (2010-2019), by relying on the descriptive analytical approach. Through the study of the investment climate in Algeria and a questionnaire about the urgent need for the Algerian economy for external financing for economic development, the study of Algeria's position in some global indicators of the investment climate and the analysis of the dynamics of incoming foreign direct investment flows, Highlighting the efforts made by Algeria to improve the economic development situation through the huge development programs for which large sums of money have been allocated, By following the evolution of the impact of foreign direct investment on some economic variables in Algeria, we noticed that the theoretically strong relationship was not the same as the influence and strength for Algeria in practice, By following the evolution of the impact of foreign direct investment on some economic variables in Algeria, we noticed that the theoretically strong relationship was not the same as the influence and strength for Algeria in practice, Despite the efforts made by the state to improve its investment climate, the role of foreign investment in achieving economic development was below the level of ambitions and capabilities that Algeria abounds in various fields.

Keywords:foreign direct investment, investment climate, mechanisms for attracting foreign direct investment, economic development, financing economic development, Algeria.